

## إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمة المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح

عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

## DECLARATION

*The Relationship between Conservatism in Accounting Polices and Corporate Governance and their impact on Disclosure Quality of the Financial Statement of Local Banks listed in Palestine Exchange*

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Name: Rajab S. M. Abujarad

اسم الطالب: رجب سعيد محمود أبو جراد

Signature: 

التوقيع: 

Date: September 16<sup>th</sup>, 2015

التاريخ: 2015/09/16م



الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة والتمويل

العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية  
وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية  
المدرجة في بورصة فلسطين

*The Relationship between Conservatism in Accounting Polices and  
Corporate Governance and their impact on Disclosure Quality of the  
Financial Statement of Local Banks listed in Palestine Exchange*

إعداد الطالب:

رجب سعيد محمود أبو جراد

إشراف الأستاذ الدكتور:

علي عبد الله شاهين

قدمت هذه الدراسة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل  
بكلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة

1436هـ - 2015م



## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ رجب سعيد محمود أبو جراد لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

**The Relationship between Conservatism in Accounting Polices and Corporate Governance and their impact on Disclosure Quality of the Financial Statement of Local Banks listed in Palestine Exchange**

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 02 ذو الحجة 1436 هـ، الموافق 2015/09/16م الساعة الواحدة والنصف ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. علي عبدالله شاهين
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. سالم عبدالله حلس
.....	مناقشاً خارجياً	أ.د. جبر إبراهيم الداعور

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله و لزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ادْخُلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ

وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صِدْقٍ

وَأَجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾

[قرآن كريم، سورة الإسراء: آية 80]

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ،

الإهداء



إلى روح والدي العزيز... رحمه الله،

إلى والدي الغالية... حفظها الله،

إلى إخوتي وأخواتي في العائلة... رعاهم الله،

إلى الأصدقاء وزملاء... وفقهم الله،

أهدي هذا الجهد المتواضع . . سائلاً المولى عز وجل التوفيق والسداد

الباحث

رجب سعيد أبو جراد

## شكر وتقدير

يسجد الباحث لله شاكراً، راجياً رضاه جلّ وعلا، طامعاً في رحمته، خاشعاً لجلال وجهه الكريم، شاكراً لفضله، مُقراً بنعمته التي لا تُعد ولا تُحصى، حامداً إياه على إعانتة وتوفيقه ومنّه علي في إتمام هذه الدراسة، سائلاً إياه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله ويجعله في ميزان الحسنات.

وبعد توجهي بالشكر لله العليّ القدير أن منّ عليّ بإتمام هذه الدراسة، وأنعم عليّ بكوكبة من الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم، يشرفني ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ **علي عبد الله شاهين**، أستاذ المحاسبة، لتفضله بالإشراف على الدراسة، وعنايته المستمرة بالجهد مقروناً بالنصيحة القيّمة، فقد كان مثالاً للعالم المتواضع الأمين في توجيهاته وملاحظاته لوضع الدراسة في إطارها العلمي الصحيح، وقد أعطاني من خبرته وعلمه وحكمته ما سيكون لي زاداً في المستقبل، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعله دائماً مناراً للعلم.

وأتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة الحكم، الأستاذ الدكتور/ **سالم عبد الله حلس**، أستاذ المحاسبة، عميد كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، والأستاذ الدكتور/ **جبر إبراهيم الداعور**، أستاذ المحاسبة في جامعة الأزهر بغزة، اللذان تكّرمًا بقبول مناقشة الدراسة رغم كثرة الأعباء الملقاة على عاتقهما، وما تكبّدها من عبء قراءة دراستي المتواضعة لإغنائها بمقترحاتها القيّمة، وإبداء الملاحظات التي ستثري الدراسة، واللذان لا يألوا جهداً في سبيل رفعة مستوى البحث العلمي، الأمر الذي يعتبر شرفاً كبيراً للدراسة، فجزاهما الله عني ومتعهم بالصحة والعافية.

كما أشكر العاملين في بورصة فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية والمصارف المحلية الفلسطينية استجابتهم للاستفسارات خلال إعداد الدراسة.

ولن أنسى أن أتقدم بالامتنان إلى كل من منحوني حبهم ورعايتهم ودعمهم. ولستُ أرى لي فضلاً في هذا العمل، بل الفضل كله لله عز وجل أولاً، ثم لأساتذتي الأجلاء، وما كان جهدي فيه إلا جهد العقل، وحسناً أنني اجتهدت، فإن أحسنت فمن الله، وإن أخطأت أو قصرت فمن نفسي، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات، وأن يتقبله مني. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الباحث

رجب سعيد أبو جراد

## ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وقام الباحث بتنفيذ الدراسة على المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين والمصنفة كمصارف محلية حسب تصنيف سلطة النقد الفلسطينية ما بين عام (2008-2014)، وقد بلغ مجتمع الدراسة (7) مصارف، وقد تم إجراء مسح شامل لها، وكانت عدد المشاهدات الكلية (49) مشاهدة (مصرف/سنة). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) كمقياسين للتحفظ، وذلك بالاعتماد على بيانات التقارير المالية المنشورة للمصارف، في حين استخدمت الدراسة مؤشر قياس الحاكمة المؤسسية الذي استخدمه (Brown & Caylor, 2004) وتكوّن من (51) مبدأً توزعت على (7) عناصر أساسية هي (أنظمة التدقيق المتبعة، مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين والداخلية، مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، ملكية الأسهم، السياسات المستقبلية)، وذلك بما يتناسب مع دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين لعام (2014)، كما قامت الدراسة بقياس جودة الإفصاح من خلال تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين (PEX) والمصادق عليها من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني (PCMA)، وقد وضعت الدراسة ثلاثة أسئلة رئيسية، وثلاثة فرضيات رئيسية لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الدراسة أساليب المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، والانحدار الخطي البسيط والمتعدد لتحليل البيانات واختبار العلاقات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تحفظ المصارف في تقاريرها المالية وتطبيقها لقواعد الحاكمة المؤسسية، ويعتبر هذا من سمات القطاع المصرفي، كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية لا يؤثر على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير لمستوى تطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في البورصة. وأوصت الدراسة بتشكيل جهة مختصة في سلطة النقد الفلسطينية (PMA) تعنى بإصدار نشرة دورية عن مستوى جودة الإفصاح في المصارف، وأن تقوم بتشجيع المصارف بالمزيد من الإفصاح في تقاريرها المنشورة، والزامها بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي، كما أوصت بورصة فلسطين (PEX) بتوفير قاعدة بيانات تاريخية سنوية عن مبادئ وقواعد الحاكمة المؤسسية لإجراء الدراسات ذات الصلة، واعتماد نماذج لقياس التحفظ وجودة الإفصاح عن البيانات المالية لتكون مؤشر للمستثمرين والمتعاملين، كما أوصت بتطوير البرامج التعليمية والتدريبية لتشمل التطورات حول التحفظ والحاكمة المؤسسية والإفصاح بهدف إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية.

## Abstract

*Submitted by: Rajab S. M. Abujarad*

*Supervised by: Prof. Dr. Ali A. Shaheen*

This study aims to find the correlation between conservatism in accounting polices and corporate governance and their impact on disclosure quality of the financial statement of local banks listed in Palestine Exchange. The researcher implements this study on local banks listed on Palestine Exchange as classified locally according to the Palestinian Monetary Authority (PMA) within years from (2008-2014), the study population consists of (7) banks which are used as a sample, they are surveyed totally, and the total data observations were (49 banks per year).

To reach the goals of the study, it uses the book value-to-market value ratio (BTM), and the accruals-to-profit before extraordinary events and discontinued operations ratio (TACC) as proxies for conservatism, according to the data of financial reports published from banks, it uses the corporate governance index (CGI) used by (Brown & Caylor, 2004), it consists of (51) principles distributed to (7) essential elements (Audit, Board of directors, Charter/Bylaws, Director education, Executive and director compensation, Ownership, Progressive practices), in order to suit the manual of the best principles and practices for banks governance in Palestine dated in (2014), the study also used how the level of the instruction commitment of disclosure system published by Palestine Exchange (PEX) and authenticated from Palestine Capital Market Authority (PCMA) as a tool for disclosure quality. The study uses three main questions and three main hypotheses to achieve its goals, also arithmetic mean, simple and multiple regression analysis to test the hypotheses are used.

The results of the study show that there is statistically significant positive relationship between the level of banks conservatism in financial reports and their implication of principles of corporate governance, which is one of the banking sector characteristics, it also finds the level of conservatism in accounting polices doesn't affect on disclosure quality of financial statement of local banks, it also appears that there is an effect at the level of implication of principles of corporate governance on disclosure quality of financial statement of local banks in Palestine Exchange.

Based on the results of the study a number of recommendations has been suggested, it recommends to formulate an authorized body from Palestinian Monetary Authority (PMA) by publishing periodical of the level of disclosure quality in banks, and to encourage the banks for more disclosure in their published reports, and to obligate the banks for a high level of accounting conservatism, it also recommends that Palestine Exchange (PEX) should provide data base annually for principles of corporate governance to be helpful for upcoming researches, it also advises to approve modules to measure the conservatism and disclosure quality of financial statement to be as an index for investors and users, it also suggests to develop the educational and training courses and to include the latest about conservatism and corporate governance and disclosure to prepare and show the financial statement according to the legal and occupational requirements.



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	آية قرآنية
ت	إهداء
ث	شكر وتقدير
ج	ملخص الدراسة باللغة العربية
ح	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية (Abstract)
خ	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
ش	قائمة الملاحق
ص	قائمة الاختصارات
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: الإطار العام للدراسة</b>
2	1.1 مقدمة
4	1.2 مشكلة الدراسة
6	1.3 أهمية الدراسة
6	1.4 أهداف الدراسة
7	1.5 فرضيات الدراسة
8	1.6 محددات الدراسة
9	1.7 نموذج الدراسة
10	1.8 حدود الدراسة
10	1.9 مصطلحات الدراسة
11	1.10 الدراسات السابقة
11	1.10.1 الدراسات العربية
26	1.10.2 الدراسات الأجنبية
36	1.10.3 التعليق على الدراسات السابقة
39	1.10.4 ما يميز الدراسة الحالية
<b>40</b>	<b>الفصل الثاني: التحفظ في السياسات المحاسبية</b>
<b>41</b>	<b>2.1 المبحث الأول: مفهوم وأهمية التحفظ المحاسبي</b>
41	2.1.1 تمهيد
42	2.1.2 نشأة التحفظ المحاسبي

الصفحة	الموضوع
43	2.1.3 مفهوم التحفظ المحاسبي
46	2.1.4 إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي
49	2.1.5 أنواع التحفظ المحاسبي
52	2.1.6 دوافع ومبررات تطور التحفظ المحاسبي
<b>60</b>	<b>2.2 المبحث الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه</b>
60	2.2.1 تمهيد
60	2.2.2 مقاييس التحفظ المحاسبي
64	2.2.3 سياسة التحفظ المحاسبي وعلاقتها بالمبادئ والمعايير المحاسبية
68	2.2.4 العلاقة بين التحفظ المحاسبي والحاكمة المؤسسية
70	2.2.5 العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح
<b>71</b>	<b>الفصل الثالث: الحاكمة المؤسسية</b>
<b>72</b>	<b>3.1 المبحث الأول: مبادئ وآليات الحاكمة المؤسسية</b>
72	3.1.1 تمهيد
74	3.1.2 مفهوم الحاكمة المؤسسية
76	3.1.3 أهمية الحاكمة المؤسسية
77	3.1.4 أهداف الحاكمة المؤسسية ومحدداتها
80	3.1.5 معايير وقواعد الحاكمة المؤسسية
81	3.1.6 الأطراف المؤثرة في تطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية
82	3.1.7 ركائز وأبعاد الحاكمة المؤسسية
83	3.1.8 مبادئ الحاكمة المؤسسية
89	3.1.9 مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان الدائمة في ظل الحاكمة المؤسسية
90	3.1.10 المظاهر السلبية لغياب الحاكمة المؤسسية
<b>92</b>	<b>3.2 المبحث الثاني: الحاكمة المؤسسية في الجهاز المصرفي وعلاقتها بالإفصاح</b>
92	3.2.1 تمهيد
94	3.2.2 أوجه الاختلاف بين المصارف والشركات في مجال الحاكمة المؤسسية
94	3.2.3 الحاكمة المؤسسية في فلسطين
96	3.2.4 نطاق تطبيق قواعد الحاكمة في فلسطين
97	3.2.5 طبيعة مدونة مبادئ الحاكمة في فلسطين
98	3.2.6 متابعة تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية في فلسطين

الصفحة	الموضوع
104	3.2.7 العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح
106	<b>الفصل الرابع: جودة الإفصاح عن البيانات المالية</b>
107	<b>4.1 المبحث الأول: طبيعة ومحددات الإفصاح المحاسبي</b>
107	4.1.1 تمهيد
109	4.1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي
110	4.1.3 أهمية الإفصاح المحاسبي
112	4.1.4 أهداف الإفصاح المحاسبي
112	4.1.5 أنواع الإفصاح المحاسبي
114	4.1.6 الأطراف المهتمة بالإفصاح المحاسبي
115	4.1.7 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية
118	4.1.8 العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي
119	4.1.9 العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي
120	4.1.10 أساليب وطرق قياس الإفصاح المحاسبي
123	4.1.11 المعوقات التي تحد من عملية الإفصاح
125	<b>4.2 المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية والقطاع المصرفي</b>
125	4.2.1 تمهيد
127	4.2.2 الإفصاح المحاسبي وأهميته في القطاع المصرفي
128	4.2.3 الخصائص النوعية للقوائم المالية
129	4.2.4 الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية (IAS)
130	4.2.5 دور لجنة بازل للإشراف على المصارف بشأن الإفصاح
131	4.2.6 متطلبات الإفصاح في ظل التشريعات الفلسطينية
136	<b>الفصل الخامس: الإطار التطبيقي للدراسة</b>
137	<b>5.1 المبحث الأول: المصارف المحلية الفلسطينية وبورصة فلسطين</b>
137	5.1.1 تمهيد
137	5.1.2 المصارف المحلية الفلسطينية
140	5.1.3 بورصة فلسطين
141	<b>5.2 المبحث الثاني: المنهجية والطرق القياسية المتبعة</b>
141	5.2.1 تمهيد
141	5.2.2 منهجية الدراسة

الصفحة	الموضوع
141	5.2.3 طرق جمع البيانات
142	5.2.4 مجتمع الدراسة
142	5.2.5 إجراءات الدراسة
143	5.2.6 قياس متغيرات الدراسة
143	5.2.6.1 قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية
147	5.2.6.2 قياس جودة الإفصاح عن البيانات المالية
150	5.2.6.3 قياس الحاكمية المؤسسية
158	5.2.7 الموثوقية
159	5.2.8 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)
159	5.2.9 المعالجات الإحصائية
<b>161</b>	<b>5.3 المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات</b>
161	5.3.1 تمهيد
161	5.3.2 اختبار فرضيات الدراسة
161	5.3.2.1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة
163	5.3.2.2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة
166	5.3.2.3 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة
<b>174</b>	<b>الفصل السادس: نتائج وتوصيات الدراسة</b>
175	6.1 نتائج الدراسة
176	6.2 توصيات الدراسة
178	6.3 الدراسات المقترحة
179	<b>المراجع</b>
180	أولاً: المراجع العربية
189	ثانياً: المراجع الأجنبية
194	ثالثاً: المواقع الالكترونية
195	<b>الملاحق</b>

## قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	م.
45	أوجه الاختلاف بين التحفظ والتعسف والاحتيايل.	1.
66	المعالجات المحاسبية للتحفظ المحاسبي التي تطرقت لها المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقارير الدولية (IFRS).	2.
87	أهم الدراسات والجهود التي قدمت مبادئ للحاكمة المؤسسية.	3.
121	أساليب (طرق) الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية.	4.
143	المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة وكيفية قياسها.	5.
145	مستوى التحفظ مقاساً باستخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	6.
147	مستوى التحفظ مقاساً باستخدام المقياس المعتمد على المستحقات (TACC) للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	7.
149	نسبة جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	8.
151	مؤشر تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمة المؤسسية من قبل المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	9.
152	مؤشر تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمة المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	10.
153	مؤشر تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمة المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	11.
154	مؤشر تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمة المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	12.
155	مؤشر تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمة المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	13.
156	مؤشر تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمة المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	14.
157	مؤشر تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمة المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	15.
158	المستوى الكلي لتطبيق قواعد الحاكمة من قبل المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين	16.
159	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) لمتغيرات الدراسة.	17.
162	نتائج تحليل الارتباط (Pearson) بين ممارسة قواعد الحاكمة المؤسسية ومستوى تحفظ المصارف للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	18.

الصفحة	اسم الجدول	م.
164	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	19.
165	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	20.
166	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	21.
167	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	22.
168	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	23.
169	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	24.
170	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	25.
171	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	26.
171	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	27.
172	نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق المؤشرات الكلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	28.

## قائمة الملاحق

م.م	اسم الملحق	الصفحة
1.	المصارف المحلية في فلسطين كما في نهاية عام 2014م.	A
2.	البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين كما في 31 ديسمبر 2014.	A
3.	التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM).	B
4.	التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC).	D
5.	مؤشر أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية.	F
6.	مؤشر مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية.	G
7.	مؤشر اللوائح والقوانين الداخلية المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية.	I
8.	مؤشر مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية.	J
9.	مؤشر المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية.	K
10.	مؤشر ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية.	L
11.	مؤشر السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية.	M
12.	تقييم مدى الإفصاح عن بالمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين طبقاً لتعليمات نظام الإفصاح الصادر عن بورصة فلسطين والمصادق عليه من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.	N

## قائمة الاختصارات

الاختصار	مضمونه باللغة الانجليزية	مضمونه باللغة العربية
AAA	<i>American Accounting Association</i>	جمعية المحاسبة الأمريكية
AACF	<i>Asymmetric Accrual to cash- flow measure</i>	نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي
AICPA	<i>American Institute of Certified Public Accountants</i>	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
AIMR	<i>Association for Investment Management and Research</i>	مؤسسة المحللين الماليين
APB	<i>Accounting Principle Board</i>	مجلس مبادئ المحاسبة
AT	<i>Asymmetric Timeliness Measure</i>	نموذج التوقيت غير المتماثل في قياس الربح
BTM	<i>Book-to-Market Ratio</i>	نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية
CGI	<i>Corporate Governance Index</i>	مؤشر الحاكمية المؤسسية
CIPE	<i>Center for International Private Enterprises</i>	مركز المشروعات الدولية الخاصة
DQ	<i>Disclosure Quality</i>	جودة الإفصاح
FASB	<i>Financial Accounting Standard Board</i>	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	<i>Generally Accepted Accounting Principles</i>	المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً
GC	<i>Corporate Governance</i>	الحاكمة المؤسسية
HR	<i>Hidden Reserves Measure</i>	نموذج الاحتياطات السرية
IAS	<i>International Accounting Standard</i>	معايير المحاسبة الدولية
IASB	<i>International Accounting Standard Board</i>	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	<i>International Accounting Standard Committee</i>	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFC	<i>International Finance Corporation</i>	مؤسسة التمويل الدولية
IFRS	<i>International Financial Reporting Standard</i>	المعايير الدولية للتقارير الدولية
IIA	<i>Institute of Internal Auditor</i>	مجمع المدققين الداخليين الأمريكيين
IOSCO	<i>International Organization of Securities Commissions</i>	المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية
NA	<i>Negative accruals measure</i>	نموذج الاستحقاقات السالبة
NYSE	<i>New York Stock Exchange</i>	بورصة نيويورك للأوراق المالية
OECD	<i>Organization for Economic Co-Operation and Development</i>	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PCMA	<i>Palestine Capital Market Authority</i>	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
PEX	<i>Palestine Exchange</i>	بورصة فلسطين
PMA	<i>Palestine Monetary Authority</i>	سلطة النقد الفلسطينية
SEC	<i>Securities Exchange Commission</i>	هيئة الأوراق المالية الأمريكية
SPSS	<i>Statistical Package for Social Science</i>	برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية
TACC	<i>Total Accruals/Earnings Before Extra-ordinary Items and Discontinued Operations</i>	نسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة



# الفصل الأول

## الإطار العام للدراسة

- 1.1 مقدمة
- 1.2 مشكلة الدراسة
- 1.3 أهمية الدراسة
- 1.4 أهداف الدراسة
- 1.5 فرضيات الدراسة
- 1.6 محددات الدراسة
- 1.7 نموذج الدراسة
- 1.8 حدود الدراسة
- 1.9 مصطلحات الدراسة
- 1.10 الدراسات السابقة

## الفصل الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1.1 مقدمة:

مرّت المحاسبة بمراحل مختلفة تطورت فيها المفاهيم والسياسات والطرق المحاسبية، وقد ساهم فيها الجانب النظري بشكل كبير في البداية، ثم انتقلت الأهمية للجانب العملي عن طريق الفكر المنظم والابتكار لوضع مفاهيم وطرق قياس تلائم المتغيرات المستجدة أولاً بأول، فبدائل القياس والتقييم المحاسبي التي ظهرت كانت ولا زالت تمثل رد فعل للمشاكل التي تظهر في التطبيق العملي، فعند نشوء كل مشكلة محاسبية كان يتم البحث عن طريقة القياس المناسبة لها، وأصبحت المنشأة تختار من بين الطرق ما يلائم ظروفها وأوضاعها القانونية والاقتصادية.

ويعد موضوع التحفظ المحاسبي من أقدم موضوعات المحاسبة، ورغم معارضة البعض له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصاً في أعقاب حالات الانهيار التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة، وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات منها ممارسات إدارة الربح، والتمويل من خارج الميزانية، وغيرها من الممارسات الأخرى التي تعتبر خرقاً واضحاً لمفهوم التحفظ المحاسبي (إقبال والقضاة، 2014:896).

وقد تزايد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، وازدادت البحوث المحاسبية التي تناولت التحفظ المحاسبي خلال السنوات الأخيرة، كما أن هناك أربعة أسباب رئيسية وراء زيادة الاهتمام بدراسة التحفظ المحاسبي وهي: التقدم في دراسة العلاقات التعاقدية المكونة للمنشأة وآثارها على التقرير المالي، زيادة الطلب على إنتاج قوائم مالية أكثر تحفظاً نتيجة للتأكد من ممارسات إدارة الربح في معظم بيئات التقرير المالي، التقدم في بحوث أدوات القياس لكثير من الظواهر المالية والمحاسبية من واقع القوائم المالية، زيادة وتيرة الجدل (على الأخص في الولايات المتحدة) بشأن استخدام القيمة العادلة في تقييم الأصول (أبو الخير، 2008:5).

بالإضافة لذلك فقد ظهرت بعض الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي مثل مفهوم الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance)، وتزايد ممارسات إدارة الأرباح، والاهتمام بمفهوم ملاءمة المعلومات المحاسبية من جانب سوق رأس المال، والتي أثرت على أهمية مفهوم ودرجة التحفظ المحاسبي التي تتبعها الشركات، كذلك على كيفية قياس درجة هذا التحفظ، وأيضاً على مدى فعاليتها في مجال تحقيق جودة وملائمة المعلومات المحاسبية بما يجعلها قادرة على مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (أبو بكر، 2011:2).

ولم يكن ظهور الحاكمية المؤسسية وليد اللحظة، بل هو تطور طبيعي لمجموعة الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية جرى تنظيمها في مجموعة من الضوابط التي تنظم العلاقة بين إدارة المؤسسة التنفيذية ومجلس إدارتها ومساهميها ومدقي حساباتها؛ من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المنشأة، فخلال الفترة الماضية تم تسليط الضوء بشكل كبير على ممارسات الحاكمية المؤسسية خاصة بعد حالات الفشل التي لحقت بكبرى أسواق المال العالمية، وأصبح من اليقين أن كل من أسواق الدول النامية والمتطورة هي بحاجة إلى تفعيل ممارسات الحاكمية المؤسسية لتجنب مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري، وضمان النمو والاستمرارية (حمدان، 2011-أ: 254).

وتعتبر المعلومات التي تفصح عنها الشركات سواء كانت مالية أم غير مالية من أهم الأدوات المستخدمة من قبل المستثمرين، سواء أكانوا المرتقبين أم الحاليين، لذلك لا بد من توخي الحذر عند إعداد هذه المعلومات لكي تكون ذات جودة عالية، مما يؤدي إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية بكفاءة، ونتيجة تزايد حالات الانهيار في مختلف دول العالم، وفقدان الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، تلجأ الإدارة في عديد من الشركات للتحفظ في الإفصاح المحاسبي عن أرباح الشركة ومركزها المالي بغرض زيادة شفافية قوائمها المالية وتوفير معلومات عالية الجودة (أحمد، 2011-أ: 119).

والمنتبع للتطور المحاسبي يمكنه أن يلحظ ذلك التأثير الواضح لمفهوم التحفظ على وظيفتي القياس والإفصاح، لاسيما أن المفهوم ساد في الممارسة العملية منذ زمن بعيد، إذ بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أن أصبح يمثل حجر الزاوية في التطبيق المحاسبي (الرشدي، 2011: 1).

كما تهدف التقارير المالية إلى توفير المعلومات اللازمة لمجموعات أصحاب المصالح المختلفة في الشركة لاستخدامها في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بعلاقتهم بالشركة، إلا أن القوائم المالية التقليدية لم تعد كافية لسد احتياجات تلك المجموعات من المعلومات، وذلك بسبب تجاهلها الإفصاح عن العديد من البنود، والتي أصبحت هامة عند تقدير قيمة المنشأة وتقييم أدائها، ومن هنا تزايد الحاجة إلى تعديل وتطوير نموذج التقرير التقليدي ليعكس تلك البنود حتى يوفر المعلومات اللازمة لمجموعات أصحاب المصالح، ولذا زاد اهتمام العديد من الأطراف بجودة الإفصاح عن المعلومات المالية لما لها من أثر بالغ في قراراتهم الاستثمارية (أبو شلوع، 2013: 2).

لذلك فإن توفير المعلومات الملائمة والمالية لاحتياجات المستخدمين سيؤدي إلى كفاءة أسواق المال، وكذلك رفع كفاءة منشآت الأعمال، وزيادة حيويتها، حيث أن نشر التقارير سيعد حافزاً للإدارة على بذل جهد حتى تبدو صورتها مقبولة لدى حملة الأسهم، وقد قامت الدراسة بإجراء دراسة تطبيقية للربط بين متغيراتها متمثلة في التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح، وذلك عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

لقد كان لتزايد حالات الإفلاس والتقاضي لكثير من الشركات والمصارف العالمية دوراً في دفع الإدارة للمبالغة في تقدير الأصول ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها والاستثمار فيها من ناحية، وتوثيق أوضاعها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من ناحية أخرى، وكان من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مبالغ في قيمتها ولا تتفق مع الواقع العملي واستمرار مخاطر الإفلاس، مما حدا بالمحاسبين والمراجعين للتمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي لتأمين موقفهم.

وتعتبر التعاقدات المالية بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمصرف كالمساهمين والإدارة والمقرضين هي المصدر الرئيسي التي تُشكّل ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، فهي تحتوي على مؤشرات مالية وغير مالية مرتبطة بالمصرف يمكن أن تستخدم في التعاقدات بين الأطراف، وهذه المؤشرات قد تتأثر بتحفظ الإدارة التي أعدت التقرير السنوي، وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي المستخدم في إعداد التقرير السنوي قد يكون له تأثير على جودة المعلومات المفصح عنها وشفافيتها في هذا التقرير، وتوفير معلومات دقيقة وملائمة لتقييم وضع المصرف الحالي وقدرتها على التنبؤ بالمستقبل، وأن المعلومات التي يحتويها التقرير المالي يجب أن تعد بعناية وبدرجة عالية من الإفصاح، وبحيث يكون هذا الإفصاح عالي الجودة، وهذا يتضمن الإفصاح في صلب القوائم المالية، والإفصاح خارج القوائم المالية.

ويعد قطاع المصارف في فلسطين من القطاعات الهامة على مستوى الاقتصاد الوطني، ونظراً للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في توفير السيولة للمشروعات الاستثمارية واستقطاب أموال المودعين، وبسبب أهمية هذا القطاع فإنه يجب أن تكون التقارير السنوية للمصارف عالية الجودة في مضمونها، بحيث يتم توخي الحيطة والحذر في إعدادها، وللوصول إلى هذا الهدف لابد من توفر نظام يضبط وينظم العلاقة بين الأطراف الرئيسية المنخرطة في العملية الإدارية للمصرف والذي يعرف بالحاكمية المؤسسية.

في ضوء ما سبق يتبين أهمية تطبيق التحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية في التأثير على مستوى الإفصاح عن البيانات المالية في التقارير المنشورة، لما لذلك من أثر على قرارات العديد من الأطراف من منظمي السوق المالية والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، لذلك فإن الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيس التالي:

• ما العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

1- هل يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة على قواعد الحاكمية المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

2- هل يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع منها السؤالين الفرعيين التاليين:

1. هل يؤثر التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. هل يؤثر التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

3- هل يؤثر مستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل تؤثر نسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. هل تؤثر نسبة تطابق صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. هل تؤثر نسبة تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. هل تؤثر نسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
5. هل تؤثر نسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
6. هل تؤثر نسبة تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
7. هل تؤثر نسبة تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
8. هل تؤثر نسبة تطابق المؤشرات الكلية للمصارف مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

### 1.3 أهمية الدراسة:

- 1- محاولة الوصول إلى نتائج قد تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة بشأن المصارف التي تعد أهم المؤسسات على مستوى الاقتصاد الوطني، وستقدم للمحللين الماليين جانباً تحليلياً يمكنهم من فهم أوسع للأرقام المحاسبية يساعدهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
- 2- تعاضم دور سوق الأوراق المالية في الحركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والدولي من منظور درجات التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح عن البيانات.
- 3- تساهم الدراسة في تشجيع تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، خاصة أن هذا السوق يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، مما يتطلب توفر الثقة والإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين والمساهمين، وبالتالي فهم بحاجة إلى معلومات عن كفاءة إدارات المصارف وعن طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم إدارات المصارف باستثمار أموالهم فيها، كما أنهم بحاجة إلى معلومات إضافية عن مصداقية المصارف في تطبيق الحاكمية المؤسسية، وهذا كله يؤثر بدرجة كبيرة على الإفصاح في المصارف.
- 4- تتطرق الدراسة إلى أحد المفاهيم التنظيمية وهو الحاكمية المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، والذي يعتبر من الموضوعات الهامة في الفكر الإداري الحديث، باعتباره مصدراً مهماً من مصادر بقاء المنظمة وديمومتها، خاصة في المؤسسات التي تسعى إلى تبني إستراتيجية الإدارة الحديث في زيادة قدراتها التنافسية والإبداعية.
- 5- تزايد أهمية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، وقياس العلاقة بين هذا التزايد في الإفصاح وبين درجة التحفظ في التقارير المالية والحاكمية المؤسسية، وحاجة البيئة الفلسطينية إلى دراسات تعنى بتلك المتغيرات، لاسيما أنه لم يحظ بالاهتمام الكافي بالمقارنة بالدراسات الأجنبية التي ركزت بشكل كبير على العلاقات بين التحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح خاصة في أعقاب انهيار عدد من الشركات العملاقة في الآونة الأخيرة.
- 6- تتبع أهمية الدراسة الحالية كونها الدراسة الأولى التي تعمل على قياس العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

### 1.4 أهداف الدراسة:

تسعى جميع المنشآت الهادفة للربح إلى إظهار مراكزها المالية بشكل يعبر عن مدى استقرارها الاقتصادي وبشكل لا يثير الجدل حول أرقام القوائم المالية، ومن هذا المنطلق قد تلجأ إدارة المصرف تحت ظروف تشغيلية معينة إلى الاختيار من بين السياسات المحاسبية تلك التي تؤدي إلى التحفظ في الإفصاح المحاسبي عن أرباح المصرف ومركزه المالي، وهذا الإفصاح يعتبر من المتطلبات الأساسية

للسوق المالي وخاصة للمصارف المدرجة فيه، وذلك بغرض توفير المعلومات الكافية وذات الجودة العالية المعدة لإطلاع الجمهور من مستثمرين ومقرضين ومحللين وباحثين عن أحوال المصرف، مع بروز أهمية الحاكمية المؤسسية في العمل على استقرار أداء المصارف. وعليه تهدف الدراسة إلى:

- 1- دراسة العلاقة بين مستوى التحفظ في التقارير المالية وتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 2- اختبار مستوى تأثير التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين
- 3- اختبار مستوى تأثير تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

## 1.5 فرضيات الدراسة:

**1.5.1 الفرضية الرئيسية الأولى:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ في التقارير المالية وتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

**1.5.2 الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرعية التالية:

**1- الفرضية الفرعية الأولى:** لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

**2- الفرضية الفرعية الثانية:** لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

**1.5.3 الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا يؤثر مستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرعية التالية:

**1- الفرضية الفرعية الأولى:** لا تؤثر نسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

**2- الفرضية الفرعية الثانية:** لا تؤثر نسبة تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

- 3- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا تؤثر نسبة تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 4- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا تؤثر نسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 5- **الفرضية الفرعية الخامسة:** لا تؤثر نسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 6- **الفرضية الفرعية السادسة:** لا تؤثر نسبة تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 7- **الفرضية الفرعية السابعة:** لا تؤثر تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
- 8- **الفرضية الفرعية الثامنة:** لا تؤثر تطابق المؤشرات الكلية للمصارف مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

## 1.6 محددات الدراسة:

- واجهت الدراسة عدداً من المحددات والمشاكل، والتي من شأنها أن تؤثر على نتائج هذه الدراسة، وهذه المحددات هي:
- 1- كان من الصعب زيادة عدد البيانات بأخذ البيانات نصف السنوية، وذلك بسبب أن الإفصاح عن كثير من متغيرات الدراسة لا يتم إلا في البيانات السنوية في نهاية العام، وكذلك من أسباب قلة مشاهدات متغيرات الدراسة قلة عدد المصارف المحلية محل الدراسة والبالغة (7) مصارف.
- 2- ضرورة أن يكون المصرف مُدرج أسهمه في بورصة فلسطين، حيث لا نجد جميع المصارف المحلية مدرجة في بورصة فلسطين في السنوات ما قبل (2008)، وذلك لكي تستطيع الدراسة احتساب سعر الإغلاق لقياس التحفظ المحاسبي للمصارف المحلية الفلسطينية محل الدراسة.
- 3- تعتمد دقة النتائج في هذه الدراسة على قدرة المقاييس المستخدمة على تمثيل متغيرات الدراسة بشكل دقيق، فمن المعروف أن من أصعب المشاكل التي تواجه البحث المحاسبي هو إيجاد مقاييس كمية لتمثيل متغيرات غير كمية، فجميع متغيرات هذه الدراسة وهي التحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح هي متغيرات غير كمية وسوف يتم تمثيلها بمتغيرات كمية.



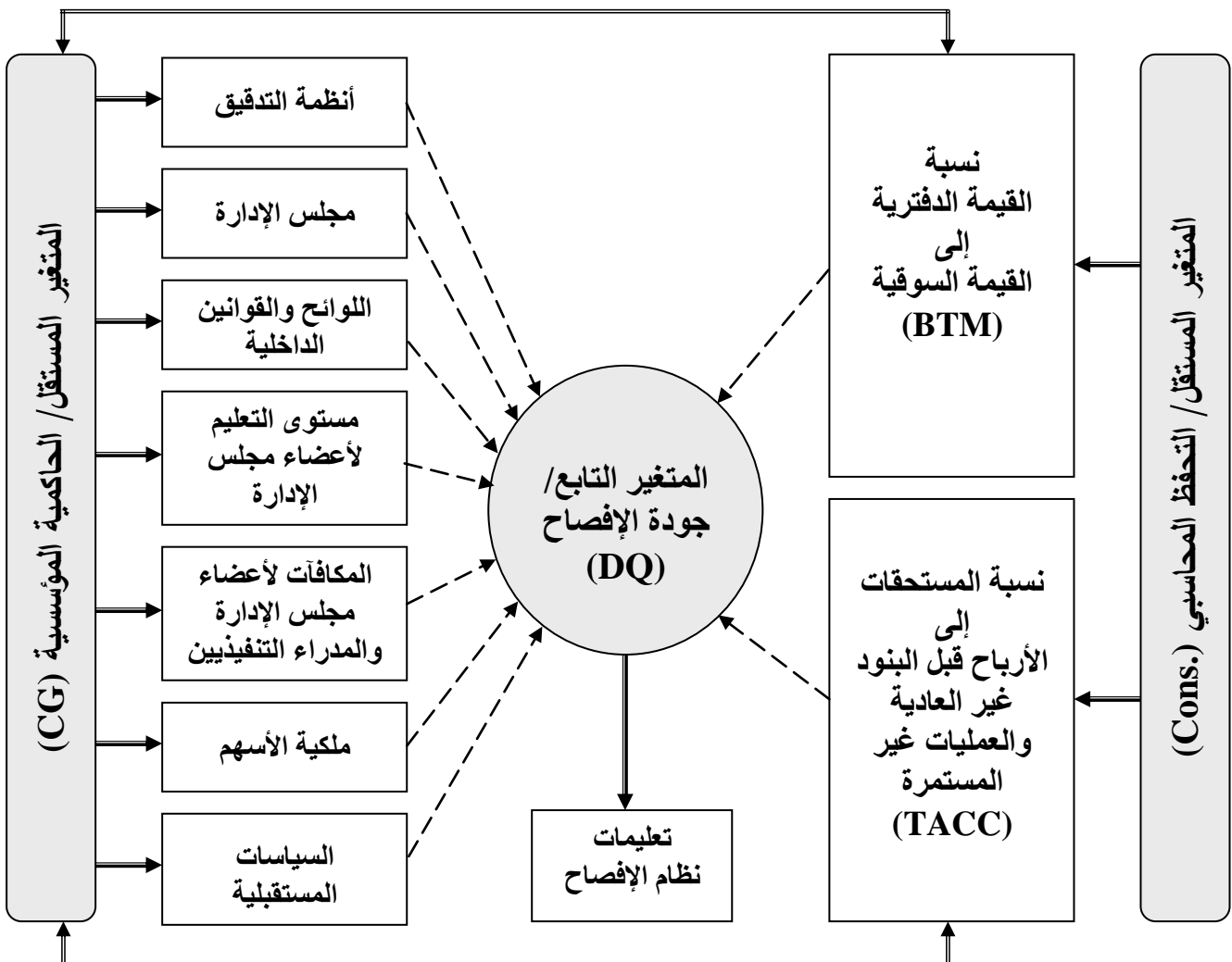
4- كفاءة السوق المالي الفلسطيني، حيث تعتمد الدراسة على القيمة السوقية للسهم كمكون من مكونات مقاييس التحفظ المحاسبي، والتي تتأثر بكفاءة السوق المالي، ولن نتطرق الدراسة إلى فحص كفاءة السوق المالي، مع العلم أن السوق المالي في أي دولة يعتبر مرآة الاقتصاد، لأنه يعبر عن واقع اقتصادي فعلي، فقد أجريت العديد من الدراسات في فلسطين التي ربطت متغيرات محاسبية أو مالية أو اقتصادية بمتغيرات سوقية (أسعار الأسهم، العوائد السوقية، حجم التداول) مفترضة كفاءة السوق المالي على المستوى الضعيف على الأقل، وهذا ما افترضته الدراسة أيضاً.

### 1.7 نموذج الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وعليه فإن النموذج الرئيسي المعتمد لأغراض فحص هذه العلاقات موضحاً بالشكل رقم (1) كما يلي:

شكل رقم (1):

نموذج الدراسة



## 1.8 حدود الدراسة:

- 1- **المحدد الزمني:** أجريت الدراسة على المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من عام (2008) وحتى عام (2014).
- 2- **المحدد المكاني:** المصارف المحلية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (7) مصارف، وعدد فروعها (142) فرعاً ومكتباً، كما هي موضحة في الملحق رقم (1)، وذلك طبقاً للتقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية عن العام (2014) والصادر في حزيران (2015) المتعلق بمؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني.

## 1.9 مصطلحات الدراسة:

- 1- **التحفظ (Conservatism):** يؤثر التحفظ المحاسبي -أو ما يعرف بأدبيات المحاسبة بمبدأ الحيطة والحذر- على علاقات الأطراف المتعاملة مع الشركة من دائنين، ومستثمرين، وجهات حكومية، والمقصود بهذا المبدأ أن تُسجل الخسائر قبل تحققها، والاعتراف بها في القوائم المالية حتى لو كان السند المؤيد لها متوسطاً أو ضعيفاً في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها ووجود السند المؤيد لذلك (شتيوي، 2010:13)، أو هو الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول؛ حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح (Lafond & Roychowdhury, 2008:87)؛ حيث يتطلب التحفظ المحاسبي ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للاعتراف بالأرباح مقارنة بالاعتراف بالخسائر (Basu, 1997:4).
- 2- **السياسات المحاسبية (Accounting Policies):** أوصى مجلس مبادئ المحاسبة (APB) في الرأي رقم (22) بالإفصاح عن كل المبادئ والطرق المحاسبية الهامة، والتي تتضمن الاختيار بين عدة بدائل، وقد عرّف السياسات المحاسبية على أنها المبادئ والطرق المحاسبية المحددة، والتي يتم اختيارها من قبل الإدارة على اعتبار أنها الأنسب لظروف المنشأة، ويتم تبنيها لإعداد القوائم المالية.
- 3- **الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance):** تعرّف على أنها مجموعة من الآليات، والإجراءات، والنظم، والقرارات التي تضمن كلاً من الانضباط، والشفافية، والعدالة، ومن ثم تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لجميع الأطراف، والمصلحة للمجتمع ككل (الخطيب والقشي، 2006:15).

4- جودة الإفصاح (Disclosure Quality): تعرّف بأنها مستوى العرض المعقول في ممارسات المنشأة، مع مستوى الإفصاح عن السبب الجوهرى لعدم الالتزام بأي من متطلبات الجهات التنظيمية (3:2002, Labelle).

5- البيانات المالية (Financial Data): يقصد بالبيانات المالية لمصرف ما لغايات هذه الدراسة، التقرير السنوي للمصرف المحلي المدرج في بورصة فلسطين بما يحويه من تقارير، قوائم مالية، وإيضاحات، كما تشمل عقود التأسيس والأنظمة الداخلية للمصرف، والتعاميم والإفصاحات وقرارات اجتماعات مجلس الإدارة والهيئة العامة المنشورة للمصارف المحلية على الموقع الإلكتروني في بورصة فلسطين خلال السنوات من عام (2008) ولغاية عام (2014).

6- المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين (Local Banks listed in PEX): هي المصارف المحلية التي تعمل في فلسطين، والتي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين، وعددها (7) مصارف حسب ما أشار إليه التقرير السنوي لسلطة النقد عن العام (2014) الصادر في حزيران (2015) المتعلق بمؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني.

## 1.10 الدراسات السابقة:

لقد حظيت جوانب موضوع الدراسة بعدد من الدراسات التي تناولت العديد من الجوانب المتعلقة بها، وهو ما يدل على الاهتمام الكبير بموضوعات التحفظ المحاسبي، الحاكمية المؤسسية، وجودة الإفصاح عن البيانات المالية من جانب العديد من الباحثين لما له من تأثير كبير على دقة البيانات والمعلومات الواردة ضمن التقارير المالية، وبصفة عامة فقد ركزت الدراسات السابقة على جوانب مختلفة، فمنها درست هذه الجوانب بشكل مستقل، ومنها ما جمعت بين هذه الجوانب.

### 1.10.1 الدراسات العربية:

1- دراسة السناوي وآخرون (2015) بعنوان: مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة.

هدفت الدراسة للبحث في مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة من واقع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددها حتى بداية عام (2013) ثمان وأربعون شركة، أما فيما يتعلق بالمقومات التنظيمية فقد اختبرت الدراسة بشكل محدد مدى توفر المقومات الخاصة بعملية التدقيق الخارجي لحسابات الشركة، والمقومات الخاصة بالهيئة العامة للمساهمين، والمقومات الخاصة بمجلس الإدارة، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة تتضمن أسئلة صممت للإجابة عن تساؤلات الدراسة، وقد تم توزيع (150) استبانة على عينة الدراسة المكونة من (26) شركة مساهمة عامة، وتم استجواب رئيس أو عضو مجلس إدارة الشركة، والمديرين في دوائر الشركة، وموظفي قسم المحاسبة، وبلغ عدد الاستبانات المستلمة والمستوفاة

الشروط (108) (72% من الاستبانات الموزعة)، وقد استخدمت الدراسة اختبار كرونباخ ألفا والإحصاء الوصفي، واختبار (One sample T-Test) لأغراض التحليل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هناك قصور في توفر مقوم لجنة تدقيق الحسابات وعملية تعيين مدقق الحسابات الخارجي، وأنه لا يتوفر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين اللجان التي يتطلبها أنموذج الحاكمة المؤسسية، كذلك عدم توفر مقوم الهيئة العامة للمساهمين، وأن هناك عدم قدرة في توفر مقوم مجلس الإدارة، كما توصلت الدراسة إلى وجود قصور في دعوة جميع المساهمين الذين لهم حق التصويت لحضور اجتماع الهيئة العامة، كذلك الحال بالنسبة لحقوق المساهمين حول عدم منح المساهم حق الإطلاع على محاضر اجتماعات الهيئة العامة للشركة، وأنه لا يحق للمساهمين الذين يملكون (10%) فأكثر من أسهم الشركة طلب إجراء تدقيق على أعمال الشركة، وأن هناك قصوراً في عدم قيام الهيئة العامة للمساهمين في انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة والمصادقة على البيانات المالية للشركة، والتصويت على زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه.

وأوصت الدراسة الجهات المختصة في بورصة فلسطين بوضع أنظمة وتشريعات تلزم الشركات المساهمة العامة بتطبيق أنموذج الحاكمة المؤسسية، وأن تقوم الشركات المساهمة العامة بتشكيل اللجان التي يتطلبها أنموذج الحاكمة المؤسسية، وأن يتضمن مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أعضاء مستقلين من ذوي الخبرات.

## 2- دراسة محمد (2014) بعنوان: دور حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة.

هدفت الدراسة إلى تحديد دور حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية، وتقييم مدى توافق محتوى تلك التقارير مع متطلبات الإفصاح طبقاً للحوكمة، ولتحقيق ذلك فقد تم إعداد مؤشر لقياس مستوى الإفصاح يتكون من (120) معلومة يجب أن تتضمنها التقارير المالية لكي تحقق متطلبات الحوكمة، ثم تم تحليل التقارير المالية الصادرة من عام (2006) وحتى عام (2010)، والخاصة بالشركات الواردة بمؤشر المسؤولية الاجتماعية (S&P/ EGX/ ESG) الذي تصدره البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة (Standard & Poor's)، وعددها (30) شركة، وذلك طبقاً لتصنيف عام (2010).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن التطبيق الفعال لحوكمة الشركات والتحديد الدقيق لدور آلياتها يسهم إيجابياً في تحسين مستوى الإفصاح، وتبين انخفاض مستوى الإفصاح في الشركات محل الدراسة، حيث بلغ متوسط إفصاح الشركات مجتمعة للسنوات الخمس نسبة (50.95%)، ويعكس ذلك عدم تلبية الإفصاح الحالي لمتطلبات الحوكمة، كما اتضح وجود قصور في الإفصاح

الاختياري من جانب الشركات، وكذلك عدم التزامها بكافة متطلبات الإفصاح الإلزامي الذي تتطلبه معايير المحاسبة والقوانين التي تحكم عمل الشركات وقواعد القيد بالبورصة، وتعكس هذه النتائج أن الشركات المصرية تلتزم بالحوكمة بشكل صوري، وقد تبين أن طبيعة الملكية تؤثر على مدى الالتزام بالحوكمة وبالتبعية مستوى الإفصاح، إذ حصلت شركات قطاع الأعمال العام على متوسط إفصاح بلغ (58.3%)، بينما حصلت شركات القطاع الخاص على متوسط إفصاح بلغ (49.3%)، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين نوع النشاط ومستوى الإفصاح. وأوصت الدراسة بالالتزام بمتطلبات الإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة وأن تكون متوافقة وفق قواعد القيد بالبورصة، كما أوصت أن يتم تحسين مستوى الإفصاح لدوره الإيجابي والفعال وفق متطلبات الحوكمة.

### 3- دراسة حمادة (2014) بعنوان: قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية في بورصة عمان، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة اشتملت على مكونات الإفصاح الاختياري التسعة والمتمثلة في: المعلومات العامة للشركة، نشاط الشركة، وضعها المستقبلي، معلومات الأسهم وحملة الأسهم، المعلومات عن الإدارة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، تكاليف البحث والتطوير في الشركة، المعلومات عن العاملين، والمعلومات عن الحوكمة؛ وذلك للتعرف على أثر تلك المكونات في جودة التقارير المالية والمتمثلة في قدرة المعلومات المفصحة عنها في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير ضمن مجتمع الدراسة المتمثل في شركات الوساطة المالية والمصارف التجارية المدرجة في بورصة عمان، وقد وزعت تلك الاستبانات على عينة من المحللين الماليين العاملين في تلك الشركات والمصارف التجارية، ومن ثم تم تحليل النتائج واختبار الفرضيات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك تأثيراً كبيراً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية في بورصة عمان حول كل من نشاط الشرطة ووضعها المستقبلي، معلومات الأسهم وحملة الأسهم، المعلومات عن الإدارة، نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية، والمعلومات عن الحوكمة. كما وجدت الدراسة أن هناك أثراً متوسطاً لمكونات الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية في بورصة عمان حول كل من المعلومات العامة للشركة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية، تكاليف البحث والتطوير في الشركة، والمعلومات عن العاملين في الشركة.

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الشركات المدرجة في بورصة عمّان لمفهوم الإفصاح الاختياري، وعرض مكوناته ضمن تقاريرها المالية، وذلك عند سعيها لتقديم معلومات قادرة في إحداث فرق في قرارات مستخدمي هذه التقارير، كما دعت لإجراء ندوات تعريفية لأعضاء مجلس إدارة الشركات المدرجة لتعريفهم بأهمية وفوائد الإفصاح الاختياري وأثره في تعزيز جودة التقارير المالية..

#### 4- دراسة المشهداني وحמיד (2014) بعنوان: قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

هدفت الدراسة إلى قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج (Basu, 1997) لقياس درجة التحفظ المحاسبي في عينة من الشركات المساهمة البالغ عددها (21) شركة وللمدة من (2007-2011).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معظم الشركات المساهمة المدرجة في السوق المذكورة تمارس التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية، والتي شملت كل من قطاع المصارف والاستثمار والتأمين والصناعة والزراعة والسياحة والفنادق.

وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على توعية مستخدمي القوائم المالية بشكل عام، والمستثمرين والمقرضين بشكل خاص بآثار وانعكاسات الممارسة السليمة للتحفظ المحاسبي على قراراتهم الاقتصادية، ويأتي ذلك من خلال تكثيف الجهود بين الجهات ذات العلاقة والمتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية ومجلس المعايير والقواعد المحاسبية والرقابية في العراق والمنظمات المهنية الأخرى من خلال عقد عدد من الدورات والندوات لغرض توضيح أهمية الممارسة السليمة، وجعله شرطاً من شروط الإدراج في السوق المالية، وذلك لتعزيز التزام الشركات بالتحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي لضمان مستوى أعلى من التحفظ، وبما يسهم في تعزيز جودة الإبلاغ المالي في القوائم المالية.

#### 5- دراسة عسييري (2013) بعنوان: إفصاح شركات المساهمة السعودية عن التزامها بلائحة حوكمة الشركات.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على درجة إفصاح شركات المساهمة السعودية المدرجة في سوق الأسهم السعودية على مدى تطبيقها للائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتم البحث في إفصاح الشركات عن متطلبات الحوكمة لتسعة عناصر من عناصر الحوكمة، وتم وضع تسعة أسئلة مرتبطة بمدى الإفصاح ودرجته عن هذه العناصر، وقامت الدراسة بالتحقق من إفصاح الشركة عن: (موقف الشركة من تطبيق الحوكمة من عدمه وتحديد ما لم يطبق منها، أسماء شركات المساهمة التي يشغل العضو عضوية مجالسها، أعضاء وتكوين مجلس الإدارة، تكوين لجنة المراجعة، تكوين لجنة الترشيحات والمكافآت، تعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، تعويضات ومكافآت

خمسة من كبار التنفيذيين، عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، مصالح أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وذويهم في الشركة)، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لأهم الدراسات في مجال الدراسة، كما تم تحليل التقارير المالية لشركات المساهمة السعودية في جانب الدراسة التطبيقي، وقد تمت الدراسة على تقارير شركات المساهمة السعودية المنشورة عام (2008)، وقد بلغت (95) شركة مساهمة سعودية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب شركات المساهمة السعودية أفصحت عن متطلبات الحوكمة المشمولة في الدراسة ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كان العنصر الأكثر إفصاحاً من نصيب لجنة المراجعة (95%)، بينما كان العنصر الأقل إفصاحاً بين الشركات هو الإفصاح عن تعويضات ومكافآت خمسة من كبار التنفيذيين.

وأوصت الدراسة بضرورة إلزام شركات المساهمة السعودية بتطبيق لائحة حوكمة الشركات، وضرورة أن تتضمن لائحة حوكمة الشركات نصوصاً تعزز الرقابة الذاتية لدى العاملين في الشركات من إدارة وغيرها، وتدعيم وتشجيع السلوك الحسن في العمل والمصادقية والأمانة في تأدية الأعمال.

#### **6- دراسة كيجلي وكروش (2013) بعنوان: أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي.**

هدفت الدراسة إلى اختيار تأثير قواعد حوكمة الشركات على كل من جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي من خلال دراسة حالة عينة لموظفين من ثلاث مؤسسات صناعية مختلفة من مدينة حاسي مسعود بالجزائر، وتمت الدراسة عن طريق تحليل استبيان تم طرحه على مجتمع مختار، وقد تم إعداد الاستبيان ليضم (27) فقرة مصنفة ضمن ثلاث محاور أساسية، وهي الالتزام المحكم بأسس حوكمة الشركات، الحرص على تحقيق متطلبات جودة المعلومة المحاسبية بتطبيق حوكمة الشركات، وإمكانية الإفصاح عن التقارير المالية بالتطبيق المحكم لحوكمة الشركات، وقد تم معالجة بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى أن لحوكمة الشركات دور فعال في تحقيق معلومة محاسبية ذات جودة من خلال مساهمة المراجعة الداخلية في تدعيم استقلاليتها ومن خلال تقرير محافظ الحسابات يضمن معلومات تتمتع بالمصادقية والموثوقية، في حين أنه لم يتمكن مستوى الحوكمة المعمول به في مؤسسات مجتمع الدراسة من توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي، ويظهر ذلك من خلال الإحجام عن بعض البنود في الميزانية، وكذلك عدم الإفصاح عن المخاطر المتوقعة.

وأوصت الدراسة بالاجتهاد في التطبيق الحقيقي لأسس حوكمة الشركات للاستفادة من المزايا التي تحققها والعمل على تنمية الوعي المتعلق بمفهوم الحوكمة، والعمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم تطبيق الحوكمة، والعمل على تحقيق مستوى مناسب من الإفصاح في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح.

#### 7- دراسة شطناوي (2013) بعنوان: العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية.

هدفت الدراسة إلى معرفة درجة التحفظ المحاسبي الممارسة عند إعداد القوائم المالية من قبل الشركات المدرجة في سوق عمّان المالي والعوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي لهذه الشركات (حجم الشركة، حجم الرافعة المالية، العائد على حقوق الملكية، قطاع الشركة)، وتكوّن مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمّان المالي، وتمثلت عينة الدراسة بالشركات التي توفرت تقاريرها السنوية المالية للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009)، والبالغ عدد الشركات فيها على الترتيب (107، 108، 105، 105)، وذلك حسب دليل الشركات الصادر عن سوق عمّان المالي لهذه السنوات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية للسهم (BTM) لقياس درجة التحفظ المحاسبي، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر العديد من المتغيرات المستقلة على التحفظ المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، فقد أظهرت نتائج التحليلان نسبة (73.9%) من الشركات المبحوثة تمارس التحفظ المحاسبي، وكما أظهرت معادلة الانحدار المتعدد وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين القطاع الذي تنتمي إليه الشركة وممارسة التحفظ المحاسبي، كما أشارت إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الرافعة المالية ومعدل العائد على حقوق الملكية وحجم الأصول وبين ممارسة التحفظ المحاسبي.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي، حيث بلغت نسبة الشركات التي تمارس التحفظ المحاسبي خلال فترات الدراسة (73.9%)، كذلك أوصت الدراسة إلى ضرورة إجراء دراسات أخرى تغطي متغيرات جديدة، وذلك لمعرفة أسباب الانخفاض المستمر في ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي من قبل الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمّان المالي.



## 8- دراسة الداعور وعابد (2013) بعنوان: مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة باعتبارها أحد مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم اختيار جميع المصارف الموجودة في قطاع غزة والخاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية، واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي، وصممت قائمة استقصاء وزعت على عينة الدراسة المكون من أربع مجموعات رئيسية هي عضو مجلس إدارة، مدير مالي، رئيس قسم، مساهم، وبلغت نسبة المستجيبين (73%)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات ومناقشة النتائج. وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من حداثة مفهوم الحوكمة في البيئة الفلسطينية إلا أنه يلاحظ أن هناك تحرك جاد من قبل سلطة النقد الفلسطينية، وذلك من خلال إصدار بعض المنشورات وعقد بعض الندوات والملتقيات بهدف التعرف على مفهوم الحوكمة، ودراسة مدى تطبيقها في البيئة الفلسطينية، كما بينت الدراسة أن هناك التزام من قبل المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة الجيدة. وقد اتضح ذلك من خلال وجود المعرفة الكافية لدى كل من الملاك وأعضاء مجلس الإدارة لمفهوم الحوكمة، وكذلك وجود علاقة بين تنوع هيكل الملكية وكل من تشكيلة مجلس الإدارة وزيادة ثقة المساهمين في التقارير المالية، وبالإضافة إلى وجود العلاقة بين قواعد وضوابط تطبيق الحوكمة وتحقيق الشفافية والعدالة في مساءلة مجلس الإدارة داخل المصرف، وكذلك بينت الدراسة عدم وجود اختلاف بين آراء عينة الدراسة حول مدى التزام المصارف الفلسطينية بمتطلبات الحوكمة تعزى للمتغير التنظيمي (طبيعة العمل).

وأوصت الدراسة بالدعوة للعمل على إلزام المصارف بأن يتضمن تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يتناول آلية تطبيق الحوكمة في المصرف، بالإضافة إلى تقديم الدعم والمساندة للمصارف الفلسطينية لرفع مستوى ممارسة الحوكمة، والانتقال من الوفاء بالمتطلبات الإلزامية للحوكمة إلى تطبيق الإرشادات الإضافية، وذلك للحد من المخاطرة في السوق، وتخفيف الأثر السلبي لحالة عدم اليقين وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية.

## 9- دراسة أبو شلوع (2013) بعنوان: محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة.

هدفت الدراسة تحليل توجهات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك عن طريق تحديد مجموعات الوارد بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وتحديد الأولويات بين تلك المجموعات من وجهة نظر إدارات تلك الشركات، كما استهدفت الدراسة تحليل محتوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات

المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، واستهدفت الدراسة أيضاً اختبار أثر مجموعة من خصائص الشركات (محددات الإفصاح الاختياري) على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية لعينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من عشرين شركة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية عام (2008) للوقوف على مستوى الإفصاح الاختياري السردى الوارد بتلك التقارير، ولقد تم إجراء تحليل انحدار متعدد لبيان علاقة المتغيرات المستقلة محل اهتمام الدراسة بمستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن أهم المتغيرات ذات القوة التفسيرية وأكثرها تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية لشركات المساهمة المصرية هي مستوى تعقد أعمال الشركة ونوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، ومدى اهتمام الشركة بإدارة رأس المال الفكري، وحصول الشركة على جائزة أفضل إفصاح سابقة.

وأوصت الدراسة الجهات التنظيمية وواضعي المعايير المحاسبية إلى تحديد وفهم أكثر لخصائص وتوجهات إدارات الشركات المصرية التي تؤثر في مستوى الإفصاح الاختياري الذي تقدمه في تقاريرها المالية السنوية بما يتلائم مع بيئة الأعمال المصرية.

#### **10- دراسة الغملاس (2013) بعنوان: دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة السعودية.**

هدفت الدراسة إلى معرفة دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك بمقارنة الفترة السابقة واللاحقة لإنشاء الهيئة من (2001) إلى (2008) بدراسة أثر تأسيس الهيئة، ومدى التزام الشركات المدرجة بالوقت المناسب (النظامي) لنشر المعلومات والتقارير المالية، والتزامها بالقرارات واللوائح الصادرة من الهيئة في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة، واستخدمت الدراسة مؤشر الإفصاح للتقارير المالية من خلال عدد الإيضاحات الموجودة في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) خلال فترة ثمان سنوات من (2001) إلى (2008)، كذلك استخدمت مقياس مدى التزام الشركات بالوقت المناسب (النظامي) لنشر المعلومات والقوائم المالية من خلال عدد اللوائح، عدد الفقرات، وعدد المخالفات السنوية المعلنة من هيئة السوق المالية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود تأثير للقرارات في حين لم يكن هناك تأثير للوائح وعدد المخالفات وذلك قبل تأسيس الهيئة على مستوى الإفصاح والشفافية، بينما كان هناك تأثير للقرارات واللوائح بعد تأسيس الهيئة، ولم يكن هناك تأثير للمخالفات، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود أثر للوائح على مدى التزام الشركات بنشر المعلومات والقوائم المالية، بينما كان الأثر عن

طريق القرارات وعدد المخالفات المعلنة من الهيئة، ويعزى ذلك إلى ارتباط اللوائح بالقرارات، كما بينت الدراسة زيادة مستوى الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة بعد تأسيس هيئة السوق المالية. وأوصت الدراسة بتقليص الفترة الزمنية المحددة للإعلان عن النتائج المالية، كما أوصت بزيادة قيمة الغرامات، وأوصت الدراسة بأهمية زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بشكل أكبر في السوق المالية بالرغم من إيجابية الدور الذي لعبته هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية، وذلك من أجل الوصول إلى سوق كفو.

#### **11- دراسة عبد الملك (2012) بعنوان: أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري.**

هدفت الدراسة إلى تحديد دور حوكمة الشركات في المحافظة على التحفظ المحاسبي للحد من الممارسات المتحررة للإدارة في حالة المفاضلة ما بين السياسات البديلة بما يعظم منفعتها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى ذوي العلاقة، وذلك من خلال إبراز حاجة البيئة للعودة للتمسك بالتحفظ المحاسبي، والتعرف على علاقة التحفظ المحاسبي بإدارة الربحية، والتعرف إلى أي مدى تؤثر قواعد وآليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي، والأهمية النسبية لتلك الآليات في تأثيرها على ممارسات التحفظ المحاسبي، واستخدمت الدراسة قائمة الاستقصاء كأداة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة فروض الدراسة باختيار (74) شركة مسجلة ونشطة بالبورصة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن حوكمة الشركات تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، وأن مركز اهتمام حوكمة الشركات هو سلوك الإدارة، كما أن حوكمة الشركات تمنع التقارير المالية الاحتياطية من خلال التحفظ المحاسبي، وأن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، كما أن أكثر قواعد حوكمة الشركات تأثيراً على درجة التحفظ المحاسبي استقلال مجلس الإدارة وأقلها المحافظة على أصحاب المصالح الأخرى.

وأوصت الدراسة بضرورة تأكيد هيئة سوق المال المصرية على مزيد من التحفظ المحاسبي، كما أوصت بضرورة الرجوع إلى منهج الحيطة والحذر بعد ما تم الابتعاد عنه في بعض الشركات، وأكدت على الإلزام بقواعد الحوكمة لما لها من تأثير إيجابي على التحفظ المحاسبي.

#### **12- دراسة الأورفلي (2012) بعنوان: محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية.**

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المسببة لظهور واستمرار التحفظ المحاسبي (محددات التحفظ المحاسبي) ومعرفة تأثير التحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، وقد اقتصرَت الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية الواردة بياناتها لمرة واحدة على الأقل في كتاب الإفصاح السنوي للخمسون شركة الأكثر نشاطاً الصادر عن البورصة المصرية

خلال السنوات من (2005) ولغاية (2010) باستثناء الشركات العاملة في قطاعات المصارف، الخدمات المالية باستثناء المصارف والسياحة والترفيه، وقد اعتمدت الدراسة في مقاييس الجودة على منفعة المعلومات المالية لقرارات المستخدمين، وقد شملت الدراسة عدد من محددات التحفظ المحاسبي ولم تشمل جميع المحددات. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد في قياس كل من درجة التحفظ المحاسبي ودرجة جودة المعلومات المحاسبية وتحديدًا نموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) الذي وضعه (Beaver & Ryan, 2006) لغرض قياس درجة التحفظ المحاسبي، ونموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه (McNichols, 2002)، وذلك لغرض قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية. ومن ثم استخدمت نموذج الارتباط في قياس العلاقة بين كل من درجة التحفظ المحاسبي ودرجة جودة المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها انخفاض كل من درجة التحفظ المحاسبي ودرجة جودة المعلومات المحاسبية في البيئة المصرية بشكل عام، كما توصلت الباحثة إلى عدم وجود تأثير واضح للتحفظ المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية، وعدم وجود نمط واضح لاتجاه التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية، وأن كل من عقود المديونية، عقود حوافز الإدارة، هيكل الملكية والاعتبارات الضريبية هي العوامل المسببة لوجود واستمرار التحفظ المحاسبي في البيئة المصرية.

### 13- دراسة النجار (2012) بعنوان: التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على النشاط الاستثماري.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى توفر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر المستفيدين منها، وتحديد متطلبات العرض والإفصاح في القوائم المالية، وتوضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة في فلسطين، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عمل استبانة وتحليلها بموجب الطرق الإحصائية والرياضية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بإعداد ونشر القوائم المالية الأساسية ضمن التقرير الدوري، والتي تتمثل في قائمة الدخل المقارنة، وقائمة المركز المالي المقارنة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية، وأن جودة الإفصاح المعروضة في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية غير كافية، ولا يوجد التزام تام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أثناء إعداد وعرض هذه التقارير، وأن مستخدمي التقارير المالية بحاجة إلى درجة إفصاح أكبر من قبل الشركات التي تتعرض طبيعة أعمالها إلى معدلات مخاطرة عالية.

وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وذلك باحتكامها إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لزيادة ملاءمتها لعملية اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي، ونشر التقارير المالية السنوية الخاصة بالشركات المساهمة بشكل كامل مرفقاً بها جميع الإيضاحات، وذلك لاحتوائها على جميع المعلومات التي يحتاجها المستثمرون وباقي الجهات المستفيدة، وإلزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالتوسع بالإفصاح عن معلومات تخطيطية إلى جانب المعلومات التاريخية بهدف تفعيل عملية اتخاذ القرارات المالية، واعتماد نماذج موحدة للإفصاح من قبل الشركات المساهمة العامة على مستوى كل قطاع بهدف زيادة دقة وموثوقية العرض، وعدم ترك آلية العرض لاجتهادات إدارات هذه الشركات.

#### 14- دراسة السرطاوي وحمدان (2012) بعنوان: أثر الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الخليجية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تعليمات الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الخليجية، وكذلك بيان فيما إذا كان لطبيعة العمل المصرفي (إسلامي، وتقليدي) أثر على هذا الأداء، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الدراسة بتحليل البيانات المالية الصادرة خلال العام (2010) لـ (35) مصرفاً إسلامياً وتقليدياً عاملة في منطقة الخليج العربي، وقد استخدم الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن للحاكمية المؤسسية أثراً في العائد على الاستثمار، وفي العائد على الأصول، وعلى صافي هامس الربح بدلالة إحصائية، ولم يكن لها تأثير دال إحصائياً على القيمة السوقية المضافة للمصرف، وكذلك لم يكن لنوع العمل المصرفي أي دلالة إحصائية على الأداء المالي والتشغيلي للمصرف.

وأوصت الدراسة الجهات الرقابية بضرورة تفعيل تطبيق الحاكمية المؤسسية ذات الخصائص الإسلامية بصفاتها ميزة تنافسية تمتاز بها المصارف الإسلامية عن نظيرتها في المصارف التقليدية.

#### 15- دراسة شاهين (2011) بعنوان: دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مجموعة من الصفات والخصائص المميزة لتطبيق حوكمة الشركات في المنشأة وبين درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، وإذا ما كانت الصفات والخصائص المميزة للحوكمة تظهر وجود علاقة ارتباط قوية مع الاتجاه إلى تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة مع التعرف على طبيعة واتجاه هذه العلاقة، واستخدمت مؤشرات خاصة بتطبيق لوائح الحاكمية المؤسسية في القوائم المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، كما استخدمت نموذج العوائد- الأرباح الذي استخدمه (Basu, 1997)، ونموذج القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، بالإضافة للنموذج التراكمي الذي اقترحه (Ball & Shivakumar, 2005) في قياس التحفظ المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك بعض الأدلة الضعيفة التي تساند أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات مرتبط وبصورة مباشرة مع تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة، وقد أوضحت الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دوراً محدود في زيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة على القوائم المالية، ولم تثبت وجود علاقة إلا في حالة استخدام نموذج السلاسل الزمنية للتغيرات في العوائد، أما في حالة النموذجين الآخرين (نموذج العوائد- الأرباح، النموذج التراكمي) فلم تثبت وجود هذه العلاقة بين المتغيرات المختلفة للحوكمة ودرجة التحفظ في القوائم المالية. وأوصت الدراسة باستمرار الأبحاث المستقبلية في هذا المجال عن طريق التعرف على تأثير الخصائص المرتبطة بالحوكمة على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة على القوائم المالية، كذلك اختبار التأثيرات الخاصة بعمليات النقاظي على العلاقة بين الحوكمة والتحفظ المحاسبي.

#### 16- دراسة أبو بكر (2011) بعنوان: سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين.

هدفت الدراسة بصفة رئيسية إلى تقييم مدى تأثير تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة في الفكر المحاسبي المعاصر في مجال تحقيق جودة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد تحقق هذا الهدف من خلال دراسة الإطار النظري للتحفظ المحاسبي من خلال التعرف على المفاهيم التقليدية والحديثة له، والعوامل التي أدت إلى زيادة استخدامه في الآونة الأخيرة ببيئة الأعمال المعاصرة، وتقييم مدى صلاحية وفعالية تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة في ظل الاتجاهات التطبيقية المعاصرة للفكر المحاسبي، وتقييم مدى انعكاسات درجة التحفظ المحاسبي على جودة معلومات التقارير المحاسبية وعلى قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، واستخدمت الدراسة استبانة تم توزيعها على مكاتب التدقيق وأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تزايد الأهمية النسبية لسياسات التحفظ المحاسبي في ظل متغيرات الفكر المحاسبي المعاصر، وذلك على الرغم من مناداة المعايير المحاسبية الدولية والمصرية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، وأن هناك علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وكلا من حوكمة الشركات، وجودة المعلومات المحاسبية، وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، وإمكانية التأثير على تقييم الأسهم وحقوق ملكية المستثمرين.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي وتأثيراته بالجوانب المحاسبية الأخرى لتوفير معلومات ملائمة وأكثر موضوعية عن المنشأة بما يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية (خاصة الدائنين والمستثمرين)، ويزيد من قدرتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

**17- دراسة زيود وآخرون (2011) بعنوان: مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية.**

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك عبر اختيار قائمة مكونة من ستين عنصراً تمثل العناصر الأساسية للإفصاح الاختياري، بالتطبيق على التقارير السنوية المنشورة عام (2009) لخمس عشرة شركة من الشركات المساهمة السورية المسجلة، واستخدمت الدراسة المنهج الإيجابي في قياس مستوى التباين في الإفصاح الاختياري، وتحديد حجمه ونوعيته في العينة المدروسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أنه بالرغم من وجود تباين في حجم ونوعية الإفصاح الاختياري إلا أن هناك اهتماماً ملحوظاً به من قبل الشركات، ورغبة بتزويد الأطراف المهتمة بمعلومات إضافية عن تلك التي يفرضها الإفصاح الإلزامي.

وأوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام هيئات المحاسبين وسوق المال بالإفصاح الاختياري، ومنح حوافز للمدراء لتشجيعهم على الإفصاح الاختياري.

**18- دراسة حمدان (2011) بعنوان: تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.**

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدفين، الأول هو قياس مستوى التحفظ المحاسبي في سوق الكويت للأوراق المالية، ودراسة مدى تمايز الشركات فيه من حيث تحفظ تقاريرها المالية تبعاً لحجمها ومديونيتها ونشاطها، أما الهدف الثاني فقد تمثل في دراسة دور الحاكمة المؤسسية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، ولتحقيق هذه الأهداف استقت الدراسة بياناتها من (222) شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وباستخدام النماذج الملائمة في قياس مستوى التحفظ، وقياس العلاقة بينه وبين الحاكمة المؤسسية، حيث استخدمت الدراسة نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي، فيما استخدمت الدراسة ستة مؤشرات للدلالة على الحاكمة المؤسسية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، إذ لم تغلب هذه الشركات الاعتراف بالخسائر قبل الاعتراف بالأرباح، ولم تتمايز الشركات الكويتية في مستوى تحفظها المحاسبي لا من حيث الحجم، ولا المديونية، ولا النشاط، فقد كان واضحاً أن الشركات الكبيرة والصغيرة وذات المديونية المرتفعة والأخرى ذات المديونية المنخفضة لم تلتزم بالتحفظ المحاسبي، وكذلك الأمر بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية داخل سوق الكويت للأوراق المالية، كما أظهرت النتائج عدم وجود دور للحاكمة المؤسسية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع ضوابط تضمن التزام الشركات بمبدأ التحفظ عند إعداد التقارير المالية من خلال تطوير مؤشر لقياس التحفظ في السوق المالية مما يساهم في ترشيد قرارات العديد من الأطراف ذات العلاقة، كما أوصت سوق الكويت للأوراق المالية بمراقبة التزام الشركات المدرجة بمعايير الحاكمية المؤسسية؛ لما لذلك من انعكاس على جوانب الأداء في الشركة.

#### **19- دراسة عوض (2010) بعنوان: دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية.**

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، حيث أبرزت الدراسة أن التحفظ المحاسبي هو أحد أهم خصائص المعلومة المحاسبية، خاصة المعلومة المحاسبية حول الأرباح، وقد أوضحت الدراسة مفهوم وطبيعة التحفظ المحاسبي، ومفهوم وطبيعة القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وعلاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة الملائمة للمعلومة المحاسبية، ومدى استخدام التحفظ المحاسبي كمؤشر لجودة وموثوقية الأرباح المحاسبية، واستخدمت الدراسة نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي في (27) شركة مسجلة في البورصة المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا ينتج عن تطبيق معايير المحاسبة المصرية اختلاف في مستوى التحفظ المحاسبي، كما أن معدلات التحفظ المحاسبي لسنوات الدراسة غير منتظمة، حيث ارتفعت معدلات التحفظ خلال سنوات معينة ثم عادت وانخفضت، ولم تظهر نتائج الدراسة أي تأثير للتحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وبالتالي لم نجد دليل على أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتحفظ المحاسبي عند فحص ومراجعة التقارير المالية من قبل المراجع الخارجي، وأن لا يتم التركيز على التحفظ المحاسبي الذي من شأنه تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية بل على الموازنة قدر الإمكان بينهما وبما يساعد على تحسين جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في البورصة.

#### **20- دراسة الذبيبة وآخرون (2010) بعنوان: مدى تطبيق المبادئ العامة لحوكمة الشركات في المصارف التجارية اليمنية.**

هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق المصارف التجارية في اليمن للمبادئ العامة لحوكمة الشركات، ولتحقيق هذا الهدف أجرى الباحثون دراسة ميدانية على المصارف التجارية اليمنية وعددها (12) مصرفاً تمثل (100%) من مجتمع الدراسة، ولقد تم توفير بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استبانة شملت أسئلة تغطي خمسة محاور رئيسية، وتغطي تلك المحاور المبادئ الستة المتعارف عليها



لحوكمة الشركات، واستخدمت الدراسة في تحليل نتائجها واختبار فرضياتها المؤشرات الناتجة عن الإحصاء الوصفي، بالإضافة إلى اختبار (T) للعينة الواحدة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتلخص في أن مستوى تطبيق المصارف التجارية اليمنية للمبادئ العامة لحوكمة الشركات يتراوح بين مرتفع ومتوسط، ولكن بمستوى عام متوسط أو مقبول. وتمثل الخلل في تطبيق المبادئ العامة لحوكمة الشركات في قطاع المصارف التجارية اليمنية بشكل أساسي في أن التشريعات القانونية واللوائح التنظيمية المتعلقة بتنظيم القطاع المصرفي وإدارته في اليمن ليست مرنة بشكل كافٍ للوفاء باحتياجات القطاع، وعدم ممارسة السلطات الإشرافية والتنظيمية، وكذلك السلطات المكلفة بتنفيذ القوانين المتعلقة بالقطاع المصرفي لمهامها بشكل كافٍ، وبما يتناسب مع الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، وعدم ضمان حقوق المساهمين في المشاركة في القرارات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في المصارف، وكذلك في ترشيح مجالس الإدارة وانتخابها أو عزلها، وعدم الالتزام الكافي بقواعد ومعايير السلوك المهني ومعايير من مجالس الإدارة، وعدم العدالة والإنصاف في نظم تعيين الموظفين، وترقيتهم، وتدريبهم المطبقة في المصارف التجارية.

وأوصت الدراسة بتعزيز الوجود لأساس فاعل لحوكمة المصارف من خلال قيام السلطات الإشرافية والتنظيمية، وكذلك السلطات المكلفة بتنفيذ القوانين المتعلقة بالقطاع المصرفي لمهامها بشكل كافٍ، وبما يتناسب مع الأهمية الكبيرة لهذا القطاع، وإصدار دليل يوضح المبادئ العامة لحوكمة الشركات، وكيفية تطبيقها في قطاع المصارف التجارية اليمنية بالتشاور مع تلك المصارف، ومن ثم تشجيع تلك المصارف على الالتزام بتطبيقها، وتشكيل لجان للحوكمة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين.

**من خلال ما سبق يتبين أن الدراسات العربية السابقة التي أُعدت باللغة العربية، وطبقت في عدة دول وأقطار عربية على الشركات والمصارف وأسواق الأوراق المالية والبورصات العربية توزعت بالشكل التالي: سبع دراسات في مصر، ودراستين في الأردن، ودراستين في السعودية، وثلاث دراسات في فلسطين، ودراسة واحدة في كل من سوريا، العراق، الكويت، اليمن، والجزائر، بالإضافة إلى دراسة واحدة طبقت على دول الخليج العربي مجتمعة.**

## 1.10.2 الدراسات الأجنبية:

### 1- Giovanni et al. (2015): Corporate governance and the quality of voluntary disclosure.

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح الطوعي.

هدفت الدراسة إلى التحقق من أن الشركات تعمل على التحسين من وسائل التواصل من أجل تلبية احتياجات المعلومات المطلوبة لأسواق رأس المال في الظروف الاقتصادية المضطربة، حيث يظهر أن عامل جودة الإفصاح في الشركات متوسطة الحجم قد حظي باهتمام محدود نسبياً بالرغم من الأهمية الاقتصادية المتنامية، ووظفت هذه الدراسة تقنيات تطبيق تحليل المحتوى، وتناولت طبيعة الإفصاح التطوعي في الشركات المتوسطة الحجم المدرجة في البورصة الإيطالية، وتركز على جودة الإفصاح داخل الشركات، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي الذي يبحث على وجه الخصوص القوة التفسيرية لقضايا الحاكمية المؤسسية، مثل هيكل الملكية، تركيبة مجلس الإدارة، والمحددات المحتملة لجودة الإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن تشتت الملكية مع وجود لجنة التدقيق مرتبطة بزيادة مستويات الإفصاح الطوعي ذات الجودة المرتفعة، في حين ملكية المستثمرين وحجم مجلس الإدارة وعدد لجان مجلس الإدارة تمثل علاقة سلبية بالإفصاح، وعلاوة على ذلك لا ترتبط ملكية المستثمرين في المؤسسات ووجود استقلالية المدراء التنفيذيين ليس لها علاقة بجودة الإفصاح. وأوصت الدراسة بضرورة عدم تركيز ملكية الأسهم في الشركات المتوسطة الحجم، وأن تقوم الشركات بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمالها بشكل آمن وفعال.

### 2- Caskey & Laux (2015): Corporate governance, accounting conservatism and manipulation.

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ والتلاعب المحاسبي.

هدفت الدراسة إلى وضع نموذج لتحليل مدى دور الحاكمية المؤسسية في مجلس الإدارة على خيارات التقارير المالية للشركات الأمريكية، وحوافز المديرين منعاً للتلاعب بالتقارير المحاسبية، ومع ثبات العوامل الأخرى في النموذج فإن التحفظ المحاسبي مرغوب به، لأنه يسمح لمجلس الإدارة أفضل القرارات الاستثمارية للشركة، وعلى الرغم من أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تلاعب المدراء في النظام المحاسبي، وتصل إلى درجة تضليل مجلس الإدارة وتشويه القرارات، وبالتالي فإن الرقابة الفعالة تقلص من قدرة المدراء على التلاعب، مما يزيد من فوائد تطبيق التحفظ المحاسبي في الشركات، حيث يقلل من التكاليف في نفس الوقت.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقابة القوية والحاكمية المؤسسية الفعالة تؤدي إلى تحفظ كبير في السياسات المحاسبية، ويمنع التلاعب، ويزيد من كفاءة الاستثمارات في الشركات.

وأوصت الدراسة بتحليل قدرة مجلس الإدارة على كبح التلاعب بالأرقام المحاسبية التي تؤثر على الاختيارات المثلى للتحفظ المحاسبي في تحقيق أفضل كفاءة للاستثمار، كما أوصت الدراسة بتشكيل مجالس إدارة أكثر فعالية للحد من التلاعب، حيث يمكن لهذه المجالس الحد من التلاعب وتكاليفه المؤثرة على المنشأة، وذلك يؤدي إلى قرارات استثمارية أكثر كفاءة.

### **3- Li (2015): Accounting conservatism and the cost of capital: An international analysis.**

#### **التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال في الأسواق الدولية.**

هدفت الدراسة إلى تناول المنافع التي تتحقق من تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على أسواق رأس المال وأسواق الديون الدولية في (35) دولة، وقد استخدمت الدراسة معدل الفائدة لقياس تكلفة الديون، ومعدلات الخصم المستخرجة من النماذج المحاسبية لقياس تكلفة رأس المال، أما التحفظ المحاسبي فقد تم التعبير عنه بمستوى الاعتراف بالخسائر المقدر في نموذج (Basu, 1997)، وقد قامت الدراسة بإجراء تحليلات (Robustness) أو ما يطلق عليه التحقق من صلابة النتائج، والتي شملت مقاييس أخرى لتكلفة رأس المال والتحفظ المحاسبي والتطبيق على عينة مختلفة، ومع ذلك تم الحصول على نفس النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة جوهرية عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي وبين تكلفة رأس المال، وذلك بعد عزل تأثير الفروق والاختلافات في طبيعة المؤسسات القانونية واللوائح التنظيمية لأسواق رأس المال، بما يتفق مع الافتراض القائل بأن التحفظ المحاسبي المشروط يحسن من كفاءة عقود الديون.

وأوصت الدراسة بتطبيق مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي الذي يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال المقترض، كما يجب تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في أسواق رأس المال الدولية.

### **4- Leal et al. (2015): One decade of evolution of corporate governance practices in Brazil.**

#### **عقد من الزمن على نمو الحاكمية المؤسسية في البرازيل.**

هدفت الدراسة إلى إظهار تطور نوعية ممارسات الحاكمية المؤسسية للشركات المدرجة في البورصة البرازيلية للفترة من (2004-2013) باستخدام مؤشر الحاكمية المؤسسية الواسع (CGI). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك تحسن في نوعية ممارسات الحاكمية المؤسسية لاسيما بعد إنشاء القوائم التجارية للتداول للأعضاء التطوعيين والتي تتطلب أفضل ممارسات للحاكمية المؤسسية والإفصاح المحاسبي، ويمكن اعتبار متوسط درجة الحاكمية المؤسسية (5.8) من أصل (10) في عام (2013) منخفضة، وتحتاج إلى المزيد من التحسين في المستقبل،

وعلاوة على ذلك، فإن درجة الشركات منخفضة جداً في معايير الأخلاقيات وصراعات حملة الأسهم في مؤشر الحاكمية المؤسسية (CGI) عند مقارنته بالإفصاح المحاسبي وتركيبية مجلس الإدارة ووظيفته وعناصر حقوق المساهمين، وأن هناك عدد من الشركات محدود جداً حظرت منح قروض لأطراف ذات العلاقة والتي تسهل المشاركة في عقد اجتماعات المساهمين وبشكل هذا الطرف مصدر قلق للمساهمين، والانخفاض في استخدام آليات تعزيز السيطرة مثل الأسهم التي لا يحق لحملتها التصويت، وهياكل المراقبة غير المباشرة شكلت إنجازاً ملحوظاً، حتى أن اتفاق حملة الأسهم يستخدم بشكل متزايد كأدوات تتداخل مع استقلالية المدراء التنفيذيون وتزيد من فعالية وقوة التحكم المؤسسي. وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بتطبيق الحاكمية المؤسسية وفقاً للمعايير البرازيلية والدولية، وأن يتم تشكيل اللجان المنبثقة والهياكل التنظيمية عن مجالس الإدارة والحفاظ على حقوق صغار المساهمين، وتعزيز آليات الرقابة.

## **5- Artiach & Clarkson (2014): Conservatism, Disclosure and the cost of equity capital.**

### **العلاقة بين التحفظ المحاسبي والإفصاح وتكلفة رأس المال.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العواقب الاقتصادية للتحفظ المحاسبي من خلال دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال من خلال الإطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة التحليلية والتجريبية، وتفترض الدراسة وجود علاقة عكسية، كما ترى الدراسة أن قوة العلاقة المشروطة لبيئة المعلومات والإفصاح للشركة تكون الأقوى للشركات مع ارتفاع التباين في المعلومات والأضعف أيضاً للشركات مع انخفاض التباين في المعلومات، واستناداً إلى عينة من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية المدرجة في البورصة على عينة من المشاهدات حجمها (3,138) (شركة/سنة)، واستخدمت الدراسة مقياس المستحقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول لقياس التحفظ المحاسبي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها كما هو متوقع علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال، كما وجدت أن هذه العلاقة تظهر انخفاض التباين في المعلومات المحاسبية مما يظهر ارتفاع جودة الإفصاح، وهذا يدل على أن هناك فوائد اقتصادية مرتبطة تعتمد على ممارسات الإبلاغ المالي المحافظة، وبينت الدراسة أن التحفظ المحاسبي له دور إيجابي في المبادئ والممارسات المحاسبية على الرغم من الرفض المتزايد من جانب واضعي المعايير المحاسبية، كما كشفت الدراسة أن مجلس معايير المحاسبة الدولية أشارت إلى التحفظ المحاسبي بوصفه سمة مرغوب فيها في التقارير المالية للشركات، حيث أنه يحسن من بيئة المعلومات للشركات. وأوصت الدراسة إلى الاهتمام بالتفاعل بين بيئة المعلومات والإفصاح الجيد في الشركات والتحفظ المحاسبي، والتأثير المشترك بينهما على رأس المال، وأيضاً تلك الأدوار التي تلعبها العوامل السابقة في الإستراتيجية الشاملة للشركات.

## 6- Almaryani (2014): Testing the requirements availability for disclosure and transparency in financial reporting for corporate governance in emerging market economies.

اختبار مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لأغراض الحاكمية المؤسسية في الاقتصادات الناشئة.

هدفت الدراسة إلى اختبار الإفصاح والشفافية في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات، وانعكاساتها المحاسبية في التقارير المالية للشركات في اقتصاد الأسواق الناشئة، وقد حاولت أن تختبر هذا الموضوع في بيئة الشركات العراقية من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية المنشورة، ومدى توافر متطلبات الإفصاح والشفافية، إضافة إلى بيان تأثير نوع نشاط الشركة وحجمها على توفر المعلومات الأساسية للإفصاح والشفافية، وقد تم استخدام التقارير المالية لـ (34) شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي للفترة من العام (2008) وحتى (2011)، وذلك من خلال بناء مؤشر يتكون من (20) فقرة لقياس مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لهذه الشركات موزعة على ثلاثة أجزاء رئيسية، وهي: معلومات عن الشركة، معلومات عن مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والمعلومات المالية والمحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن توافر المتطلبات المادية من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية العراق كان ضعيفاً، وأن هناك تأثيراً معنوياً لنوع أنشطة الشركات في مدى توفر متطلبات الإفصاح والشفافية، ولم يكن هناك أي أثر لأحجام الشركات في مدى توفر هذه المتطلبات.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير عملية إعداد التقارير المالية لهذه الشركات لتصبح أكثر توافقاً مع مكونات المؤشر المقدم في الدراسة، كما أوصت بإنشاء وتفعيل آليات حوكمة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقي.

## 7- Callen et al. (2014): The market for corporate control and accounting conservatism.

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي.

هدفت الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي، وقد تم دراسة العلاقة بين درجة التحفظ المطبقة عند إعداد التقارير المالية قبل وبعد إصدار القوانين المنظمة من سوق المال الخاصة بحماية المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية وتطبيق قواعد وإجراءات الحاكمية لمواجهة تهديدات الاستحواذ التي تواجهها الشركات، وقد استخدمت الدراسة نموذج (C-Score) لقياس التحفظ المحاسبي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التحفظ المحاسبي المشروط يزيد ويدرجه جوهرياً بعد إصدار اللوائح والقوانين المنظمة للحاكمية لحماية المستثمرين، وقد وجدت الدراسة أيضاً أن هناك

مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المنشآت التي يزيد من درجة إقبالها على تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي فيما يتعلق بالتقارير والقوائم المالية، ومنها أنها تعمل في ظل بيئة صناعية أقل تنافساً، وتتكون من مجموعة من المديرين المتفوقين في أداء أعمالهم، والشركات التي لا يغلب عليها طبيعة الصناعة والملكية المؤسسية.

وأوصت الدراسة بتسليط الضوء على الكيفية التي يحدث بها التفاعل بين نظام التقرير عن العمليات المالية وأساليب وأدوات الحاكمية المؤسسية، وذلك للتخفيف من المشاكل التي قد تنتج من تطبيق نظرية الوكالة في العمليات التعاقدية.

## **8- Khiari (2013): Corporate governance and disclosure quality.**

### **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح.**

هدفت الدراسة إلى وضع تصنيف للشركات المدرجة في البورصة التونسية وفقاً لخصائص الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح، واستخدمت الدراسة القوائم المالية للشركات لفحص مدى ممارسة الحاكمية المؤسسية في الشركات المدرجة في البورصة التونسية، وقد تم تنفيذ وإجراء تحليل محتوى لـ(46) شركة مدرجة في البورصة التونسية للأعوام من (2001-2010)، وتم تطوير مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات، وتم تقدير جودة الإفصاح عبر كمية ومن خلال طبيعة أو نوع المعلومات المفصح عنها، وتم تطبيق طريقة شجرة القرارات، ويوفر مخطط شجرة القرارات الحصول على الطرق المميزة لشركة بغض النظر عن مستوى الإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى عدة أهمها أن خصائص الحاكمية المؤسسية التي تحقق جودة جيدة للإفصاح ليست جميعها لديها خصائص مميزة لجميع الشركات، وهذه الهياكل ليست بالضرورة أن تكون أفضل توصيات الممارسات، ولكن تتقارب نحو أفضل مزيج، وفي واقع الممارسة العملية هناك شركات ذات جودة إفصاح جيدة ولكنها غير محكومة بشكل جيد، وتظهر النتائج عموماً تقارب في تطبيق معايير الحاكمية المؤسسية مع وجود استثناءات قليلة تتعلق بخصوصية الشركات المدرجة التونسية، وتظهر الحاجة إلى تبني مدونة لكل سياق، وتسلط هذه الضوء على ميزات الحاكمية المؤسسية التي تعزز الحوافز من أجل جودة إفصاح جيدة، لأنها تتيح لكل شركة وفي أي وقت تساهم محددات الحاكمية المؤسسية في جودة الإفصاح، وبالتحديد جميع ما تم الحصول عليه في شجرة القرارات يجعل لها دور في اتخاذ قرارات كل شركة لمعرفة مستوى الإفصاح المبني على أساس خصائص معينة من استراتيجية الحاكمية المؤسسية التي تم اعتمادها. وأوصت الدراسة إلى تحسين نظام الحاكمية المؤسسية وعليه فإن مستوى جودة الإفصاح يمكن أن يتحسن.

وأوصت الدراسة بتحسين نظم الحاكمية المؤسسية واستخدام نهج جديد يستند إلى طريقة شجرة القرارات التي تمكن من التعرف على خصائص الشركات بغض النظر عن مستوى الإفصاح، وأن تكون المعلومات التي يكشف عنها مهمة للمستثمرين.

## 9- Leventis et al. (2013): Corporate governance and accounting conservatism.

العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي.

هدفت الدراسة إلى التحقق عما إذا كانت خصائص الحاكمية المؤسسية الكفوة في المصارف التجارية المدرجة في البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية مرتبطة بمستويات عالية من التحفظ المحاسبي وإعداد التقارير المالية، واستخدمت الدراسة نموذج (Basu, 1997) المعدل، ومقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) لقياس التحفظ المحاسبي والعلاقة مع الحاكمية المؤسسية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج باستخدام مقياس القيمة السوقية وعلى أساس المستحقات لقياس التحفظ المحاسبي المرتبطة وغير المرتبطة بمؤشرات الحاكمية المؤسسية أن هناك أدلة مقنعة بأن المصارف التي تمارس الحاكمية لها دلالة بوجود مستويات مرتفعة من التحفظ المشروط عند إعداد التقارير المالية، فعلى سبيل المثال نجد أن المصارف التي لديها مجالس إدارة فعالة ولجنة تدقيق مستقلة، خصوصاً التي تضع مخصصات لخسائر القروض أكبر من التغيرات في القروض المتعثرة، وأظهرت الدراسة أن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة المعلومات المحاسبية تقدم أدلة على أن المصارف التي لديها مستويات عالية من التحفظ المحاسبي لديها هياكل حاكمية مؤسسية فعالة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نتائج هذه الدراسة ذلك لأنها مفيدة لمنظمي ومشرفي ومدراء المصارف الأمريكية في تحسين الإطار التنظيمي القائم من خلال التركيز على التحفظ المحاسبي كمثل للحاكمة المؤسسية في التخفيف من الغموض وتماثل المعلومات الذي تصيب المصارف التجارية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية.

## 10- Hope et al. (2013): Financial reporting quality of U.S. private and public firms.

جودة التقارير المالية للشركات الخاصة والعامة في الولايات المتحدة الأمريكية.

هدفت الدراسة إلى اختبار جودة التقارير المالية للشركات الخاصة مقابل الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمت عملية الاختبار تلك باستخدام قاعدة بيانات تضمنت البيانات المحاسبية لعينة كبيرة من تلك الشركات في الولايات المتحدة، حيث شملت العينة حوالي مائة ألف شركة عامة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخدمت الدراسة مقياس المستحقات، إضافة إلى ذلك فإن الدراسة لا تسهم فقط في المناقشة الجارية حول جودة التقارير المالية في القطاع الخاص مقابل القطاع العام؛ ولكنها أيضاً تهدف إلى توسيع نطاق الأدبيات في محاولة لفهم العوامل التي تتحكم بجودة التقارير المالية للشركات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات العامة عموماً تتمتع بمستوى أعلى من الجودة ومستوى أكثر تحفظاً من الشركات الخاصة، حيث جاءت نتائج الدراسة متسقة مع التقارير التي تعكس زيادة الطلب على المعلومات المالية في القطاع العام، غير أن هذه المستويات من الجودة قد

تكون بمستوى أقل في الشركات التي تكون عرضة لإدارة الأرباح، أو في الشركات التي من المحتمل أن تواجه انخفاضاً في الطلب على معلوماتها المالية.

وأوصت الدراسة بإعداد دراسات في مجال تمويل الشركات على تكاليف الوكالة، وهيكل الملكية، وحوافز إعداد التقارير المالية في الشركات العامة، إضافة إلى أدلة مماثلة للشركات الخاصة من خلال دراسة الخلافات بين الشركات عند ممارستها إعداد التقارير المالية على وجه الخصوص.

#### **11- Almamun & Badir (2013): The impact of board of directors on value addition efficiency of corporate resources in emerging economies.**

أثر توفر بعض مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بمجلس إدارة الشركة على أدائها وقيمتها السوقية في جنوب شرق آسيا.

هدفت الدراسة اختبار أثر توفر بعض مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بمجلس إدارة الشركة على أدائها وقيمتها السوقية في جنوب شرق آسيا، وقدمت الدراسة دليلاً لأكثر من 100 شركة مدرجة في السوق المالي الماليزي والسوق المالي التايلندي، وذلك بعد الأزمة الآسيوية التي تأثرت بها هذه الأسواق في الأعوام من (2005) وحتى (2008)، وقد قامت الدراسة بقياس كفاءة القيمة المضافة لتأثير مجلس الإدارة من خلال نموذج تم إعداده لاختبار العلاقات.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن وجود أعضاء مستقلين بمجلس إدارة الشركة يؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركة في كلا السوقين، وأن خصائص مجلس الإدارة التي وردت في أنموذج الحاكمية المؤسسية لها تأثير إيجابي على أداء الشركة وقيمتها السوقية في كلا السوقين، وأن تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركة من شأنه الحد من تكاليف الوكالة والحد من تضارب المصالح.

وأوصت الدراسة على ضرورة أن يتضمن مجلس الإدارة على أعضاء مستقلين، وممثلين عن صغار المساهمين، وأن تلتزم الشركات بمتطلبات الحاكمية المؤسسية لتطوير بنية أكثر فعالية للحاكمية المؤسسية من أجل معالجة الآثار السلبية لأي زيادة أزمة مالية.

#### **12- Tomar & Bino (2012): Corporate governance and bank performance.**

الحاكمية المؤسسية وأثرها في أداء البنوك.

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية في المصارف الأردنية (المتتملة في هيكل الملكية، طبيعة أعضاء مجلس الإدارة، وعدد أعضاء مجلس الإدارة) وأدائها من خلال إجراء تحليل الانحدار على البيانات المالية لمجتمع الدراسة، والمكون من المصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وعددها (14) مصرفاً خلال الفترة الواقعة بين عامي (1997-2006)، وقد استخدمت الدراسة نموذج أعد لاختبار تأثير أبعاد الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.



وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود أثر لهيكل ملكية البنك وطبيعة أعضاء مجلس الإدارة في أداء البنك، وقد أظهرت النتائج أن أفضل المصارف أداءً هي التي تملك المؤسسات غالبية أسهمها، ويصبح أداء البنك أكثر فعالية كلما زادت نسبة ملكية رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه في أسهمه، علماً بأنه لم يكن لعدد أعضاء مجلس الإدارة أهمية واضحة في التأثير في أداء البنك. وأوصت الدراسة بضرورة وجود آليات للحوكمة الفعالة لرصد ومتابعة أداء المصارف، واتخاذ مزيد من الإجراءات التي تعمل على تعزيز حماية المساهمين والجهات المعنية بالمصارف لفهم أهمية وجود آلية الحاكمية الفعالة في رصد أعمال المصارف.

### **13- Martin & Clarkson (2011): Disclosure, conservatism and the cost of equity capital.**

#### **العلاقة بين الإفصاح والتحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال.**

هدفت الدراسة إلى إجراء مسوحات حول سياسة تكاليف تطبيقات حقوق الملكية على جودة الإفصاح، وقرارات اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة مع الهدف الرئيسي لتوفير تنبؤات للتصميم ووضع قضايا منهجية تتعامل معها الشركات الكندية والأسترالية، حيث تعتمد على التحقيقات التجريبية، وقد قامت الدراسة بإجراء مراجعة للدراسات التحليلية، واعتمدت بشكل نموذجي على الأبحاث التجريبية كأساس لتوفير الجانب النظري، ثم تناولت الدراسة بعد ذلك المؤشرات التي تعرض تنبؤات في اختيار التوكيلات لكل نقطة من النقاط التالية: الفائدة، تكلفة رأس المال، جودة الإفصاح، والتحفظ المحاسبي، وكخطوة أخيرة تناولت الدراسة استعراض بعض الدراسات التجريبية لتوضيح الأدلة ذات العلاقة التي وجدت في اتجاهات العوامل.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأساليب التي يزودها الباحثون مستخدمين فقط رقابة مباشرة محدودة على الاختيار المناسب للقياس لكل ما يزود المنشأة بالأرباح، بالإضافة لذلك تم مراجعة سياسة المؤسسة بشأن الأسئلة المتداولة حول تفسير النتائج التجريبية على ضوء الحجج النظرية لإعداد الدراسات، وعليه يوجد تأثير محدود للتحفظ على الإفصاح عن البيانات المالية، وعلى الرغم مما سبق ربما تكون الرسالة الأكثر وضوحاً هي أن واحدة من أكثر القضايا الأساسية. وأوصت الدراسة بضرورة دراسة العوامل التي تقوم عليها سياسة المنشأة من حيث مسألة التنوع أو عدم التنوع بالتأثر بالمعلومات، كما أوصت الدراسة باختيار المقاييس التجريبية المناسبة.

### **14- Tarawneh & Aldahiyat (2011): The quality of accounting disclosure system in Jordan: A comparison with advanced disclosure systems.**

#### **جودة نظام الإفصاح المحاسبي في الأردن: مقارنة مع نظم الإفصاح المتطور.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم نظام الإفصاح المحاسبي في الأردن من الناحيتين القانونية والتطبيقية، حيث تناولت تقييم بُعدين للإفصاح ضمن أطر تشريعية متقدمة، فالبعد القانوني يتعلق

بفحص مستوى الإفصاح القانوني المنصوص عليه بالتشريعات الأردنية مقارنة بمستوى الإفصاح المنصوص عليه بالتشريع الأمريكي الصادر عن هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، والبعد التطبيقي يتعلق بتقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية لعينة الدراسة، وبالباقي (34) شركة مساهمة أردنية، وبيان مدى الالتزام بتعليمات المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS-1)، حيث تم اختبار فرضيتين لتقييم البعدين أعلاه، وتم استخدام التحليل المقارن والإحصاء الوصفي لتحليل واختبار فرضيات الدراسة استناداً إلى بيانات أخذت من التشريعات القانونية والقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مستوى الإفصاح في التشريع الأردني يتطابق مع مستوى الإفصاح المنصوص عليه بالتشريع الأمريكي بنسبة (37%)، وأن مستوى الإفصاح من الناحية التطبيقية يتفق مع مستوى الإفصاح المنصوص عليه وفقاً لمعيار العرض والإفصاح الدولي رقم (1) بنسبة (57%)، وبالتالي فإن النتائج تشير إلى أن جودة الإفصاح المحاسبي في الأردن غير كافية وتحتاج إلى تعديلات جوهرية.

وأوصت الدراسة هيئة الأوراق المالية الأردنية بإضافة بعض بنود الإفصاح المنصوص عليها في التشريعات المتقدمة وغير المدرجة ضمن تشريعات الإفصاح المحاسبي الأردني، كما أوصت بضرورة رفع مستوى الإفصاح للبيانات التي تنشرها الشركات المساهمة الأردنية من خلال تطبيق معايير العرض والإفصاح الدولية.

#### **15- Hutaibat et al. (2011): The extent of listed manufacturing companies' compliance with mandatory requirements.**

##### **مدى الالتزام بمتطلبات الإفصاح المالي الإلزامي.**

هدفت الدراسة إلى كشف مدى التزام الشركات الأردنية بمتطلبات الإفصاح المالي الإلزامي قبل وبعد الإضافات التابعة لمتطلبات الإفصاح الصادرة عام (1998)، وتقرن هذه الدراسة مستوى الإفصاح المالي الإلزامي لعامي (1997) و(1998)، كما تبين العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلزامي وخصائص الشركة (كحجم وعمر الشركة، نوعية الصناعة، أداء الشركة وهيكل ملكيتها)، وقد تم احتساب مستويات الإفصاح من خلال استخدام الوسط الحسابي لبنود قائمة الإفصاح (مؤشر قياس الإفصاح)، كما تم تحديد مؤشرات قياس إفصاح مختلفة في عامي (1997) و(1998) لتعكس متطلبات الإفصاح الإلزامي لهذين العامين، وقامت الدراسة باحتساب مستوى الإفصاح لعينة مكونة من (51) شركة صناعية أردنية مدرجة في سوق عمان المالي في كلتا السنتين.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الشركات الأردنية لم تلتزم بالكامل بمتطلبات الإفصاح المحددة قانونياً، وأن عدم الالتزام الكامل بتلك المتطلبات دليل على وجود ما يعرف بمعايير المحاسبة الدولية المخففة في الأردن.

وأوصت الدراسة بضرورة امتثال الشركات لمستوى مقبول لمتطلبات إفصاح معايير المحاسبة الدولية (IAS)، حيث يعمل ذلك على تحسين مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات.

#### **16- Hamdan et al. (2011): Factors influencing the level of accounting conservatism in the financial statement.**

##### **العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي في القوائم المالية.**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور التنظيمات المعنية بالمحاسبة في دولة الكويت من خلال إصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة في سوق تداول الأوراق المالية الكويتية لتحقيق مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لهذه الشركات، وذلك بالإضافة إلى دراسة العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في تلك الشركات مثل حجم الشركة وعقود الدين ونوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وشملت هذه الدراسة جميع الشركات المقيدة ببورصة الكويت للأوراق المالية في عام (2009)، واستخدمت هذه الدراسة أسلوبين مختلفين في قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية هما نموذج (Basu, 1997) والمعروف لدى البعض بمعدل العائد على السهم، ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، وطبقت الدراسة على عينة تتكون من (225) شركة مدرجة في بورصة الكويت للأوراق المالية.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود تأثير بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، فكلما صغر حجم الشركة كلما زاد مستوى التحفظ المحاسبي، وأن العلاقة بين حجم الدين ومستوى التحفظ المحاسبي علاقة عكسية بمعنى أن الشركات التي تعتمد في هيكل تمويلها على الديون بشكل أقل تكون أكثر تحفظاً من الشركات الأخرى، وجدت الدراسة أيضاً أن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، حيث وجدت أن شركات القطاع المالي أكثر تحفظاً من نظيرتها في القطاع الخدمي والصناعي.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بدراسة تأثير عقود الدين على مستوى التحفظ المحاسبي، نظراً لحاجة الشركات لمستوى عال من التحفظ عند الكشف عن الأرباح وقيم الأصول.

**من خلال ما سبق يتبين أن الدراسات الأجنبية السابقة التي أُعدت باللغة الانجليزية، ونشرت في مجلات ودوريات دولية مُحكّمة قد طبقت في العديد من دول العالم على الشركات والمصارف وأسواق الأوراق المالية والبورصات الدولية والمحلية لكل دولة، وتوزعت بالشكل التالي: خمس دراسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاث دراسات في الأردن، ودراسة واحدة في كل من إيطاليا، البرازيل، تونس، العراق، كندا وأستراليا، الكويت، وماليزيا وتايلندا، إضافة إلى دراسة أخرى طبقت في الأسواق الدولية لعدة دول مجتمعة.**

### 1.10.3 التعليق على الدراسات السابقة:

تقاطعت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة التي قامت الدراسة بفحصها وهي التحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح، وكشف الدراسات السابقة عن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية، وأيضاً العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح، بالإضافة إلى العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح عن البيانات المالية. وقد كوّنت الدراسات السابقة التي تم تناولتها الدراسة خلفية نظرية لمفهوم ودور التحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح عن البيانات المالية، والتي من خلالها استطاع الباحث أن يحدد مشاكل وفرضيات دراسته بشكل واضح ودقيق، بالإضافة إلى إثراء الإطار النظري من خلال مراجعة ما تناولته جميع تلك الدراسات ذات العلاقة، وبالتالي استفادة الجهات المعنية بالدراسة مثل إدارات المصارف، والمستثمرون، والمقرضون، وغيرهم من الجهات الأخرى.

#### وتتمثل استفادة الباحث من الدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- 1- الوقوف على النماذج المختلفة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، والحاكمية المؤسسية، وجودة الإفصاح، والمفاضلة بينها لتطبيق ما يلائم خصائص وسمات البيئة الفلسطينية.
- 2- الاستعانة بالدراسات السابقة الأجنبية والعربية والمحلية لدعم التأصيل النظرية للتحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح، والعلاقات بينهم.
- 3- إجراء مقارنات بين نتائج الدراسات السابقة وبين نتائج الدراسة الحالية للحكم على الاتساق و/أو الاختلاف فيما بينهم، وتقدير التفسير الملائم لكل من الموضوعات السابقة.

#### وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقات بين متغيرات الدراسة الحالية كالتالي:

- 1- العلاقة بين التحفظ المحاسبي والحاكمية المؤسسية: مثل دراسة (Caskey & Laux, 2015)، ودراسة (Callen et al., 2014)، ودراسة (Leventis et al., 2013)، ودراسة (عبد الملك، 2012)، ودراسة (شاهين، 2011)، ودراسة (حمدان، 2011)، حيث بحثت جميعها في العلاقة بين التحفظ المحاسبي باستخدام عدة مقاييس وبين أدوار وخصائص الحاكمية المؤسسية في الشركات والمصارف.
- 2- العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح: مثل دراسة (Artiach & Clarkson, 2014)، ودراسة (الأورفلي، 2012)، ودراسة (Martin & Clarkson, 2011)، ودراسة (أبو بكر، 2011)، ودراسة (عوض، 2010)، حيث بحثت جميعها في العلاقة بين التحفظ المحاسبي باستخدام عدة مقاييس وبين جودة الإفصاح عن البيانات المالية في الشركات والمصارف.

- 3- العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح: مثل دراسة (Giovanni et al., 2015)، ودراسة (Almaryani, 2014)، ودراسة (محمد، 2014)، ودراسة (Khiari, 2013)، ودراسة (عسيري، 2013)، ودراسة (كحلي وكروش، 2013)، حيث بحثت جميعها في العلاقة بين أدوار وخصائص الحاكمية المؤسسية وبين المؤشرات التي تستخدم لقياس الإفصاح عن البيانات المالية.
- 4- الدراسات السابقة التي ناقشت التحفظ المحاسبي فقط: مثل دراسة (Li, 2015)، ودراسة (المشهداني وحמיד، 2014)، ودراسة (شنطاوي، 2013)، ودراسة (Hamdan, 2011)، حيث بحثت جميعها التحفظ المحاسبي باستخدام عدة مقاييس ونماذج للكشف عن مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات والمصارف.
- 5- الدراسات السابقة ناقشت الحاكمية المؤسسية فقط: مثل دراسة (السنواي وآخرون، 2015)، ودراسة (Leal, 2015)، ودراسة (الداعور وعابد، 2013)، ودراسة (Almamun & Badir, 2013)، ودراسة (Tomar, 2012)، ودراسة (السرطاوي وحمدان، 2012)، ودراسة (الذبية وآخرون، 2010)، حيث بحثت جميعها على تسليط الضوء على أدوار وأدوات ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات، والمصارف على وجه الخصوص.
- 6- الدراسات السابقة التي ناقشت جودة الإفصاح فقط: مثل دراسة (حمادة، 2014)، ودراسة (Hope, 2013)، ودراسة (أبو شلوع، 2013)، ودراسة (الغملاس، 2013)، ودراسة (النجار، 2012)، ودراسة (Tarawneh & Aldahiyat, 2011)، ودراسة (Hutaibat, 2011)، ودراسة (زيود وآخرون، 2011)، حيث بحثت جميعها في مدى توفر الإفصاح في التقارير المالية، وبيان أثر جودة الإفصاح عن البيانات المالية من خلال إجراء الاختبارات بمدى التزام الشركات والمصارف بمتطلبات الإفصاح.

#### وقد تعددت الأساليب القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة، ويمكن عرضها كالتالي:

قامت العديد من الدراسات السابقة باستخدام عدد من النماذج والمؤشرات لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، حيث استخدم نموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) في كل من دراسة (شنطاوي، 2013)، ودراسة (Leventis et al., 2013)، ودراسة (الأورفلي، 2012)، ودراسة (Hamdan et al., 2011)، ودراسة (شاهين، 2011)، كما استخدمت نموذج (Basu, 1997) لقياس التحفظ المحاسبي في كل من دراسة (Li, 2015)، ودراسة (المشهداني، 2014)، ودراسة (Leventis et al., 2013)، ودراسة (Hamdan et al., 2011)، ودراسة (شاهين، 2011)، ودراسة (عوض، 2010)، كما استخدمت دراسة (Artiach & Clarkson, 2014) مقياس المستحقات غير التشغيلية إلى إجمالي الأصول لقياس التحفظ المحاسبي، أما دراسة (Callen et al., 2014) فقد استخدمت نموذج (C-Score) لقياس التحفظ المحاسبي، وقامت دراسة (شنطاوي، 2013) باستخدام

نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة درجة التحفظ المحاسبي، وقد استخدمت دراسة (شاهين، 2011) النموذج التراكمي الذي اقترحه (Ball & Shivakumar, 2005) في قياس التحفظ المحاسبي. وقد قامت العديد من الدراسات السابقة باستخدام عدد أساليب لقياس مستوى الحاكمية المؤسسية، حيث استخدمت بعض الدراسات مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية ومدى الالتزام بممارسات الحاكمية المؤسسية كدراسة دراسة (Leal et al., 2015)، دراسة (Giovanni et al., 2015)، دراسة (عسيري، 2013)، دراسة (Almamun & Badir, 2013)، دراسة (شاهين، 2011)، ودراسة (حمدان، 2011)، كما استخدمت بعض الدراسات نماذج لتحليل واختبار دور وأبعاد الحاكمية المؤسسية كدراسة دراسة (Caskey & Laux, 2015) ودراسة (Tomar & Bino, 2012)، كما استخدمت دراسة (السرطاوي وحمدان، 2012) أسلوب تحليل البيانات المالية الصادرة باستخدام الانحدار المتعدد لقياس أثر تعليمات الحاكمية المؤسسية، فيما استخدمت بعض الدراسات أسلوب الاستبانة لبحث مدى التزام وتوفر مقومات الحاكمية المؤسسية كدراسة دراسة (السنائي، 2015)، دراسة (الداعور وعابد، 2013)، دراسة (عبد الملك، 2012)، ودراسة (الذبية وآخرون، 2010).

بينما قامت العديد من الدراسات بإعداد مؤشرات ومحددات صممت لقياس جودة الإفصاح كدراسة (Giovanni et al., 2015)، دراسة (محمد، 2014)، دراسة (Almaryani, 2014)، دراسة (الغملاس، 2013)، دراسة (Martin & Clarkson, 2011)، دراسة (Hutaibat et al., 2011)، ودراسة (زيود وآخرون، 2011)، ولم تكتف دراسة (Khiari, 2013) باستخدام مؤشر لقياس مستوى الإفصاح المحاسبي للشركات بل طبقت مخطط شجرة القرارات للحصول على الطرق المميزة للشركة بغض النظر عن مستوى الإفصاح، وقد استخدمت دراسة (Hope et al., 2013) مقياس المستحقات لاختبار جودة التقارير المالية، بينما استخدمت دراسة (الأورقلي، 2012) نموذج جودة الاستحقاق المعدل لغرض قياس درجة جودة الإفصاح، في حين أن دراسة (Tarawneh & Aldahiyat, 2011) استخدمت التحليل المقارن لاختبار جودة نظام الإفصاح المحاسبي، واتجهت دراسة (أبو شلوع، 2013) لاستخدام أسلوب تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للشركات المقيدة بالبورصة للوقوف على مستوى الإفصاح الاختياري فيها، بينما قامت بعض الدراسات باستخدام أسلوب الاستبانة المشتملة على مكونات الإفصاح ومدى الالتزام فيها كدراسة (حمادة، 2014)، دراسة (كيحلي وكروش، 2013)، دراسة (النجار، 2012)، ودراسة (أبو بكر، 2011).

#### 1.10.4 ما يميز الدراسة الحالية:

- تعتبر الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة غنيّة بأهدافها ومتغيراتها ونتائجها، إلا أن هذه الدراسة -مع أنها تُمثل امتداداً للدراسات السابقة- تتناول أبعاداً جديدة على النحو التالي:
- 1- تتميز الدراسة الحالية عن سابقتها أنها جمعت بين هذه الدراسات لتحديد العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم تطبيق الدراسة على قطاع المصارف الذي يمثل جزءاً كبيراً ومهماً من الاقتصاد الوطني الفلسطيني.
  - 2- تعتبر هذه الدراسة (حسب علم الباحث) من أولى الدراسات في فلسطين التي تبحث العلاقات بين متغيرات الدراسة المتمثلة في التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح عن البيانات المالية.
  - 3- تقوم هذه الدراسة بتوظيف مقياسين للتحفظ المحاسبي معاً، هما نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC)، وهذه المقاييس (حسب علم الباحث) لم تستخدم في فلسطين سابقاً لدراسة التحفظ في السياسات المحاسبية.
  - 4- استخدمت الدراسة مؤشراً لقياس الحاكمية المؤسسية مكوّناً من (51) بنداً تتوزع على (7) عناصر أساسية بما يتناسب مع دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين لعام (2014)، كما استخدمت الدراسة مقياس جودة الإفصاح من خلال تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين، وهذه المقاييس (حسب علم الباحث) لم تستخدم في فلسطين سابقاً.
  - 5- تستخدم هذه الدراسة بيانات مالية وغير مالية منشورة للمصارف المحلية مُدقّقة مقارنة مع البيانات التي تحصل عليها الكثير من الدراسات الأخرى بأسلوب الاستبانة، وبالتالي يمكن القول أن بيانات هذه الدراسة وطرق إثبات العوامل المستخدمة فيها أكثر موضوعية وموثوقية وبعيدة عن التحيز.

## **الفصل الثاني:**

### **التحفظ في السياسات المحاسبية**

يتناول هذا الفصل التعرف على مفهوم وأنواع التحفظ المحاسبي، وكذلك دوافع ومبررات تطور التحفظ المحاسبي، بالإضافة للتعرف على مقاييس التحفظ المحاسبي وعلاقته بالمبادئ والمعايير المحاسبية، وكذلك علاقة التحفظ المحاسبي بكل من الحاكمة المؤسسية وجودة الإفصاح من خلال المبحثين التاليين:

- 2.1 المبحث الأول: مفهوم وأهمية التحفظ المحاسبي**
- 2.2 المبحث الثاني: مقاييس التحفظ والعوامل المؤثرة فيه**



## المبحث الأول:

### مفهوم وأهمية التحفظ المحاسبي

#### 2.1.1 تمهيد:

يعد التحفظ المحاسبي أو ما درج المحاسبون على تسميته بالحيطة والحذر من المفاهيم الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ زمن بعيد، وذلك كقيد أساسي على تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، لاسيما في ظل حالة عدم التأكد التي قد يواجهها المحاسب عند التطبيق العملي للأحداث الاقتصادية (الرشيدي، 2011:12). ولقد كان لتزايد حالات الإفلاس والتقاضى لكثير من الشركات العالمية دوراً في دفع الإدارة للمبالغة في تقدير الأصول والإيرادات، ومحاولة زيادة الأرباح لتشجيع المستثمرين على شراء أسهمها والاستثمارات فيها من ناحية، وتوثيق أوضاعها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من ناحية أخرى، وكان من نتائج ذلك ظهور قوائم مالية مبالغ في قيمتها ولا تتفق مع الواقع العملي، واستمرار مخاطر الإفلاس مما حدا بالمحاسبين والمراجعين للتمسك بتطبيق التحفظ المحاسبي لتأمين موقفهم (الجارحي، 2013:59).

فالتحفظ المحاسبي يطرح نفسه باعتباره آلية هامة لمعالجة صراعات الوكالة بين حملة الأسهم وأصحاب الديون، ويخفض تكاليف الوكالة الخاصة بالديون (Wang et al., 2010:48)، كذلك يقلل عدم تماثل المعلومات ويحمي مصالح الدائنين، ويساعد المدينين لتأسيس سمعة جيدة وتخفيض تكلفة الديون الحالية والمستقبلية، ويمد الدائنين بالمعلومات في الوقت المناسب عن الجانب السلبي لمخاطر قروضهم (Xia & Zhu, 2009:91)، لذلك صار التحفظ المحاسبي أحد أبرز القضايا المحاسبية التي نالت اهتمام العديد من الباحثين خصوصاً خلال السنوات الأخيرة، كذلك امتد الاهتمام بالتحفظ المحاسبي إلى المجال المهني، وبالتالي يتضح أن التحفظ المحاسبي يلعب دوراً بالغ الأهمية في ضبط سلوك الإدارة تجاه اختيار السياسات المحاسبية، حيث يدفعها نحو اختيار السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتحافظ على مصالح الأطراف العديدة المرتبط بها بصرف النظر عن تعارض أو توافق هذه المصالح، خصوصاً أصحاب الديون وحملة الأسهم، وينأى بها عن السياسات المحاسبية المتحررة التي قد تستغلها في تحقيق مصالح مالية لنفسها أو لطرف معين على حساب طرف أو أطراف أخرى، وهو ما يهدد سلامة وكفاءة المركز المالي للشركة، ويخل بالتوازن المطلوب بين أصحاب المصالح المرتبطين بها، وبالتالي تخفيض قيمتها في السوق (أبو خزنة، 2011:79).

من خلال ما سبق يتبين أهمية ودور التحفظ المحاسبي في الممارسة العملية ولتأثيراته على الأحداث الاقتصادية، وسوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم وأهمية وأنواع التحفظ المحاسبي، والمبررات التي دعت إلى التمسك به.

## 2.1.2 نشأة التحفظ المحاسبي:

يبدو أن الحيطة والحذر هي مفهوم قديم لازم للإنسان منذ بداية الخليقة، فلعل هذا المفهوم كان مدخل الشيطان إلى سيدنا آدم عليه السلام حين وسوس إليه، كما ورد بالقرآن الكريم: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: 120]، حيث تقبل ذلك سيدنا آدم عليه السلام من باب الاحتياط والخوف من المستقبل، وتاريخياً ترجع نشأة تطبيق التحفظ المحاسبي لعدة قرون، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن المحاسبة في القرون الوسطى طبقت التحفظ، وأن هناك أدلة لتأثير التحفظ على التطبيق المحاسبي منذ أكثر من خمسة قرون مضت (الرشيدي، 2011:12).

ويعتبر التحفظ المحاسبي من القضايا القديمة والمعاصرة في الفكر المحاسبي، حيث بدأت فكرة التحفظ المحاسبي منذ أن أشار (Bliss, 1924) إلى مبدأ الحيطة والحذر وضرورة توقع المحاسب لكل الخسائر والأعباء المحتملة، وعدم الاعتراف بأية أرباح أو إيرادات ولو كانت مؤكدة إلا إذا تحققت فعلاً، ومنذ ذلك الحين توالى الدراسات والأبحاث التي اهتمت بمفهوم التحفظ المحاسبي وقياس أثره على القوائم المالية (عوض، 2010:16).

ورغم أن التحفظ بوجه عام يمثل نزعة بشرية، إلا أن الاستقراء التاريخي يشير إلى أن هذا المفهوم أثر على التطبيق المحاسبي منذ خمسة قرون ماضية. وتؤكد كثير من الدراسات على وجود ممارسات فعلية للتحفظ المحاسبي قبل القرن العشرين، حيث ترجعها إلى بداية القرن الرابع عشر، ومع هذا لم يلحظ خلال تلك الفترة وجود تديرات أو تفسيرات لممارسات التحفظ المحاسبي، حيث اقتصر الاهتمام الأكاديمي في تلك الفترة على وصف التطبيق الفعلي والتأكيد على ممارسة التحفظ.

ومع ظهور اتجاه جديد للدراسات المحاسبية منذ بداية سبعينيات القرن العشرين، والذي أطلق عليه بحوث الاتجاه الإيجابي، اتجهت الدراسات المحاسبية نحو إجراء بحوث تطبيقية للكثير من القضايا المحاسبية، ومنها التحفظ المحاسبي الذي حظي باهتمام محدود، الأمر الذي يمكن وصفه بفتور الاهتمام البحثي بدراسة التحفظ المحاسبي، والذي ظل على هذا الحال حتى منتصف التسعينات. وقد تجدد وتصاعد الاهتمام البحثي بدراسة التحفظ وعلاقته بعدة قضايا محاسبية متباينة منذ منتصف التسعينات حتى وقتنا هذا، ولعل دراسة (Basu, 1997) كانت أحد أهم الدراسات التي حفزت الباحثين لإعادة الاهتمام بدراسة التحفظ المحاسبي (الرشيدي، 2011:19).

وقد تبنت العديد من المنظمات في العديد من معاييرها التي أصدرتها عن التحفظ المحاسبي، حيث جاء في معيار المحاسبة الدولي الأول "الإفصاح عن السياسات المحاسبية" بأنه إذا كانت نتائج الصفقات غير مؤكدة فإنه يجب تطبيق التحفظ عند إعداد القوائم المالية على ألا يكون ذلك مبرراً لتكوين احتياطات سرية، كذلك فإن المعيار الثالث الصادر عن لجنة معايير المحاسبة في بريطانيا

يقر بأنه في حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وخاصة التحفظ عند تطبيق مبدأ المقابلة فإنه يجب الأخذ بالتحفظ المحاسبي، كما أولت معايير التقارير الدولية (IFRS) اهتمام خاص بالتحفظ المحاسبي، حيث أثر الالتزام بتلك المعايير في العديد من الدول إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي المعمول بها في تلك الدول (الشرقاوي، 2012:1086).

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يُعد من أقدم موضوعات المحاسبة المالية، وبرغم معارضة البعض له من حيث تأثيره على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلباً أساسياً في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي، خصوصاً في أعقاب الخسائر الفادحة التي شهدتها عقب انهيار الشركات بسبب الممارسات التي مارست كافة أشكال الاحتيايل في عرض للقوائم المالية.

### 2.1.3 مفهوم التحفظ المحاسبي (Conservatism):

أشارت إحدى الدراسات إلى أن كلمة (Conservatism) عرفت في قاموس أكسفورد في طبعة (1897) على أنها الاتجاه للمحافظة على عدم التغيير، وكذلك عرفها قاموس أكسفورد بداية من عام (1932) بأنه الحرص والاعتدال أو التوسط في حالات التقدير بغرض التقليل من القيمة لتكون في جانب الأمان أو الجانب الصحيح (العقدة، 1975:66).

وأشار (Chambers, 1995:373) في قاموسه المحاسبي إلى أن التحفظ يشجع على الاعتراف بجميع الخسائر التي حدثت والتي من المحتمل أن تحدث، وعدم الاعتراف بالمكاسب حتى تتحقق فعلياً.

والقارئ للأدب المحاسبي في هذا الشأن، يمكنه أن يلاحظ استخدام بعض الكتابات لمصطلح التحفظ (Conservatism)، بينما البعض الآخر استخدم مصطلح الحيطة والحذر (Prudence)، الأمر الذي قد يشير ضمناً إلى وجود اختلاف بين المصطلحين، إلا أن ما توصلت إليه كثير من الدراسات المهمة يؤكد أن هذا الاستخدام لا يعكس وجود مفهوميين مختلفين من حيث المضمون، فالأمر يقتصر على خلاف اصطلاح لغوي، وبناء على ذلك يمكن اعتبار أن كل من مصطلح الحيطة والحذر ومصطلح التحفظ مترادفان، ويشير كلاهما للآخر (الرشيدي، 2011:19).

ويبدو أن الأمر لم يقتصر على التباين في المصطلحات المستخدمة فقط، بل امتد لتباين صفة أو تسمية المصطلح ذاته، حيث ظلّ لفترة طويلة يشار إلى التحفظ بأنه عرف أو معتقد محاسبي، ولا يرقى لأن يكون مسلمة أو مبدأ أو معيار محاسبي، فيرى أحد الباحثين أن التحفظ المحاسبي يعتبر أحد الخصائص النوعية للقوائم المالية، في حين يرى آخرون أنه يشكل أبرز خصائص المعلومات المحاسبية، خاصة المعلومات التي تجسدها الأرباح (عوض، 2010:105)، ويشير غيرهم إلى أن التحفظ المحاسبي لا يعتبر جزء من الإطار الفكري، ويرى أنه لازال يمثل جزء

من الممارسات المحاسبية أو أنه قاعدة من الحذر يتم تطبيقها لتفسير نتائج المقاييس المحاسبية (Hellman, 2007:6)، وحسماً للخلافات المشار إليها، وتجنباً للدخول في منطقة جدلية لا ترتبط بالدراسة الحالية، فإن الباحث يميل إلى استخدام مصطلح مفهوم التحفظ المحاسبي.

**وقد تناول الباحثون تعريفات عديدة للتحفظ المحاسبي أبرزها:**

يعرف معجم المصطلحات المستخدمة في بيان المبادئ المحاسبية رقم (2) التحفظ المحاسبي بأنه التعامل العقلاني لأخذ كل حالات عدم التأكد والمخاطر المتوقعة في المستقبل المتعلقة بنشاط المؤسسة في الاعتبار، حيث أن مفهوم التحفظ المحاسبي يحدد من البيانات المعروضة في القوائم المالية، كما يتم إثبات الأصول والإيرادات بأقل قيمة لها وإثبات الالتزامات والمصروفات في حال وجود بدائل عديدة وغير مؤكدة بأعلى القيم (شطناوي، 2013:2).

وقد وصف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في القائمة المفاهيمية (2) التحفظ المحاسبي بأنه رد فعل حذر لعدم التأكد لمحاولة ضمان أن عدم التأكد والمخاطر الملازمة في أوضاع أنشطة الأعمال قد تم أخذها في الاعتبار على نحو كافٍ (FASB, 1980)، أما الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد أشار إلى أن التحفظ المحاسبي يتضمن الحذر أو التحفظ وعدم المبالغة في تقييم الأصول أو الدخل، وعدم تقييم الالتزامات أو النفقات بأقل مما يجب (IASC, 1989)، ومن ثم فإنه لا يتم الاعتراف بالإيراد حتى يتم التأكد منه بشكل معقول أما الخسارة فيجب أخذها في الاعتبار بمجرد وجود احتمال لحدوثها (عبد المجيد، 2013:144). ويرى (Basu, 1997:7) أن التحفظ المحاسبي هو ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة كمكاسب، مقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر.

وقد عرّف (Watts, 2003:11) التحفظ بأنه الاختلاف التحقيقي المطلوب للاعتراف بالأرباح مقابل الخسائر، وأشار إلى أن أكثر أشكاله تطرفاً هو القول المأثور عن التحفظ "لا تتوقع أي أرباح لكن توقع جميع الخسائر".

أما (Beaver & Ryan, 2005:6) فنظروا إلى التحفظ المحاسبي على أنه متوسط الإنقاص الذي تقتضيه الحقيقة في القيمة الدفترية لصافي الأصول بالنسبة لقيمتها السوقية.

كما تبلورت رؤية (Lafond & Roychowdhury, 2008:105) بالنسبة للتحفظ المحاسبي في أنه ينطوي على استخدام معايير أكثر صرامة للاعتراف بالأنباء السيئة كخسائر عن الاعتراف بالأخبار السارة كمكاسب. كذلك يرى (Xia & Zhu, 2009:99) أن التحفظ هو مبدأ هام وأساسي في المحاسبة المالية، وينص على أن الأخطاء المحتملة في القياس يجب أن تكون في اتجاه التدنية بدلاً من المبالغة في صافي الدخل وصافي الأصول.

أما (Lee, 2010:6) فقد رأى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى بخس تراكمي لصافي الأصول في الميزانية العمومية، والاعتراف في وقت أكثر مناسبة بالخسائر مقابل المكاسب في قائمة الدخل.

ويرتبط التحفظ المحاسبي بفكرة التحيز، حيث أشار (Felthman & Ohlson, 1995:692) إلى أن الاختلاف بين عدم التحيز مقابل التحفظ المحاسبي يعرف في شروطه بكيفية اختلاف القيمة السوقية في المتوسط عن القيمة الدفترية، عدم التحيز المحاسبي يحدث لو أنه في المتوسط القيمة السوقية تساوت مع القيمة الدفترية، فيما يحدث التحفظ المحاسبي لو أن القيمة السوقية تجاوزت القيمة الدفترية في المتوسط.

وحسب نموذج (Feltham & Ohlson, 1996) فإن التحفظ المحاسبي هو التوقعات بأن صافي الأصول المعلن عنها سوف تكون أقل من قيمتها السوقية في الأجل الطويل، حيث يفضل المحاسبون تخفيض العناصر الإيجابية في القوائم المالية (الأصول، والإيرادات، والأرباح)، وتعظيم العناصر السلبية (الالتزامات، والمصروفات، والخسائر).

ويعتقد معارضو التحفظ المحاسبي أنه لا يعتمد على أساس علمي، كما أن إتباعه يؤدي إلى تحقيق أرباح في السنة الحالية على حساب السنة أو السنوات السابقة، إلا أن هذه الآراء تركز فقط على الأثر المؤقت للتحفظ على قائمة الدخل، بينما أن استمرارية الشركة والأثر التراكمي للتحفظ المحاسبي على قائمة المركز المالي يقلل من أهمية هذه الاعتراضات على التحفظ المحاسبي (عبد المجيد، 2013:145).

من خلال ما سبق يتبين أن مصطلح التحفظ المحاسبي بشكل عام ليعني أنه يجب التقرير عن القيم الأقل للموجودات والإيرادات قدر الإمكان، والقيم الأعلى للالتزامات والمصاريف، وهذا يعني أيضا تعجيل الاعتراف بالمصاريف، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات، وعليه يفضل تقييم الموجودات بقيم أقل، واحتساب الدخل الذي يؤدي إلى أقل قيمة من بين مجموعة بدائل متاحة.

ويمكن التمييز بين مفاهيم التحفظ والتعسف والاحتياي كما هو موضح بالجدول رقم (1).

#### جدول رقم (1):

#### أوجه الاختلاف بين التحفظ والتعسف والاحتياي

التحفظ	التعسف	الاحتياي
يتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث يتم الاعتراف المتزايد بالمخصصات والاحتياطيات، وزيادة مصروفات البحوث والتطوير ومصروفات الإعلان طويل الأجل.	يتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث يتم تخفيض المخصصات والاحتياطيات بطريقة جائرة.	لا تتم في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ولكن يتم اختراقها، وذلك عن طريق تسجيل مبيعات وهمية وقبل تحققها، وزيادة قيمة المخزون من خلال تسجيل مخالف للمبادئ المحاسبية.

المصدر: (عبد الملك، 2011:23)

## 2.1.4 إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي:

### 2.1.4.1 إيجابيات التحفظ المحاسبي:

تستند إيجابيات استخدام التحفظ المحاسبي وتبني سياسات محاسبية متحفظة إلى مبررات وأسباب من أهمها ما يلي:

1- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم موجودات المنشأة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين.

2- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية. أي أن ما ينتجه النظام المحاسبي من معلومات محاسبية، يكون عادة معداً وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها (إقبال والقضاة، 2014:902).

3- إن التحفظ المحاسبي له دور هام في حماية مصالح حملة الأسهم من الإدارة التي قد تميل إلى إتباع سياسات متفائلة تؤدي إلى تضخيم الأرباح التي يوزع منها على الإدارة، وكذلك حماية مصالح أصحاب الديون من خلال عدم توزيع مكاسب غير محققة على حملة الأسهم، كما أن التحفظ المحاسبي يعتبر مفيداً جداً وبوجه خاص للمستثمرين قليلي المعرفة الذين يأخذون الأرقام المحاسبية كما هي، حيث تكون التكلفة التي يتحملونها نتيجة التحيز باتجاه زيادة الربح (Beja & Weiss, 2006:592).

4- أن التحفظ المحاسبي يساعد في تحسين جودة المعلومات وجودة الأرباح، حيث أن تبني التحفظ قد يقلل من السلوك الانتهازي للإدارة، ومن ثم يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية، وقد وجدت كثير من الدراسات أن التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة جودة الإفصاح، وأن تطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً يمثل أحد أدوات زيادة مستوى جودة المعلومات وتخفيض عدم التماثل (Bangnoli & Watts, 2005:791)، وفي هذا السياق يؤكد بعض الباحثون على أن أهمية التحفظ المحاسبي لا ترجع فقط إلى دوره في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وإنما هو في الأساس يحسن جودة المعلومات ويعتبر قرين لها، والدليل على ذلك أن التحفظ يزيد من قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية (Ball et al., 2008:175).

5- تقييم جودة الإفصاح: تعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة لأنها تضمن مدى وضوح الإيضاحات في شرح السياسات المحاسبية الأساسية والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية (عبد الملك، 2011:10).

6- المتعاملون في سوق الأوراق المالية يؤيدون التحفظ المحاسبي، لاسيما أن غالبيتهم يعتقدون أن القوائم الأكثر تحفظاً تكون أكثر معلوماتية وصدق، حيث أن إدراك مستخدمي القوائم المالية للتحفظ يجعلهم يدركون أن انخفاض الأرباح المحاسبية لا يعكس بالضرورة انخفاض الأداء الاقتصادي للشركة، ولذلك تؤكد بعض الدراسات على أن منفعة التحفظ تفوق مضاره من حيث

تشويه القوائم المالية بما يزيد من القيمة الإعلامية للقوائم المالية (Lafond & Watts, 2008:456).

7- وقد أشارت دراسة (Watts, 2003:215) إلى أن المحاسب ظلّ يستخدم التحفظ المحاسبي على مرّ العصور رغم انتقاده، حيث أن هناك أربعة مبررات لوجود واستمرار التحفظ في القوائم المالية هي، المبرر التعاقدية، المبرر التنظيمي، مبرر التقاضي، والمبرر الضريبي، وفي ذات السياق أكدت دراسة (Lafond & Watts, 2008:451) أن الإدارة ترى العديد من الآثار الإيجابية للتحفظ من أهمها:

أ- أنه جزء أساس في العلاقة التعاقدية بين الشركة والأطراف الأخرى.

ب- يجنب من احتمالات مقاضاة الدائنين للشركة بسبب المبالغة في تقرير قيم الأصول.

ت- يخفض من مقدار الضرائب المفروضة على الشركة.

ث- يحد من التكاليف السياسية وأعباء التدخلات العقابية.

#### 2.1.4.2 سلبيات التحفظ المحاسبي:

ويمكن تلخيص سلبيات استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي بما يلي:

1- يتعارض استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مثل: الحيادية والقابلية للمقارنة والثبات والتمثيل الصادق. مثل التعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصة الاتساق والثبات، حيث يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي في مجال تقييم بضاعة آخر المدة في حالة تقييمها وفقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلى تقييمها على أساس التكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى، ولذلك فإن تبني سياسات محاسبية متحفظة قد يؤدي إلى تشويه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمها الحقيقية (Lafond & Watts, 2008:458).

2- إن المبالغة في التخفيض من قيمة الأصول والإيرادات، وفي زيادة قيمة المصروفات والالتزامات من شأنه أن يؤدي إلى نتائج لا تقل خطورة عن المبالغة في زيادة قيمة الأصول والإيرادات وعن المبالغة في تخفيض قيمة الالتزامات والمصروفات، لأنه يترتب على مثل هذه التصرفات أن تلحق الضرر ببعض الأطراف المستخدمة لتلك المعلومات (Obeidat, 2003:31).

3- إن الإفراط في التشاؤم باعتماد القيم الأدنى للأصول والقيم الأعلى للالتزامات وفقاً للتحفظ يتناقض مع فرض الدورية، وضرورة تحديد نتائج أعمال كل دورة بشكل دقيق، وتبعاً لذلك فإن تطبيق التحفظ قد يضر بمصالح بعض المساهمين، فهو ينقص أرباح جيل من المساهمين في دورة محاسبية معينة لصالح غيرهم من المساهمين الجدد في دورات قادمة (رزق، 2008:17).

4- تحديد مواطن الخطر: يساعد التحفظ على تحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية، ويمكن أن يستدل في تحديد مواطن الخطر في السياسات والتقديرات المحاسبية بكل مما يلي: وجود تغييرات محاسبية غير مبررة، وجود زيادة في الأرباح غير مبررة، وجود زيادة غير طبيعية في حسابات العملاء بالمقارنة بالزيادة في المبيعات، وجود زيادة غير طبيعية في المخزون بالمقارنة بالزيادة في المبيعات، وأن هناك زيادة في الفجوة بين أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية التشغيلية (عبد الملك، 2012:10).

5- إن تبني الشركات للسياسات المحاسبية المتحفظة يؤدي إلى سيادة مصلحة الدائنين على حساب مصلحة حملة الأسهم، ويزيد من تباين المعلومات بين المستثمرين والإدارة، الأمر الذي قد يترتب عليه زيادة تكاليف الوكالة، ولهذا يمثل التحفظ عائقاً يجب الاستغناء عنه (الأرضي، 2008:51).

6- يعمل التحفظ المحاسبي على تقييد محتوى المعلومات، وبقلل من قدرتها على التنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي ينعكس على عقود المديونية ويخفض من كفاءتها، وتزايد احتمالات قرارات تسهيل الديون (Gigler et al., 2009:778).

7- إن ممارسة التحفظ المحاسبي قد تتيح فرص للتلاعب بالأرقام المحاسبية، ومن إمكانية تكوين احتياطات سرية، وما قد يترتب على ذلك من تأثيرات سلبية على بيئة المعلومات وانخفاض جودة الأرباح، وصعوبة الاعتماد عليها في التنبؤات، الأمر الذي يشير في مجمله إلى إعداد تقارير مضللة قد تؤثر على دقة قرارات المستخدمين خاصة المستثمرين والمراجعين (Ball & Shivakumar, 2006:218).

من خلال ما سبق يتبين أن إيجابيات وسلبيات التحفظ المحاسبي موضوعاً جدلياً تتأرجح آراء الباحثين حوله ما بين مؤيد ومعارض لممارسته، وتعرض كل فئة مبرراتها التي ترى أنها تدعم وجهة نظرها، حيث يشير البعض إلى التحفظ المحاسبي باعتباره وسيلة للحد من قدرة إدارة الشركة على تبني أساليب المحاسبة المتحررة التي تحقق من خلالها مصالحها الشخصية حتى ولو على حساب مصالح الأطراف الأخرى في الشركة وخاصة المساهمين، بينما يشير آخرون إلى أن ممارسة التحفظ المحاسبي من شأنها العمل على تغيير محتوى المعلومات المحاسبية، وتشويهها من خلال إظهارها بقيمة تختلف عن قيمتها الحقيقية، وبالرغم من وجود بعض السلبيات إلا أن الأدب المحاسبي وثق فوائد عديدة ومعتبرة يحققها التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية تدفع بالاهتمام بموضوع التحفظ المحاسبي وإيجابياته، وأنه مازال محط اهتمام الشركات والباحثين وأصحاب المصالح.



## 2.1.5 أنواع التحفظ المحاسبي:

### 2.1.5.1 من حيث الإلزام:

يمكن تصنيف التحفظ المحاسبي من حيث الإلزام إلى نوعين، هما التحفظ الإجباري والتحفظ الاختياري (راشد، 2010:26).

فالتحفظ الإجباري هو الذي ينشأ عن الاستجابة لمتطلبات تنظيم محاسبي معين، أو قوانين منظمة للنشاط التجاري وغير ذلك، أي أن هذا النوع من التحفظ يتم بناء على قرارات خارجة عن رغبة إدارة الشركات.

أما التحفظ الاختياري فهو ينشأ بقرارات داخلية غالباً ما تحددها إدارة الشركة سعياً لتحقيق أهداف معينة من خلال الاختبار بين بدائل القياس والإفصاح المحاسبي.

### 2.1.5.2 من حيث أبعاد التأثير:

يرى البعض أن التحفظ المحاسبي يؤثر على القوائم المالية من خلال بعدين هما التحفظ السابق والتحفظ اللاحق (Lara et al., 2009:163).

حيث يشار إلى التحفظ السابق (ex-Ante) بأنه ذلك التحفظ الذي يدفع الشركات إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات على أساس التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في ظل ارتفاع درجة عدم التأكد، مثال ذلك الاعتراف بنفقات استثمارية كمصروفات تخص الفترة بدلاً من رسملتها. أما التحفظ اللاحق (ex-Post) فهو الذي يتم من خلال تأجيل الاعتراف بالأحداث المستقبلية السارة، والمتمثلة في أي ارتفاع في القيم الاقتصادية إلى حين تحقق تلك الزيادة، والاعتراف المعجل بأي خسائر متوقعة في إطار التنبؤ بالأحداث المستقبلية غير السارة.

### 2.1.5.3 من حيث الارتباط بالأحداث:

لعل هذا التصنيف يمثل أكثر التقسيمات شيوعاً في دراسات التحفظ المحاسبي، حيث أشارت الدراسات في هذا الصدد إلى أن التحفظ المحاسبي يظهر في شكلين، هما التحفظ غير المشروط والتحفظ المشروط. فالتحفظ غير المشروط هو تحفظ مستقل عن وقوع أحداث أو أنباء معينة، فالسياسة المحاسبية التي يتم تحديدها عند بدء الاعتراف بالأصول ينتج عنها قيم دفترية سوق تقل عن القيم السوقية لتلك الأصول على مدار عمرها الإنتاجي، ويعتبر إهلاك الأصول الثابتة بطريقة الإهلاك المعجل مقارنة بإهلاكها الاقتصادي أحد الأمثلة على هذا النوع من التحفظ، وتشير الدراسات إلى أن التحفظ غير المشروط قد ينشأ من العوامل الضريبية أو السياسية أو تلك المتعلقة بمصالح ذاتية للإدارة (الرشيدي، 2011:22).

التحفظ غير الشرطي يسمى أيضاً بالتحفظ السابق أو التحفظ غير المعتمد على الأخبار، ويعني الاختيار المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم التي ينتج عنها

انخفاضاً في القيمة الدفترية عن القيمة السوقية لصافي الأصول، وذلك طوال عمر هذه الأصول و/أو الالتزامات (والتي تمثل شهرة متوقعة غير ظاهرة) (Ball et al., 2013:764).

معنى ذلك أن هذا النوع من التحفظ غير معلق على حدوث حدث معين، وإنما هو اختيار مسبق لطريقة محاسبية معينة لمعالجة عنصر معين من عناصر القوائم المالية، وذلك عندما يكون هناك بدائل لمعالجة هذا العنصر محاسبياً. ومن ثم فإن هذا النوع من التحفظ المحاسبي لا يختص بالعناصر التي لها معالجة محاسبية واحدة (Ruch & Taylor, 2014:5).

وحديثاً يقوم الباحثون بوصف هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ الاختياري، حيث أنه يمثل وجود فرصة أمام الإدارة للاختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية التي تقع ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، بحيث هذه الاختيارات إلى انخفاض مستمر في الأرباح المتراكمة وصافي الأصول التراكمية خلال فترة معينة من الزمن (Roychowdhury & Martin, 2013:139). ولا يعتبر التحفظ الشرطي مستقلاً عن التحفظ غير الشرطي، وإنما يمثلان معاً التحفظ المحاسبي بوجه عام. وذلك من حيث أن كلا النوعين يؤديان إلى نفس النتائج من حيث انخفاض الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وأن كلا النوعين تتم ممارستهما بغرض تحقيق نفس الأهداف والنتيجة عن دوافع ممارسة التحفظ المحاسبي (Beaver & Rayan, 2005:282).

أما التحفظ المشروط فهو التحفظ المعتمد على وقوع أحدث أو أنباء معينة، حيث يمكن تمييزه من خلال تباين التوقعات للاعتراف بالخسائر مقابل الأرباح، وعادة ينشأ هذا النوع لرفع كفاءة التعاقدات أو متطلبات حوكمة الشركات، ويعتبر تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون، والاعتراف بخسائر الانخفاض الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل أمثلة لهذا النوع من التحفظ (سليمان، 2012:253).

والتحفظ الشرطي يسمى أيضاً بالتحفظ اللاحق أو التحفظ المعتمد على الأخبار، ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها، وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها (Ball et al., 2013:763).

وحديثاً فقد بدأ الباحثون وصف هذا النوع من التحفظ المحاسبي بالتحفظ غير الاختياري باعتباره يمثل نوعاً من عدم توافر عنصر الاختيار من بين الطرق المحاسبية أمام الإدارة عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية. مثال ذلك تحديد طريقة الاعتراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير والإعلانات على أنها مصروف وإظهارها ضمن قائمة الدخل ومن ثم فإنه لا يمكن فيما بعد اختيار الطريقة الأخرى التي تقضي برسمتها كتكلفة وإظهارها ضمن الأصول في قائمة المركز المالي (Lawrence et al., 2013:118).

#### 2.1.5.4 من حيث الدرجة:

يتم تبويب التحفظ المحاسبي في ظل هذا التصنيف إلى نوعين هما، التحفظ لأقصى درجة والتحفظ لأدنى درجة (جنيدي، 2004:64).

فالتحفظ لأقصى درجة قد يتم من خلال اختيار الإدارة لسياسات محاسبية تهدف للوصول بنتائج الأعمال لأقصى مستوى يحقق دوافعها المستهدفة، مثال ذلك استخدام سياسة تصفية الخسائر لزيادة الخسائر لأقصى حد ممكن أو تخفيض الربح لأدنى حد ممكن عند تغيير إدارة الشركة. أما التحفظ لأدنى درجة فقد يكون اختيار بدائل السياسات المحاسبية المتحفظة كاستجابة لمتطلبات خارجية عن الشركة، وليس بهدف تحقيق أهداف إدارية معينة.

#### 2.1.5.5 من حيث مدى الاستمرار:

يمكن التمييز بين نوعين للتحفظ في ظل هذا التصنيف، هما التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت (الرشيدي، 2011:23).

فالتحفظ الدائم يشير إلى تلك الاختيارات الإدارية التي تتم بصفة مستمرة عبر الزمن، والتي غالباً ما تكون تحفظات إجبارية تفرضها جهات خارجية عن الشركة لها سلطة إلزام بإجراءات معينة، أو تلك التحفظات المرتبطة بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للإدارة.

أما التحفظ المؤقت فهو يشير إلى اختيارات الإدارة التي يتم تعديلها باختلاف المواقف والظروف المحيطة، أو التغيير في القرارات التي يتم اتخاذها، ولذلك فإن هذا النوع من التحفظ المحاسبي يقتصر على استخدام سياسات محاسبية بديلة تحقق أهداف محددة في فترة زمنية معينة.

#### 2.1.5.6 من حيث النطاق:

يشمل هذا التصنيف على نوعين للتحفظ، هما التحفظ الكلي، والتحفظ الجزئي (جنيدي، 2004:66).

فالتحفظ الكلي يتم من خلال اختيار الإدارة لكافة عناصر التحفظ من إيرادات ونفقات وأصول والتزامات، وإجراء تغييرات في السياسات والطرق والتقديرات لجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة أكثر تحفظاً.

أما التحفظ الجزئي فهو يرتبط باختيارات محاسبية محددة لعناصر معينة، بهدف تحقيق أهداف مرحلية أو جزئية، ومثال ذلك اختيار سياسات محاسبية متحفظة للتحكم في بعض العلاقات أو النسب كالسيولة ورأس المال العامل في مرحلة إبرام عقود الديون.

مما سبق يتبين من خلال عرض وتحليل أنواع التحفظ المحاسبي أنه لا يوجد اتفاق فيما بين الباحثين حول تصنيف موحد للتحفظ المحاسبي، حيث يمكن تصنيف ذلك التحفظ إلى أنواع عديدة تبعاً لاختلاف وجهات النظر ومجالات الاهتمام في البحوث المحاسبية المختلفة.

## 2.1.6 دوافع ومبررات تطور التحفظ المحاسبي:

لقد قدمت أدبيات المحاسبة عدداً من العوامل التي أدت إلى نشأة وتطور التحفظ المحاسبي، وعلى رأسها دراسة (Watts, 2003:209-217) التي حددت عوامل الطلب على استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي في أربعة عوامل تتمثل في الاستخدام التعاقدية والدعاوى القضائية وضريبة الدخل والتعليمات المحاسبية، كما اهتمت دراسة (Qiang, 2007:759-796) بتحليل مبررات وأسباب تبني ممارسات التحفظ على مستوى الشركة من خلال تقسيم التحفظ إلى تحفظ مشروط وتحفظ غير مشروط، ولكي يتم الوصول إلى فهم أفضل لمبررات ممارسة التحفظ المحاسبي فإنه يجب التفرقة بين سلوك كل من الإدارة والمحاسب (معد القوائم المالية) والمراجع والهيئات المهنية المعنية بوضع معايير المحاسبية مثل (FASB) والهيئات النظامية المعنية بمتابعة الالتزام بالمعايير مثل (SEC)، فالإدارة بحكم مصالحها الذاتية تميل إلى عدم استخدام التحفظ في التقارير المحاسبية بسبب ارتباطها بصافي الأصول الحالي أو المستقبلي، وذلك بفرض عدم تملكها لحصص ملكية في الشركات، وبناءً عليه فإن سلوك الإدارة عند التقرير المحاسبي سوف يميل إلى الطابع الهجومي في الاعتراف بالأرباح ونقل أي خسائر حالية إلى المستقبل، في حين أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى الاعتراف الفوري بالخسائر المتوقعة وتأجيل جانب من الأرباح الحالية المتوقعة إلى المستقبل، الأمر الذي قد يؤدي إلى أن يستفيد فريق آخر من الإدارة من هذه الأرباح، في مقابل ذلك يأتي سلوك المحاسب والمراجع وهيئات وضع المعايير، والهيئات التابعة بمثابة السلوك المضاد للنزعة الهجومية للإدارة عند الاعتراف بالأرباح، فالمعنى بتطبيق السياسات المتحفظ عند إعداد القوائم المالية هو هيئات وضع المعايير على أساس قبلي، والمحاسب على أساس بعدي عند تطبيق تلك المعايير، وهيئات المتابعة بعد إعداد ونشر القوائم المالية (أبو الخير، 2008: 8-9).

وتتمثل أهم دوافع ومبررات التحفظ المحاسبي فيما يلي:

### 2.1.6.1 العملية التعاقدية (Contracting explanation):

يقصد بالتعاقدات تلك التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة، ويمثل الدافع التعاقدية أهم وأقدم التفسيرات أو المبررات التي قدمت من قبل الفكر المحاسبي لتفسير التحفظ المحاسبي، كما أن المقترحات المقدمة في ظل هذا التفسير قد طورت بشكل كبير من قبل الباحثين خلال الفترة الماضية (عبد المجيد، 2013:147).

وأصبح ينظر للشركة كشخصية معنوية لها حقوق عديدة، فهي تملك الحق في إجراء التعاقدات مع الأشخاص الآخرين، وهذه التعاقدات تكون ملزمة لأصحاب الشركات، وعادة ما تقوم الإدارة بإبرام وتنفيذ تلك العقود كوكلاء للمساهمين نتيجة لانفصال الملكية عن الإدارة، والتي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة التي تنظر للملاك باعتبارهم الأصيل الذي يفوض سلطة اتخاذ القرارات إلى الإدارة كوكيل، ونظراً لتعارض المصالح فظهرت مجموعة من المشاكل التي تسمى بمشاكل الوكالة

والتي تنتج عن اختلاف المنفعة بين الإدارة والأطراف الأخرى ذوي المصالح وعلى رأسهم المساهمين والمقرضين، فيسعى المساهمين إلى تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة الشركة، بينما تسعى الإدارة إلى تعظيم عوائدها من مكافآت وحوافز حتى لو أضرت بقيمة الشركة، ونظراً لعدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والأطراف الأخرى، وكذلك ضعف تلك الأطراف على متابعة تصرفات الإدارة، فقد تتخذ إدارة الشركة القرارات التي تؤدي إلى تعظيم منفعتها (Blunck et al., 2007:1-11).

لذلك تدخل الأطراف في تعاقدات تضمن تقليل هذا التعارض في المصالح إلى أدنى حد ممكن، وتعتبر التقارير المحاسبية بما تقدمه من معلومات أحد وسائل التحكم التي يستخدمها الأصيل لتقييد حرية الوكيل في تعظيم عائده على حساب الأصيل، أي أن نظام المعلومات المحاسبي يقدم معلومات تساعد في توزيع المخاطر بين الوكيل والأصيل، وتساعد في تنفيذ التعاقدات بين الأطراف المختلفة (الجارجي، 2013:60).

وتتمثل أهم العقود المبنية على أساس الأرقام المحاسبية والتي تؤثر فيها الخيارات المحاسبية فيما يلي:

#### 2.1.6.1.1 عقود حوافز الإدارة (التعارض في المصالح بين المديرين والملاك):

تؤدي الإدارة عملها كوكيل عن المساهمين مقابل الحصول على تعويضات نظير ذلك، وتتمثل تلك التعويضات في جزء ثابت لا يعتمد على الأداء المحقق (الرواتب)، وحد أدنى للمكافآت، وجزء متغير يعتمد على تحقيق نسب محددة من الربح المحاسبي في الغالب، وترتبط حوافز الإدارة بعدة متغيرات تتمثل في (الدهراوي، 2001:99):

- أعمال وقرارات الإدارة في سبيل تعظيم قيمة الشركة.
- أداء الإدارة المتمثل في الناتج الذي تحققه نتيجة الجهد المبذول، وقد يمثل صافي الربح.
- النتائج الخاصة بالشركات المنافسة كمؤشرات تعكس أداء الصناعة ككل.

ويمكن ملاحظة أن عقود حوافز الإدارة تبرم وتنفذ وفقاً للأرقام المحاسبية (رقم الربح والتوزيعات) المعد طبقاً للمبادئ المحاسبية، والتي في ظلها تتمتع الإدارة بحرية الاختيار من بين هذه المبادئ المحاسبية، مما يمكنها من اختيار السياسة التي تخفض أو تضخم رقم الأرباح المتخذ أساساً للتعاقد، وبناء على مشكلة الأفق الزمني المحدود الذي يتمثل في أن الإدارة لا ترتبط بالشركة لفترة طويلة، وأن سلطة اتخاذ القرار تنتقل من الإدارة الحالية إلى إدارة أخرى، بالإضافة إلى مشكلة عدم تماثل العوائد التي تحصل عليها الإدارة في حالة الأداء القوي عنه في حالة الأداء الضعيف، كأن تتضمن خطط الحوافز قواعد معينة لحساب عائد الإدارة في حالة تحقيق مستويات معينة من الأداء، وقواعد أخرى غير مماثلة عندما لا يتحقق المستوى المطلوب من الأداء كأن لا يحصل فريق الإدارة على أي حوافز عند انخفاض صافي الربح عن المستوى المطلوب (سقف الحوافز) (الدهراوي، 2001:121)، وهنا تكون مصلحة الإدارة الحالية في زيادة صافي أصول الشركة الحالي على حساب صافي الأصول في المستقبل، وزيادة الربح الحالي حتى لا يستفيد أي فريق محتمل للإدارة من أية

أرباح غير محققة لم يتم الاعتراف بها في الفترات الحالية في الوقت الذي تحمل في الأرباح المحاسبية الحالية بأي خسائر غير محققة، وذلك تطبيقاً للتحفظ المحاسبي. بالتالي يأتي دور التحفظ المحاسبي كدافع للتعاقدات من خلال تقييد حرية الإدارة في تقييم الأصول بأكثر من قيمتها الحقيقية، ويعتبر مؤشراً لطمأنة المساهمين من خلال تخفيض احتمال إجراء توزيعات وهمية على المساهمين لأنه يحول دون الاعتراف بالمكاسب المحتملة ضمن عناصر الربح الحالي.

وتتضح أهمية التحفظ كآلية هامة لمواجهة النزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة، وآلية لحماية المستثمرين وزيادة قيمة الشركة من خلال (أبو الخير، 2008:10):

- اختزان القيمة عن طريق تأجيل الاعتراف بالأرباح، الذي يعني أن هناك قيمة مستقبلية إضافية، وأن النمو في أرباح الشركة يمكن أن يعوض من أي نقص يطرأ على القيمة بسبب التحفظ.
  - انخفاض قيمة الحوافز التي تحصل عليها الإدارة سواء في صورة نقدية أو صورة أسهم عند إتباع السياسات المتحفظة عما إذا تم احتساب تلك الحوافز على أساس أرقام محاسبية غير متحفظة.
- من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يقف عائقاً أمام إدارة الشركات التي لديها خطط حوافز تكون أكثر ميلاً لاستخدام الإجراءات المحاسبية التي تحول الأرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية، وذلك من خلال المنظور العملي لممارسة التحفظ المحاسبي التي تحتاط إلى الاعتراف بأرباح متوقعة، والتي تتعرض لحالة من حالات عدم التأكد.

#### 2.1.6.1.2 عقود المديونية (التعارض في المصالح بين الملاك والدائنين):

تتم عقود الدين في ضوء البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، كما أنها تتم في إطار النسب المالية التي تحدد قدرة الشركة على السداد، وينشأ التعارض في المصالح بين الملاك (حملة الأسهم) والدائنين (حملة السندات) عندما يحاول حملة الأسهم من خلال الوكيل الإدارة نقل الثروة من الدائنين إليهم عن طريق القيام بممارسات تخفض من الديون الخارجية مع التأثير على القيمة الكلية للشركة، مما يؤدي إلى انتقال التخفيض من قيمة الديون إلى زيادة حقوق الملكية (Beatty et al., 2008:155-160).

وقد تتمثل تلك الممارسات في الاستثمار في أسهم شركات أخرى أو في الاندماج مع شركة أخرى ذات درجة مخاطر عالية أو في إجراء توزيعات، بحيث تلجأ الإدارة لعدم اتخاذ قرارات استثمارية ذات صافي قيمة عالية موجبة، وتقوم بدلاً من ذلك بإجراء توزيعات على المساهمين أو إصدار ديون جديدة ذات أولوية تعادل أولوية الديون الحالية، والتي تعني أنه في حالة تعرض الشركة للفشل أو التصفية فإن الدين الجديد يسد في نفس الوقت مع الدين الحالي، أو قد يكون قبله، وفي هذه الحالة فإن حاملي الديون الحالية الأصلية سوف يتعرضون لانخفاض في قيمة استثماراتهم بالشركة خاصة لو استخدمت المتحصلات من الديون الجديدة في إجراء توزيعات على الملاك (الجارجي، 2013:60).

- ولذلك يلجأ الدائنون لحماية مصالحهم من التصرفات التي يتخذها الملاك لتعظيم منفعتهم على حسابهم والتي يكونوا على علم بها، مما يجعلهم يضعون شروط في عقود الدين تهدف إلى تقييد تصرفات الإدارة المالية والاستثمارية التي من شأنها تخفيض قيمة قروضهم، وهذه القيود تستخدم الأرقام المحاسبية الموجودة بالقوائم المالية، وتتمثل أهمها في (الدهراوي، 2001: 111-112):
- قيود التوزيعات وشراء الأسهم، فقد يتضمن عقد الدين عدم السماح للشركة بتوزيع أرباح أو شراء أسهم إلا إذا تم ذلك من صافي الربح المكتسب بعد تاريخ عقد القرض مع الالتزام بتحديد نسب التوزيعات على المساهمين في ضوء سياسة مستقرة لتوزيع الأرباح على المساهمين.
  - الحفاظ على رأس المال العامل فوق الحد الأدنى المحدد في العقد، وذلك للحد من قدرة الشركة على الدخول في عقود دين جديدة.
  - قيود على أنشطة الاندماج ليحد من قدرة الإدارة على استخدام قرارات الاندماج لزيادة درجة المخاطرة للشركة، وبالتالي تخفيض قيمة الديون الخارجية إلا تحت شروط معينة تشمل تحمّل الشركة الجديدة كافة الديون والتزامات الشركة الأصلية المقترضة، وذلك بعد موافقة جهة الإقراض.
  - القيود على الاستثمارات في شركات أخرى حتى لا تغير الإدارة من درجة المخاطرة للشركة، حيث أن بعض عقود الدين تمنع هذه الاستثمارات أو تضع قيوداً عليها.
  - القيود على الديون الإضافية التي لها أولوية أعلى أو تساوي ترتيب الدين الحالي مع الديون الجديدة، وأن يتم ذلك في حدود معينة.
  - القيود على تصفية الأصول، ويسمح بها في حدود معينة وبشروط معينة.
- هذه القيود تدخل في عقود الدين بسبب أن القرارات المالية والاستثمارية التي تعظم القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة ليس بالضرورة تعظم القيمة السوقية للديون الخارجية (قرض السندات)، كما أن هذه القيود المفروضة تقلل من قدرة الإدارة على استخدام الطرق المحاسبية التي تخفف من القيود المفروضة في اتفاقات الدين، فهذه الاتفاقيات تتضمن أعباء دفترية تؤدي إلى تخفيض الأرباح المنشورة وكذلك تخفيض الأصول، وتتضمن أيضاً عدم وجود قيود دفترية تهدف إلى زيادة الأرباح، وكذلك زيادة الأصول بالقوائم المالية.
- من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يسهم في زيادة فاعلية عقود الدين، حيث يضمن للدائنين سياسات أكثر صرامة في الاعتراف بالأرباح، وبالتالي الحد من توزيع الأرباح بشكل مبالغ فيه، مما يتيح للشركة فرصة أكبر لسداد التزاماتها، كما أنه يعد أداة تعاقد فعالة في مجال الحوافز والدين لأن الشيء المثالي لتلك العقود أن تبرم وفقاً لمعلومات محاسبية متحفظة، لأن عملية التعاقد ومتابعة العقود القائمة والمحاسبة عنها يتوقف بشكل أساسي على الأرقام المحاسبية والنسب المالية المشتقة من المعلومات المحاسبية، والإدارة تحاول دائماً التخلي عن السياسات المتحفظة عند إظهار الأرقام المحاسبية المؤثرة في هذه العقود.

## 2.1.6.2 الدعاوى القضائية (Litigation explanation):

شهدت بداية هذا القرن إفلاس العديد من المنشآت الكبيرة على مستوى العالم، وذلك لزيادة المديونية الخاصة بهذه المنشآت ومحاولتها تضخيم قيمة أصولها، وكذلك أرباحها في محاولة منها للحصول على مزيد من القروض، فقد ارتفعت معدلات الإفلاس بين المنشآت الكبرى من (4.01%) إلى (4.09%) في عام (2001)، وكذلك في عام (2002) لانهييار العديد من الشركات مثل (Xerox) و (Enron Global) للعديد من الأسباب منها العبث والغش والأخطاء المحاسبية، المغالاة في الأرباح، وإخفاء المعلومات والتضليل (عوض، 2010:22).

ومن أكثر العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة إلى التحفظ في المحاسبة هو نشأة مخاطر مقاضاة المحاسبين والمراجعين بشكل عام، وزيادة المسؤولية القانونية عليهم، حيث كشف الدراسات السابقة أنه كلما تقلصت مخاطر الدعاوى القضائية والعقوبات والجزاءات النظامية كلما تقلص حجم ممارسات التحفظ المحاسبي، والنتيجة هي زيادة ممارسات التلاعب والغش من قبل الشركات، ومن ثم زيادة مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبمعنى آخر كلما زادت حالات الغش والاحتيال كلما زادت مشاكل عدم تماثل المعلومات كلما زادت مخاطر الدعاوى القضائية كلما زادت الحاجة إلى الرجوع إلى ممارسات التحفظ المحاسبي بغرض تقليص المخاطر المرتبطة بالدعاوى القضائية المتمثلة في قيمة التعويضات أو التكاليف القضائية (شتيوي، 2010:51).

وقد أثر ذلك سلبياً على كافة هيئات ومنظمات وأفراد المجتمع وخاصة المستثمرين، وكان من أهم هذه التأثيرات (عوض، 2010:22):

- انخفاض قيمة الاستثمارات في الأسواق المالية على مستوى العالم، وانخفاض الثقة والمصداقية لهذه المنشآت، وتورط العديد من منشآت المحاسبة والمراجعة الكبيرة، وزيادة عدد القضايا المرفوعة عليها نتيجة تورطها في قضايا مهنية ونشرها لتقارير تحتوي على مخالفات مهنية جسيمة.
- وقد أدى كل ذلك إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها شركات المراجعة نتيجة لمقاضاة العديد من الأطراف نظراً لدورها القوي في عمليات التضليل الخاصة بالتقارير المالية للشركات، وإلحاق الأضرار بالمستثمرين، وكرد فعل طبيعي للهيئات الحكومية فقد قامت بإصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تحاول تحميل شركات المراجعة بالمسؤولية القانونية عن أي غش أو تضليل يثبت وجوده بالقوائم المالية، وقد ساعد ذلك على زيادة درجة التحفظ المحاسبي لدى شركات المراجعة لحماية نفسها من أي مساءلات قانونية.

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يلعب دور كبير في حماية الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة من خلال المساهمة في تجنبهم التعرض للمساءلة القانونية، حيث يستخدم كآلية لمواجهة المشاكل الخاصة التي تظهر بين الأطراف المختلفة، كما أنه آلية لمواجهة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف مما أدى إلى زيادة الحاجة إلى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي.



### 2.1.6.3 المبررات الضريبية (Income tax explanation):

في أي مجتمع من المجتمعات فإن رقم الربح المحاسبي يعتبر هو الأساس الذي تحسب عنه الضريبة، وحيث أن سعر الضريبة يحدد في المجتمع بواسطة الهيئات التشريعية، ويمثل إلزام لكافة المنشآت، فإن السبيل الوحيدة لدى أي منشأة لتخفيض الضريبة المستحقة عليها هو التلاعب في رقم الربح المحاسبي، وبالتالي تؤثر هذه الاعتبارات الضريبية على الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية، وذلك نظراً لتعدد السياسات المحاسبية، ووجود حرية للاختيار من بينها (عوض، 2010:20).

وترتبط ضريبة الدخل منذ القدم بالأرباح المعلن عنها، وتتناسب قيمة تلك الضريبة طردياً مع قيمة الأرباح المعلن عنها والمعدة من بين مجموعة من السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة الاختيار من بينها من جانب الشركة، لذلك تؤثر ضريبة الدخل تأثير كبير على كيفية احتساب الأرباح، حيث تلجأ بعض الشركات إلى إظهار قيمة الإيرادات بأقل من قيمتها الحقيقية وإظهار قيمة المصروفات بأعلى من قيمتها الحقيقية، وذلك بهدف تخفيض العبء الضريبي المستحق عليها، وهنا يتم إتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية بشرط أن تقبل السلطات الضريبية قواعد المحاسبة المتحفظة، وفي هذا الصدد أشار (Qiang, 2007:766) إلى أن السلطات الضريبية تقبل التحفظ الشرطي المرتبط بأحداث معينة تشير إلى حدوث خسائر غير محققة مثل انخفاض قيمة الأصول الثابتة عن التكلفة أو انخفاض القيمة السوقية للمخزون عن التكلفة، وفيما يتعلق بالتحفظ غير الشرطي غير المقترن بأحداث معينة كتحميل تكاليف الأصول غير الملموسة على قائمة الدخل في نفس السنة فإن السلطات الضريبية لا تقبل به.

وتعتبر الضرائب بمثابة دافع قوي للإفصاح عن الربح المحاسبي بشكل يتطابق مع الربح القابل للضريبة، فكلما حققت الشركة أرباحاً خاضعة للضريبة ومعدل فائدة موجب، كلما كان لديها دافع قوي لتأجيل هذا الربح بغرض تخفيض القيمة الحالية للضرائب، وهذا يتم عن طريق ممارسات التحفظ المحاسبي، وذلك بغض النظر عن الدوافع الأخرى التي تدفع الإدارة إلى تبني سياسات غير متحفظة، إلا أن ممارسة التحفظ المحاسبي ليس من شأنها إعفاء الشركة من الضريبة، بل من شأنها أن تؤدي إلى تأجيل الضريبة إلى فترات مالية لاحقة، لأن ممارسة التحفظ تعمل على تخفيض أرباح الفترة الحالية وتعظيم أرباح الفترات المالية في المستقبل (الجارجي، 2013:61).

ويعتبر حجم المنشأة له تأثير هام على الاعتبارات الضريبية حيث (عوض، 2010:21):

- عادة ما تميل المنشآت كبيرة الحجم إلى إتباع السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض رقم الربح، لما لذلك من فوائد يمكن أن تستفيد منها بتخفيض العبء الضريبي، وكذلك لتخفيض الأعباء وتكاليف السياسة والتي غالباً ما تفوق التكاليف الناشئة عن تخفيض الأرباح.
- بالنسبة للمنشأة صغيرة الحجم فإنها تسعى عادة للعكس، حيث أنها لا تتحمل بأي تكاليف لإتباع سياسات محاسبية، كما الوفورات الضريبية تكون أقل من التكاليف الناشئة عن تخفيض الأرباح.

#### 2.1.6.4 العوامل التنظيمية (Regulatory explanation):

يقصد بالتنظيم المحاسبي الجهات المعنية بتحديد شكل تنظيم مهنة المحاسبة وكيفية إعداد المبادئ المحاسبية والسياسات المحاسبية. هذه الجهات تتمثل في جهات معينة بوضع معايير المحاسبة كأحد أشكال تنظيم السياسات المحاسبية على المستوى الدولي وجهات أخرى معينة بمتابعة الالتزام بتلك المعايير (سليمان، 2012:254). وهناك مسئولية تقع على هذه الجهات تشكلها ضغوط سياسية واجتماعية مفروضة على المشرعين واضعي المعايير تظهر مبررات الحاجة إلى زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي، وتظهر هذه المسئولية بوضوح وتمارس بشكل كبير في حالة تعرض الشركات الخاضعة لتلك المعايير لأزمات مالية أو فشل، ولم تقدم المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير مؤشرات على احتمالات وقوع هذه الأزمات (أبو الخير، 2008:13).

لذلك تستخدم الجهات المعنية بوضع المعايير بدائل القياس والتقييم المتحفظة بشكل قبلي عند وضع تلك المعايير، في حين تكون الجهات المعنية بمتابعة الالتزام بالمعايير أكثر تحفظاً بشكل بعدي، وحيث أن دول العالم تختلف من حيث مدى استقلالية التنظيم المحاسبي فيها ودرجة التدخل الحكومي تختلف أيضاً مستويات التحفظ بين الدول وفقاً لتأثير العوامل السياسية والنظامية وخاصة التدخل الحكومي في وضع المعايير المحاسبية (Tsang, 2007:9).

فمستوى التحفظ في الدول التي تتولى فيها الحكومة وضع المعايير المحاسبية مثل فرنسا وألمانيا واليابان يقل فيها عن تلك الدول التي يتولى فيها القطاع الخاص وضع المعايير المحاسبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا (Ball, 2000:51). بالإضافة إلى ذلك فإن قوائم الشركات في الدول التي تتمتع بنظم قانونية وقضائية قوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تتمتع بمستوى أكبر من التحفظ مقارنة مع القوائم المالية للشركات في الدول التي يوجد لديها نظم قانونية وقضائية ضعيفة مثل الأرجنتين وبلغاريا وشيلي (Bushman et al., 2006:107).

كما أن طبيعة الصناعة أو القطاع قد تؤثر كأحد العوامل المؤسسية التي تعمل فيه الشركة داخل البلد الواحد على مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، فقد وجد (Kwon et al., 2006:143) أن قوائم الشركات التي تعمل في صناعات عالية التكنولوجيا كالاتصالات والحاسبات أكثر تحفظاً بالمقارنة بقوائم الشركات التي تعمل في صناعات منخفضة التكنولوجيا بسبب تمتع شركات التكنولوجيا العالية بفرص أكثر للنمو وازدياد المخاطر الناتجة عن أسعار الأسهم الأكثر تقلباً، والتي تجعل تلك الشركات أكثر عرضة للدعاوى القضائية المرفوعة من قبل المساهمين، وقد أكد على ذلك (Srivastava & Tse, 2007:50) أن التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات الأمريكية قد زاد بشكل مستمر خلال فترة من الزمن، وهذه الزيادة قد ظهرت بدرجة أكبر في قوائم الشركات التي تعمل في صناعات عالية التكنولوجيا.

من خلال ما سبق يتبين أن التنظيمات المهنية تعد نوعاً من التدخل الخارجي، لاسيما بشأن تطبيق بعض السياسات المحاسبية لضمان شكلاً من أشكال توحيد الممارسات المحاسبية على مستوى المجتمع، فالتدخل قد يتم من جهات مهنية سواء كانت حكومية أو غير حكومية، أو جهات مهنية ذات طابع حكومي، ولعل هذا النوع من التدخل قد يؤثر على مستوى التحفظ الذي تمارسه الشركات.

#### 2.1.6.5 العوامل السياسية (Political explanation):

يوضح هذا التفسير أن الشركات قد تستخدم التحفظ المحاسبي بغرض تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، فمستوى التكاليف السياسية التي يمكن أن تتحملها الشركة يمكن أن يزيد بناء على بعض الأرقام المحاسبية. فالأرباح على سبيل المثال إذا كانت كبيرة يمكن أن ترسل رسائل لرجال السياسة والجهات الرقابية عن الشركة نحو مزيد من الاهتمام والتركيز على هذه الشركات. ويظهر هذا التفسير بشكل كبير في الشركات كبيرة الحجم والشركات ذات الأرباح غير العادية والشركات ذات الطبيعة الاحتكارية، حيث يحتمل أن تتبع مثل هذه الشركات سياسات محاسبية أكثر تحفظاً بهدف تخفيض تعرضها للتكاليف السياسية (Bushman & Piotroski, 2006:119).

من خلال ما سبق يتبين أن التحفظ المحاسبي يتأثر بعدد من الدوافع والمبررات التي أدت لتطور التحفظ المحاسبي كالعوامل التنظيمية والسياسية والضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على عناصر الأصول والإيرادات بالتخفيض والتأثير على عناصر الخصوم والمصروفات بالزيادة، ومن ثم التأثير بالسالب على حقوق الملكية (أو صافي الأصول).

## المبحث الثاني:

### مقاييس التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

#### 2.2.1 تمهيد:

يعتبر التحفظ المحاسبي عرف محاسبي وأحد القيود أو المحددات المحاسبية الخاصة بالتقرير المالية، والذي نشأ كأداة محاسبية احترازية لمواجهة حالة التشكك أو عدم التأكد والتي غالباً ما تحيط بالبيئة المالية، حيث يعني التحفظ أنك إذا كنت في حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذي يكون احتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن (كيسو، ويجانت، 2009:90).

وفي هذا الإطار، بالرغم من الجدل الذي يثيره التحفظ المحاسبي بين مؤيد ومعارض، إلا أنه يبقى أحد المفاهيم والعناصر الأساسية المحددة لخصائص التقارير المالية. ولهذا الأمر أهميته الخاصة في ظل تطورات بحثية وفكرية أفضت إلى قياس هذه الخاصية في إطار العملية البحثية المحاسبية المعاصرة في أسواق المال، إذ تعددت المقاييس التي قدمت للتحفظ المحاسبي، كما تعددت المجالات التي استخدمت فيها هذه المقاييس لبيان وتوضيح أثر هذا التحفظ ومسبباته، ودوره في تحديد منفعة التقارير المالية واستخداماتها الضريبية والتعاقدية والتنظيمية وغيرها (يوسف، 2012:237).

وقد تعرضت الدراسة للمقاييس التي استخدمها الباحثون لقياس التحفظ المحاسبي، حيث ركزت على ثلاثة أوجه وهي المقاييس التي تعتمد على العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، والمقاييس التي تعتمد على قيم صافي الأصول، والمقاييس التي تعتمد على العلاقة بين الاستحقاقات والأرباح.

#### 2.2.2 مقاييس التحفظ المحاسبي:

استخدم الباحثون عدة مقاييس أو نماذج لقياس التحفظ المحاسبي تعتمد على قياس أثر الاعتراف غير المتماثل بالأرباح والخسائر على الأرقام المحاسبية (Ball et al., 2013:763). وقد ركزت معظم الدراسات السابقة على ثلاثة أرقام محاسبية هي صافي الأصول والأرباح وحسابات الاستحقاق (عبد المجيد، 2013:148).

وبالرغم من وجود طرق عديدة لقياس التحفظ المحاسبي، تظل هناك خمسة مقاييس أكثر شيوعاً واستخداماً في الأدب المحاسبي، وهي:

##### 2.2.2.1 نموذج التوقيت غير المتماثل في قياس الربح (AT):

(Asymmetric Timeliness Measure)

يركز هذا النموذج على بيان آثار أن الربح سوف يعكس الأنباء السيئة بصورة أسرع من الأنباء الجيدة، والذي يعرّف التوقيت غير المتماثل للأرباح، وكان (Basu, 1997) أول من ربط التوقيت غير المتماثل بالتحفظ المحاسبي، وذلك حسب النموذج التالي (Khan et al., 2009:138):

$$\frac{Eps_{it}}{p_{it}} = a_0 + a_1 DR_{it} + B_0 R_{it} + B_1 R_{it} DR_{it} + E_{it}$$

حيث:

$Eps_{it}$ : ربحية سهم الشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$p_{it}$ : سعر افتتاح سوق الأوراق المالية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$R_{it}$ : عائد السهم في سوق الأوراق المالية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$DR_{it}$ : متغير وهمي = 1 إذا كان العائد للسهم في سوق الأوراق المالية سلبياً ويساوي صفر إذا كان غير سالباً.

وحدد البعض نقاط القوة في هذا المقياس في أنه الأكثر تطبيقاً على نطاق واسع، وكان لمدة تسعة سنوات هو المقياس الوحيد في أدبيات المحاسبة المستخدمة في قياس التحفظ في التوقيت غير المتماثل للأرباح، كما أن العديد من الأوراق البحثية عند استخدامه أسفرت عن نتائج تتوافق مع توقعاتهم البحثية النظرية، كما أنه قد تم استخدامه في الدراسات المقارنة على النطاق الدولي، بينما تمثلت الانتقادات الموجهة لهذا المقياس في أنه يعطي أداء ضعيف عند استخدامه في الأبحاث التي تستخدم سلسلة زمنية طويلة نسبياً، كما أنه لا يعمل بشكل جيد إذا كانت المعلومات غير مجمعة بشكل جيد، حيث لا يعمل بطريقة اقتصادية، كما تبين وجود مشكلة التزامن في العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (جابر، 2012:272).

### 2.2.2.2 نموذج الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي (AACF):

(Asymmetric Accrual to cash-flow measure)

قام كل من (Ball and Shivakumar, 2006:214) بتطوير مقياس لأغراض تقدير درجات (مستويات) التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة، حيث يعتبر أن مقياس (Basu) غير ملائم للشركات الخاصة نظراً لعدم وجود بيانات متاحة لأسعار أسهم تلك الشركات، وقدّم نموذج يعتمد على الانحدار:

$$ACC_{it} = B_0 + B_1 DCFO_{it} + B_2 CFO_{it} + B_3 CFO_{it} + \sum_{it}$$

حيث:

$ACC_{it}$ : المستحقات التشغيلية وتقاس كالتالي: [التغير في المخزون + التغير في المدينون + التغير في الأصول المتداولة الأخرى - التغير في الدائون - التغير في الأصول الأخرى المتداولة - الاستهلاك].

$DCFO_{it}$ : متغير وهمي ويساوي صفر إذا كان  $CFO_{it} \leq$  صفر، ويساوي واحد إذا كان  $CFO_{it} >$  صفر.

$CFO_{it}$ : التدفق النقدي التشغيلي في الفترة  $t$ .

يلاحظ أن نموذجي (Basu, 1997) ونموذج (Ball & Shivakumar, 2005) بهما درجة عالية من التشابه، حيث يستخدمان عدم التماثل الزمني، ويتم اشتقاقهما من هيكلين متشابهين، وكلاهما يقوم بعمل علاقة انحدار للأرباح باستخدام الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، وكلاهما يركز على التحليل (Cross Sectional)، ولكنهما يختلفان في مؤشر قياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، أما السيئة، حيث استخدم (Basu, 1997) عائد السهم كبديل لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة، أما

(Ball & Shivakumar, 2005) فقد استخدم التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لقياس الأخبار الجيدة والأخبار السيئة.

### 2.2.2.3 نموذج نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (MTB) (Market-to-Book Ratio)

أو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) (Book-to-Market Ratio):

تقوم الفكرة الأساسية لاستخدام (MTB) أو (BTM) كمقياس للحفاظ المحاسبي هو أن التحفظ المحاسبي يميل إلى تقليل القيمة الدفترية الصافية كنسبة من القيمة الاقتصادية الحقيقية، وعلى ذلك فإن ارتفاع نسبة (MTB) يشير إلى درجة أعلى من التحفظ المحاسبي، وذلك على النحو التالي (Beaver & Ryan, 2005:269):

$$BTM_{it} = a_t + a_i + \sum_{j=0}^6 B_j ROE_{i,t-j} + \sum_{it}$$

حيث:

$BTM_{it}$ : نسبة القيمة الدفترية للقيمة السوقية للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$a_t$ : الاختلاف في BTM المشتركة لشركات العينة من سنة إلى أخرى.

$a_i$ : المكونات الأساسية لـ BTM للشركة  $i$ .

$ROE_{i,t-j}$ : العائد على حق الملكية لكل شركة في السنوات السابقة للسنة  $t$ .

$B_j$ : معاملات الانحدار للعائد على حق الملكية.

ويتميز هذا النموذج أنه يمكنه قياس التحفظ المحاسبي في شركة محددة لعام واحد أو وفقاً لسلسلة زمنية (Time Series)، ولكن يعاب عليه أنه قد يحتوي على تحيز لأعلى بسبب وجود العوائد الاقتصادية في معظم الشركات.

### 2.2.2.4 نموذج قياس الاستحقاقات السالبة (NA)

(Negative accruals measure)

قام كل من (Givoly and Hayn, 2000:301) باقتراح مقياس للحفاظ يركز على المستحقات غير التشغيلية كمجموعة فرعية من القيمة الدفترية للشركة، ويتم حساب المستحقات غير التشغيلية عن طريق طرح المستحقات التشغيلية من إجمالي المستحقات، وتحسب إجمالي المستحقات عن طريق طرح صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية من صافي الربح قبل الإهلاك، وتحسب المستحقات التشغيلية باستخدام مدخل الميزانية وبطريقة مشابهة لاحتساب المستحقات التشغيلية كالاتي:

$$Na = TACC - OPACC$$

حيث:

$TACC$ : إجمالي المستحقات، وتحسب كالاتي: صافي الربح قبل الإهلاك - التدفقات النقدية من التشغيل.

$OPACC$ : المستحقات التشغيلية، وتحسب كالاتي: [التغير في المخزون + التغير في المدينون + التغير في

الأصول المتداولة الأخرى - التغير في الدائون - التغير في الخصوم المتداولة الأخرى].

ويعتبر الأساس المنطقي وراء استخدام المستحقات السالبة كمقياس للتحفظ هو أن التحفظ المحاسبي يستخدم آلية الاستحقاق كإجراء لتأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية، وتسريع الاعتراف بالخسائر الاقتصادية من خلال عملية تأخير الأرباح وتسريع الخسائر. ويتميز هذا النموذج أن مقياس محدد للتحفظ يمكن تطبيقه على شركة محددة، وسهل التطبيق حيث لا يتطلب بيانات كثيرة لاستخدامه، ولا يعتمد على بيانات سوقية حيث يمكن تطبيقه على الشركات الخاصة غير المسجلة في البورصة، ولكن يوجه للنموذج بعض الانتقادات حيث يتطلب قياس الاستحقاق المتجمع لعدد من السنوات بداية من سنة أساس معينة، وهنا تظهر مشكلة اختيار سنة الأساس، كما أن الإهلاك يعتبر أحد العناصر الأساسية عند المحاسبة عن الاستحقاق ولكن يتم تجاهله في هذا النموذج.

### 2.2.2.5 نموذج قياس الاحتياطات السرية (HR):

#### (Hidden Reserves Measure)

يرى (Penman and Zhang, 2002) أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يساهم في تكوين احتياطات سرية، حيث يمكن استخدام المبلغ المكون نتيجة الاحتياطات السرية في قياس درجة التحفظ. ويمكن القول بأن القيمة المرتفعة للاحتياطات السرية تعني درجة عالية من التحفظ في القوائم المالية. وتوجد طريقتان لقياس الاحتياطات السرية:

أ- الأولى: تم اقتراحها عن طريق (Ahmed et al., 2000:271) وتستخدم نسبتين:

- نسبة البحوث والتطوير: المبيعات.

- نسبة مصاريف الإعلان: المبيعات.

كأسئلة للاحتياطات السرية.

ب- الثانية: وهي الأكثر شيوعاً واستخداماً تم اقتراحها بواسطة (Penman and Zhang, 2002:247)، وذلك على النحو التالي:

$$C_{it} = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

حيث:

$ER_{it}$ : تشير إلى الاحتياطات السرية المكونة عن طريق إتباع التحفظ المحاسبي، و (i) تشير إلى الشركة، (t) تشير إلى تاريخ المركز المالي.

$NOA_{it}$ : هي صافي الأصول التشغيلية، وتحسب كالاتي: القيمة الدفترية للأصول التشغيلية - الخصوم التشغيلية، وذلك باستثناء الأصول والمطلوبات المالية.

ويمكن حساب  $ER_{it}$  كالاتي:

$$ER_{it} = INV_{it}^{res} + RD_{it}^{res} + ADV_{it}^{res}$$

حيث:

$INV_{it}^{res}$ : احتياطي المخزون.

$RD_{it}^{res}$ : احتياطي البحوث والتطوير.

$ADV_{it}^{res}$ : الأصول الإعلانية والتسويقية.

وهناك العديد من المقاييس الأخرى لقياس التحفظ المحاسبي، ولكن المقاييس الخمسة السابقة هي المقاييس الشائعة الاستخدام في الدراسات الميدانية للتحفظ المحاسبي، على سبيل المثال اقترح (Easton & Pae, 2004) مؤشر أو مقياس بسيط للتحفظ المحاسبي يعتمد على التغير في الاستثمارات النقدية كمؤشر على التحفظ المحاسبي في تسجيل الأصول ذات القيمة الحالية الموجبة والتغير في صافي الأصول التشغيلية كمؤشر على التحفظ في تسجيل الأصول التشغيلية، وقد جاءت النتائج لتؤكد أن التحفظ الذي يرجع إلى الاستثمارات النقدية له أثر قوي على عائد الشركة زيادة على أثر الأرباح المحاسبية (كساب، 2011:320).

من خلال ما سبق يتبين أن هناك العديد من المقاييس التي استخدمت لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية في الأسواق المالية، وبناء عليه حاولت الدراسة الحالية استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) لفحص مستوى التحفظ المحاسبي.

### 2.2.3 سياسة التحفظ المحاسبي وعلاقتها بالمبادئ والمعايير المحاسبية:

تعرض التحفظ المحاسبي كأحد مبادئ النظرية المحاسبية لانتقادات عديدة، وكان مثار جدل بين المحاسبين من حيث كونه يتعارض مع بعض المبادئ المحاسبية الأخرى، حيث أن التشدد في تطبيق هذه السياسة يؤدي إلى إعداد تقارير مضللة، وبالتالي يؤثر على جميع الطوائف المستخدمة للقوائم المالية. ولاشك أن مبدأ التحفظ المحاسبي يتأثر بفرض الاستمرار وما يتعلق به من ضرورة تقسيم حياة المشروع إلى فترات دورية يحدد في نهايتها نتيجة حركة الأموال من ربح أو خسارة، فلولا وجود لما تم التعرض إلى أهمية أخذ الأعباء والتكاليف والخسائر المتوقعة في الحسبان، ولما تم التعرض لمشكلة من مشاكل الاختيار، وبالتالي يتعارض التحفظ المحاسبي مع المبادئ المحاسبية الأخرى كالتالي (رزق، 2008: 8-9):

1- مبدأ الإفصاح والشمول: تتعارض سياسة التحفظ المحاسبي مع مبدأ الإفصاح والشمول لكونها تخفي جزء من أصول المشروع، وأن إخفاء جزء من الربح يعني أن الحسابات الختامية لا تعبر تعبيراً سليماً وصادقاً عن نتيجة النشاط.



2- **مبدأ الثبات:** يؤدي التحفظ إلى تشويه المقارنات، وذلك على سبيل المثال عند تقويم المخزون بسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل، فقد يَقوم المخزون مرة بسعر التكلفة ومرة أخرى بسعر السوق، فهذا يتنافى مع مبدأ الثبات.

3- **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** يخل التحفظ أيضاً بمبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات لكل فترة مالية، والاعتراف بخسائر أو أعباء الفترات المستقبلية في قائمة الدخل الحالية سيؤدي إلى ظهور الأرباح الحالية والمستقبلية بشكل مغاير للحقيقة، فهو يؤدي إلى مقابلة الإيرادات الحالية بالأعباء المتوقعة للفترات القادمة.

4- **مبدأ الدورية:** يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تخفيض الأرباح في الفترة الحالية في غير صالح المستثمرين الحاليين، ولصالح المستثمرين في الفترات المستقبلية.

5- **موضوعية النتائج أو المعلومات المحاسبية:** يبعد التحفظ المحاسبي النتائج أو المعلومات المحاسبية عن الواقع الذي يجب أن تعبر عنه، مما قد يؤدي إلى انخفاض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية أو التقرير المالي بشكل عام.

ويتفق التحفظ المحاسبي مع فرض الاستمرارية، حيث يظهر حيث يظهر التحفظ من خلال هذا الفرض، وذلك لأن هذا المبدأ يدعونا بالضرورة إلى أن نضع في الاعتبار مستقبل المنشأة، فنجنبه قدر الإمكان التعرض لاحتمالات الخسائر، أي يدعونا إلى الحيطة والحذر.

ويمكن بيان اهتمام معايير المحاسبة الصادرة من عدة جهات من جهات وضع المعايير بالتحفظ المحاسبي على النحو التالي:

### 2.2.3.1 التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير التقارير المالية الدولية (IFRS):

يخلو الإطار المفاهيمي الذي يحكم إعداد هذه المعايير من نص صريح على التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية المرغوب توافرها عند إعداد التقارير المالية الدولية (IAS) من خلال استعراض الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 2010). وهذا على خلاف الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB, 1989) والذي كان يؤدي على أهمية وجود التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية (سلامة، 2012:556).

ويؤكد الباحثون أن هناك العديد من المعالجات المحاسبية في صلب معايير المحاسبة الدولية (IAS)، ومعايير التقارير الدولية (IFRS) مازالت تتمسك بالتحفظ المحاسبي، والجدول التالي يوضح أهم المعالجات المحاسبية للتحفظ المحاسبي التي تطرقت لها المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقارير الدولية (IFRS)، كما يتضح بالجدول رقم (2).

## جدول رقم (2):

### المعالجات المحاسبية للتحفظ المحاسبي التي تطرقت لها المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقارير الدولية (IFRS)

م.	المعيار	النص
1.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم (12)، الفقرة رقم (9)، والفقرة رقم (28) وما بعدها.	يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.
2.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم (36).	الاعتراف والقياس المحاسبي لخسائر انخفاض (اضمحلال) قيمة الأصول.
3.	معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) رقم (5).	قياس الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة الدفترية أو القيمة العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع (أيهما أقل).
4.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم (37).	الاعتراف بالمخصصات.
5.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم (17).	عدم الاعتراف بالمكاسب الناتجة عن عمليات البيع ثم إعادة الاستئجار ضمن إيرادات الفترة، ولكن يتم تأجيلها واستفادها.
6.	المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم (38).	الاعتراف الفوري بنفقات البحوث كمصروف إيرادي، وإتباع طرق الإهلاك المعجل.
7.	المعيار الدولي رقم (18)، الفقرة (22) وما بعدها.	قياس قيمة الإيراد على أساس القيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للمنشأة.

المصدر: (سلامة، 2012: 557-558)

### 2.2.3.2 التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية (GAAP):

يعد التحفظ المحاسبي وفقاً لـ (GAAP) نوعاً من القيود التي تحكم عملية اختيار السياسة المحاسبية، وإذا تبين للمحاسب أن هناك بديلين مقبولين للتقرير المالي عن عنصر معين، في هذه الحالة فإن المحاسب وفقاً للتحفظ سوف يختار البديل الذي ينتج عنه دخل أقل وأقل قيمة للأصول، حيث يعد التحفظ المحاسبي من المبادئ المحاسبية الأساسية، والذي يؤدي إلى الاعتراف والقياس عن الخسائر المحتملة، وعدم الاعتراف والقياس عن الأرباح المحتملة. أيضاً يخلو الإطار المفاهيمي

الجديد المقترح من جانب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في قائمة المفاهيم (SFAC8) - كما سبقت الإشارة - من الإشارة بشكل صريح إلى التحفظ المحاسبي. كما أن الشركات التي تم إعداد قوائمها المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالية بالمقارنة مع الشركات الملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS) (Ndebizu and Sanchez, 2006:158).

### 2.2.3.3 التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في أعقاب صدور قانون (Sarbanes-Oxley Act)

تناولت العديد من الدراسات بالنقد والتحليل طبيعة واتجاه التغير في السلطة التقديرية المتاحة لإدارة المنشأة عند إعداد التقارير المالية في أعقاب صدور قانون (Sarbanes-Oxley)، ووجد أن هناك زيادة في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بعد تطبيق قانون (Sarbanes-Oxley) كنتيجة لتلبية متطلبات (SEC)، والتي تقضي بإلزام الرؤساء التنفيذيين للشركات والمديرين باعتماد القوائم المالية، كما وجد أنه في أعقاب تطبيق قانون (Sarbanes-Oxley) فإن سرعة استجابة الأرباح للأخبار غير السارة أسرع من استجابة الأرباح للأخبار السارة، وتؤكد الدراسات أن قانون (Sarbanes-Oxley) ومتطلبات (SEC) قد غيرت سلوك الإدارة عند إعداد التقارير المالية لجعله أكثر تحفظاً (Labo et al., 2006:64).

### 2.2.3.4 التحفظ المحاسبي في ظل تطبيق المعيار البريطاني (SSAP/2):

ووفقاً للمعيار البريطاني (SSAP/2): أن الغرض من هذا المعيار هو المساعدة على فهم وتفسير القوائم المالية، وذلك من خلال التشجيع على إحداث تحسين في جودة ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، فينص هذا المعيار على ضرورة الإفصاح عن كافة السياسات المحاسبية المتبعة والهامة، والتي تكون ضرورية لإعطاء وجهات نظر صادقة وعادلة، ويفترض هذا المعيار أن القوائم المالية يتم إعدادها طبقاً لأربعة مفاهيم محاسبية، وهي (رزق، 2008:29): استمرارية المشروع، الاستحقاق، الاتساق، والتحفظ المحاسبي. وإذا لم يتبع مفهوم منها فإنه يجب تقديم تفسير لذلك.

من خلال ما سبق يتبين أن الالتزام بممارسة التحفظ المحاسبي وفق المعايير الدولية تعد أحد الاعتبارات الهامة والمؤثرة، والتي يتعين الاسترشاد بها عند الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية، وهذه الصفة تعد بمثابة أحد القيود التي تحد من حالة التسارع والتدافع نحو الممارسات المحاسبية الخاطئة. حيث أن للتحفظ تأثير كبير عند إعداد القوائم المالية، وتقوم الإدارة باتخاذ العديد من القرارات التي قد تؤثر على المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها الأطراف المعنية.

## 2.2.4 العلاقة بين التحفظ المحاسبي والحاكمة المؤسسية:

تعتبر الحاكمة المؤسسية من العوامل التي تؤثر في درجة التحفظ المحاسبي، فوجود نظام حاكمة جيد وملزم يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري، وعلى ذلك يمكن القول أن مركز اهتمام الحاكمة المؤسسية هو سلوك الإدارة في الشركة، والذي يحاول تخفيض مستوى تجذر الإدارة في التلاعب بإدارة الأرباح والبعد عن التحفظ المحاسبي.

وترتبط الحاكمة المؤسسية إيجابياً بالتحفظ المحاسبي، فكلما زادت فعالية آليات الحاكمة كلما زاد الطلب على تطبيق مستوى عالٍ من التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين آليات الحاكمة والتحفظ المحاسبي دراسة (Ahmed & Duellman, 2007)، حيث تم دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص مجلس الإدارة (كأحد آليات الحاكمة الداخلية)، وفي تلك الدراسة تم استخدام ثلاثة مقاييس للتحفظ المحاسبي (حجم الاستحقاق المحاسبي، نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، مقياس استجابة السوق والأرباح)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة الداخليين (المتنفيذيين) في مجلس الإدارة وبين التحفظ المحاسبي، كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين في أسهم الشركة وبين التحفظ المحاسبي.

إن العلاقة بين الحاكمة المؤسسية والتحفظ المحاسبي تتبع من أهمية دور كل منهما في التعاقدات التي تبرمها المنشأة، وذلك بالنظر إلى أن الشركات تتكون من سلسلة من القرارات والتعاقدات المرتبطة بمزاولة المنشأة لأنشطتها، والتي يتم إيرامها لتخفيف حدة مشاكل الوكالة والمتعلقة بالفصل بين الملكية والرقابة داخل المنشأة، ومن الممكن القول أن واحد من أهم الأمثلة على هذه العقود هو عقد بين حملة الأسهم والمجموعة التي تدير الشركة (إدارة الشركة) باعتبار أن مجموعة الإدارة هو الوكلاء عن الملاك وحملة الأسهم، وقد تم توظيفهم للعمل على إدارة الشركة نيابة عن هؤلاء الملاك، ونظراً لأن مجموعة الإدارة والمديرين قد تعمل على تعظيم ثروتهم الخاصة بدلاً من ثروة المساهمين، فقد تم وضع مجموعة من الآليات التي تساعد على التخفيف من هذه المشكلة، حيث تعتبر الحاكمة المؤسسية من إحدى الوسائل التي تتكامل مع التحفظ المحاسبي وتضمن تطبيقه على العمليات التعاقدية للمنشأة وكذلك التقارير والقوائم المالية، وذلك للتعامل مع كافة مشاكل الوكالة، وكذلك الرقابة على تصرفات الإدارة ومنعها من التلاعب في مصداقية الأرقام والتقارير المالية (شاهين، 2011:448).

ويشير (الرشيدي، 2011:26) إلى أن بعض الدراسات اتجهت إلى اختبار مدى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي قبل وبعد صدور قانون (Sarbanes-Oxley)، حيث توصلت تلك الدراسات إلى ارتفاع مستوى التحفظ بعد تطبيق هذا القانون مقارنة بالفترة السابقة لتطبيقه.

ولتحقيق مستوى جيد من درجة التحفظ المحاسبي بفعل الحاكمية المؤسسية قام الاتحاد القومي لمدير الشركات ومؤسسة (Ernest & Young) بوضع الوصايا العشر لمساعدة مجالس إدارة الشركات المختلفة على تحسين ممارستها للحاكمة المؤسسية وفقاً لما تحتاج إليه كل شركة بحسب الظروف البيئية والاقتصادية المحيطة بها، وهي (National Association, Ernest & Young, 2002:3):

- 1- التفكير الجدي في إضافة أشخاص خارجيين مستقلين بهدف ملء الفجوات في الخبرة، ولتأكيد وضمان إشراف أكثر استقلالاً ونزاهة من حيث اتخاذ القرارات من قبل مجلس الإدارة.
- 2- التفكير الجدي في جميع مراحل تطور الشركات، وذلك بإنشاء لجنة دائمة للمراجعة أو القيام بإنشاء لجنة دائمة لتحديد الرواتب والترشيحات.
- 3- الضرورة الملحة للموازنة ما بين التركيز على التخطيط الإستراتيجي والإشراف القوي على النواحي الرئيسية في الشركة، على سبيل المثال إدارة المخاطر والموارد البشرية.
- 4- وضع آليات متقنة يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التي يحتاج إليها مجلس الإدارة، والتأكيد الفعلي من حصول المجلس عليها.
- 5- عند البحث الفعلي عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة يجب القيام بالسعي إلى ضم مرشحين من ذوي الكفاءة والنزاهة والخبرة في الصناعة.
- 6- يجب القيام بوضع إرشادات لعمل مجالس إدارة الشركات مع التأكد من قيام أعضاء مجالس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل في المجالس.
- 7- زيادة درجة أداء مجلس الإدارة عن طريق زيادة عدد الاجتماعات والوقت المخصص لإعداد الاجتماعات.
- 8- التركيز الفعلي على المعلومات الخاصة بالشركة مع التركيز في نفس الوقت على هياكل وآليات عمل مجلس الإدارة.
- 9- التفكير الجدي في تحديد مستوى معين كحد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من أسهم الشركات، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من التوافق بين مصالحهم ومصالح الشركة وأصحابها.
- 10- عند إتباع الوصايا السابقة يجب أخذ الحيطة وقدر من الحساسية بشكل يتناسب مع مستوى نضوج الشركة، والبحث الدائم عن الحلول الأفضل لملاءمة لمراحل الحياة التي بلغتها الشركة. من خلال ما سبق يتبين أنه في ظل المسؤولية الملقاة على الإدارة التنفيذية، والوصايا العشر السابقة أن تقوم بإتباع سياسات متحفظة في إعداد القوائم المالية لمواجهة تكاليف النزاعات والتقاضى، ويتوقع أيضاً أن الشركات التي لا يوجد بها غش في التقارير المنشورة هي تلك التي يتكون مجلس إدارتها من أعضاء غير تنفيذيين، ويتوقع زيادة درجة التحفظ المحاسبي بعد تطبيق القواعد التنفيذية للحاكمة والالتزام بها.

## 2.2.5 العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة الإفصاح:

بالرغم من تعدد أهداف التقارير المالية المنشورة إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو توفير معلومات محاسبية ملائمة لإمكانية اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ولخدمة فئة المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وقد أوضحت توصية المفاهيم رقم (2) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن ملائمة المعلومات المحاسبية المنشورة تعني أن تكون لهذه المعلومات قيمة تنبؤية وقيمة تقويمية تصحيحية، وأن تم توفيرها في توقيت ملائم (FASB, SFAC No.2, 1980).

ويعد التحفظ المحاسبية من خصائص المعلومات المحاسبية التي يجب توافرها في القوائم المالية، والذي يعد أيضاً من المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، حيث ساد التحفظ المحاسبي في الممارسة العملية، إذ بلغ اهتمام المحاسبين به إلى درجة أنه أصبح حجر الزاوية في الممارسة العملية (عوض، 2010:2).

وقد ناقشت العديد من الدراسات علاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث افترضت بعض الدراسات أن الزيادة في التحفظ المحاسبي خلال الوقت يعتبر أحد الأسباب الذي يمكن ملاحظته لتخفيض القيمة الملائمة، كما أن كلاً من الأكاديميين والممارسين عبروا عن وجهات نظر مختلفة حول دور التحفظ المحاسبي في تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، حيث أشار بعض الممارسين إلى أن الممارسات مثل معالجات نفقات البحث والتطوير يعتبر نوعاً من التحفظ.

وتتضح مدى أهمية الثقة في المعلومة المحاسبية عند الربط بين الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انهيار للعديد من الشركات الأمريكية وممارسات المحاسبة الإبداعية التي مارسها مديرو تلك الشركات في إدارة الأرباح والتي نتج عنها العديد من المعلومات المحاسبية المضللة، مما أفقد الثقة في المعلومة المحاسبية التي يتم الحصول عليها من التقارير المالية، بل والأكثر من ذلك إلى فقد الثقة في التقارير المالية ككل، الأمر الذي دفع إلى العمل على زيادة درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للتغلب على الممارسات والتجاوزات المحاسبية (الشرقاوي، 2012:1086).

من خلال ما سبق يتبين أن هناك العديد من المنافع للتحفظ المحاسبي التي تشمل تقديم معلومات يمكن أن تعتمد عليها الأسواق المالية، فإذا كانت المعلومات غير دقيقة بدرجة كافية تكون غير جديرة بالاعتماد والموثوقية، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تخفيض القيمة الملائمة للمعلومات، ولذلك فملائمة المعلومات يمكن أن يكون لها ارتباط إيجابي بالتحفظ، ذلك أن زيادة التحفظ المحاسبي مرتبط بانخفاض القيمة الملائمة للمعلومات.

## **الفصل الثالث:**

### **الحاكمة المؤسسية**

يتناول هذا الفصل التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف الحاكمة المؤسسية، كذلك التعرف على مبادئ الحاكمة المؤسسية، والأطراف المؤثرة في تطبيقها، والمظاهر السلبية لغياب الحاكمة، وأيضاً التعرف على نطاق تطبيق الحاكمة المؤسسية في فلسطين، وعلاقة الحاكمة بجودة الإفصاح عن البيانات المالية من خلال المبحثين التاليين:

**3.1 المبحث الأول: مبادئ وآليات الحاكمة المؤسسية**

**3.2 المبحث الثاني: الحاكمة المؤسسية في الجهاز**

**المصرفي الفلسطيني**

## المبحث الأول:

### مبادئ وآليات الحاكمية المؤسسية

#### 3.1.1 تمهيد:

بالرغم من الاستعمال الحديث لمصطلح الحاكمية إلا أن ظهوره يعود لزمان بعيد، فالأساس النظري والتاريخي للحاكمة يرجع أولاً لنظرية الوكالة التي يعود ظهورها أولاً للأمريكيين (Berls & Means) سنة (1932) اللذين لاحظوا أن هناك فصلاً بين ملكية رأس المال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات، وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة (العبدلي، 2012:16).

وقد كان لسقوط كبرى الشركات العالمية في بداية القرن الحالي وعلى رأسها شركة (Enron)، و (Worldcom)، ولشركات أخرى مثل (Arthur Anderson) وشركة اتصالات (Adelphia communication) أكبر الأثر لإتباع طريق الحاكمية المؤسسية. ويرى المنتبع لتاريخ الحاكمية وبالذات الولايات المتحدة أن إفلاس الشركات الكبرى والفضائح المالية التي ظهرت كما حصل بشركة (Lockheed) عام (1977) كانت بمنزلة إرهابيات دفعت لصدور قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في 1977/12/09م، ثم صدر في عام (2002) قانون (Sarbanes- Oxley Act) في الولايات المتحدة، وتضمنت نصوصه تعزيز المساءلة القانونية لأعضاء مجلس الإدارة عن المخالفات التي يرتكبونها، وضرورة استقلال لجان المراجعة والتدقيق، وأسهم القانون في تغليظ العقوبات عند التلاعب بالتقارير المالية، وجعل من إصدار السندات بطريق الاحتيال أو تزوير الميزانية جريمة فيدرالية تصل عقوبتها الحبس من (20-25) سنة (عباينة، 2012:322).

وقد قدما الأمريكيين الحائزين على جائزة نوبل للاقتصاد (Jansen & Meckling) سنة (1976) النظرية الشهيرة (أن نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص "رئيسي Principle" صاحب رأس المال لخدمات شخص آخر "عامل Agent" لكي يقوم بالنيابة عنه ببعض المهمات، وهذه المهمة "العلاقة" تستوجب نيابته في السلطة لإنجاز بعض الخدمات، ومن ثم يخوله صلاحيات اتخاذ القرارات لصالح الأصل، وذلك من خلال علاقات تعاقدية)، وبالتالي فإن نظرية الوكالة أثارت مسألة مهمة تتعلق بالفصل بين ملكية رأس المال التي تعود للمساهمين ومهمة اتخاذ القرار والإدارة الموكلة للمديرين الذين تربطهم بالشركة عقود تفرض عليهم العمل لصالح المساهمين من أجل زيادة ثروتهم وخلق القيمة مقابل أجور يتقاضونها، غير أنه حسب فرضيات النظرية فإن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية، وكذلك الأهداف بين المديرين والمساهمين تؤدي إلى خلق صراع منفعة في البداية بين هذين الطرفين لتتعداه فيما بعد لباقي الأطراف الأخرى (عبد الوهاب وشحاتة، 2007:15).

ويلجأ المديرون حسب هذه النظرية لوضع استراتيجيات تحميه وتحفظ له حقوقه عن طريق استغلال نفوذه، وكذلك شبكة العلاقات بالموردين والعملاء، وكذلك حجم المعلومات التي يستقبلها



المدير قبل غيره، وبذلك فهو يفضل تحقيق مصالحه وأهدافه الشخصية أولاً قبل مصالح المؤسسة خاصة الحفاظ على قيمته في سوق العمل لمواجهة هذا الانحراف الذي تعده النظرية إخلالاً بشروط العقد الذي يربط المدير بالشركة ويلجأ المساهمين لتعديل سلوك المدير السلبي، وللحفاظ على مصالحهم باتخاذ تدابير تقويمية رقابية عن طريق إنشاء نظام الحاكمية المؤسسية الذي يملك آليات وأدوات رقابية وإشرافية داخلية تعتمد على مجالس الإدارة، الرقابة التبادلية بين المديرين (رئيس، مرؤوس)، وكذلك الرقابة المباشرة للمساهمين (فاتح وعيشي، 2008:4).

وكان لقانون سارينس- أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act) دوراً كبيراً في مجال الحاكمية المؤسسية، بل إنه يوصف بأنه من أهم التشريعات التي دعمت الحاكمية، حيث فرض على الشركات المدرجة في البورصات الأمريكية ضرورة تطبيق مجموعة من قواعد الحاكمية المؤسسية، بما يضمن تنظيم عمل هذه الشركات نتيجة لإفلاس العديد من الشركات الكبرى (الجعدي، 2007:46).

وقد ارتبط ظهور مصطلح (الحاكمية المؤسسية) في الفقه الغربي ببعض الغموض فرضته حداثة المصطلح، إذ على الرغم من أن مضمون الحاكمية المؤسسية ترجع جذوره إلى أوائل القرن التاسع عشر في إطار نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا المصطلح لم يعرف في اللغة الانجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا خلال العقدین الآخرين، مع ملاحظة أنه يزال غائماً في السياق العربي، والتعبير عنه باللغة العربية هو تعبير قاصر؛ لأن كلمة حاكمية في حد ذاتها ليست اسماً ثابتاً أو معروفاً في اللغة العربية، وليس أدل على ذلك من الاختلاف الواضح بين مجمع اللغة العربية في القاهرة، ومجمع اللغة العربية في الأردن حول هذا المصطلح، ففي الوقت الذي أصدر فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة مصطلح "حوكمة الشركات"، فقد أصدر مجمع اللغة العربية في الأردن مصطلح "الحاكمية المؤسسية" بالقرار رقم (2004060) بتاريخ 2004/06/18م على أساس أنها المقابل الأنسب لمصطلح (Corporate Governance) (تلاحمة، 2012:16).

من خلال ما سبق فقد اعتمدت الدراسة الحالية مصطلح (الحاكمية المؤسسية)، علماً بأن الحاكمية والحوكمة كلتاهما كلمتان ومصطلحان جديدان لم يستعملا من قبل في اللغة العربية، وقد صدرت في العالم الغربي، وفي الولايات المتحدة على وجه التحديد في إطار حزمة من الأنظمة وليس نظاماً منفرداً، وتهدف كلها إلى ضبط العمليات في الشركة، وضبط سلوك الموظفين والصلاحيات، وتتوافر فيها شفافية كاملة، وتحمي حقوق المساهمين الصغار قبل الكبار.

كما يتبين من خلال ما سبق أن ظهور الحاكمية المؤسسية ارتبط بالعولمة والأزمات الاقتصادية والمالية، وفرضت نفسها بسرعة حتى أصبح مثار اهتمام الدوائر الأكاديمية والسياسية العالمية، بحيث أدت إلى تغيير إستراتيجية الاستثمار المتعارف عليها والقائمة على ارتفاع العائد كلما ارتفعت المخاطرة إلى إستراتيجية جديدة عرفت باسم التوجه إلى الجودة، والذي أدى بدوره إلى ظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية بشكل واضح.

### 3.1.2 مفهوم الحاكمية المؤسسية:

حاول عدد كبير من الأكاديميين والمحللين التوصل إلى تعريف محدد لمصطلح الحاكمية المؤسسية، وحتى على المستوى الإقليمي وعلى صعيد الشرق الأوسط يسعى الأكاديميون والمشرعون إلى التوصل إلى تعريف موحد باللغة العربية لمصطلح (Corporate Governance) يعكس المعنى المقصود به، إلا أن زيادة العولمة التي تشهدها الأسواق العالمية، واستحداث أدوات مالية جديدة بصفة مستمرة جعلت مجال حوكمة الشركات يتسع مع مرور الوقت، وتتزايد مشاكل توحيد تعريف المصطلح وتتباين كلما اختلف المستوى ومدى تطور السوق (صابر، 2011:20).

وحيث أنه لم يتم التوصل إلى مرادف متفق عليه في اللغة العربية لمصطلح (Governance)، كما أن اقتران هذا المصطلح مع كلمة (Corporate) أعطاه أكثر من معنى ومدلول، وفي هذا السياق يوجد خمسة عشر معنى في اللغة العربية لتفسير هذا المصطلح، وهي (حاكمة الشركة، حوكمة الشركة، حكمانية الشركة، التحكم المشترك، التحكم المؤسسي، الإدارة المجتمعة، ضبط الشركة، السيطرة على الشركة، المشاركة الحكومية، إدارة شؤون الشركة، الشركة الرشيدة، توجيه الشركة، الإدارة الحقة للشركة، الحكم الصالح للشركة، وأسلوب ممارسة سلطة الإدارة)، وعلى الرغم من هذا الاختلاف بين الكتاب إلا أن ثمة اتفاقاً فيما بينهم حول نشأته والغرض منه (الصالح، 2006:117).

ويعرف مجمع المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) الحاكمية المؤسسية بأنها عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة، ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في إنجاز أهداف وخطط قيمة للشركة، مع الأخذ بالاعتبار أن أداء أنشطة الحاكمية تكون مسؤولية أصحاب المصالح بالشركة لتحقيق فعالية الوكالة (IIA, 2003:5).

كما تعرفها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحاكمية المؤسسية بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الوحدات الاقتصادية والتحكم في أعمالها (Alamgir, 2007:3).

وتعرف الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء المنشآت وتخفيض المخاطر، وتنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح، مع التأكيد أن المنشآت يجب أن تُدار لصالح المساهمين، وأن الحاكمية المؤسسية مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المنشأة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المنشأة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين (كيرزان، 2013:94).

كما عرفت الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من الآليات التي تدار بها العلاقة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة، بما يضمن تحقيق العدالة والشفافية ومصالح مختلف تلك الأطراف (حمدان، 2014:66). كما عرفت الحاكمية المؤسسية بأنها الآلية التي تقدم ضماناً لممولي المنشأة

بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم فيها، كما تعد بأنها أحد حقول الاقتصاد الذي يُعنى في البحث عن الوسائل التي تحقق الكفاءة الإدارة أو تضمنها (حمدان وآخرون، 2012:153).

وعرفت أيضاً بأنها مدى نجاح المنظمة في المدى الطويل على حل المشكلات الناجمة عن فصل الملكية عن الإدارة، مما يتيح للشركة استقطاب رأس المال والعنصر البشري واستخدامها الاستخدام الأمثل من أجل إنتاج قيمة اقتصادية طويلة الأجل لمساهميها مع احترام مصالح الجهات الأخرى ذات الصلة والمجتمع كاملاً (اتحاد المصارف العربية، 2003:11).

ويرى بعض الباحثين بأن الحاكمية المؤسسية إنما هي مفهوم واسع يشتمل على عدة معانٍ بداخله يخدم كل منها هدفاً معيناً، حيث أشارت (Cattrysse, 2005:3) إلى أنه يمكن النظر إلى الحاكمية المؤسسية على أنها المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، وكذلك فهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليها، كما وتعتبر الحاكمية المؤسسية عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعني الحاكمية المؤسسية كذلك القيام بالأعمال بطريقة أفضل، مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية، وتشجيع التفكير على المدى الطويل، والتأكيد على مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، والتأكيد على أن الإدارة التنفيذية مراقبة بشكل يضمن قيامها بالأعمال.

ويعتبر تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم الحاكمية المؤسسية فقد عرفت على أنها النظام الذي تستخدمه المنشأة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة، ومن خلال ما سبق يتم التزود بالآلية التي يتم من خلالها تحديد أهداف المنظمة والوسائل التي تستخدم في تحقيق الأهداف والرقابة عليها (OECD, 2004).

وحسب نظرية الوكالة فُعُرفت على أنها تعاقد بين عدة أطراف وفيه المُوكَّلُ يُوكَّلُ أو يُفوضُ أطراف آخرين مُوكَّلين من أجل تنفيذ المهام، وبالتفويض تصبح لهم سلطة القرار فهي عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص المُوكَّل (شخصاً آخر) الوكيل من أجل القيام بأعمال باسمه، بما يؤدي إلى تفويض المُوكَّل جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل (Bedard & Graham, 2002:8).

ومحلياً تبنت مدونة "حوكمة الشركات في فلسطين" المعنى الواسع لحوكمة الشركات، الذي يعني على وجه الدقة: مجموعة القواعد والإجراءات التي بموجبها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية والصحية للشركة (اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، 2009:4).

أما "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين" الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية (PMA) فقد عزّف الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة المصرف بطريقة حسيّفة، بما يحقّق مصالح الأطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقّق الحفاظ على المصرف وتنميته (سلطة النقد الفلسطينية، 2014:6).

من خلال ما سبق يتبين أن الحاكمية هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كلاً من الانضباط والشفافية والعدالة، وهي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الشركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، بما يحقّق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل.

### 3.1.3 أهمية الحاكمية المؤسسية:

يعتبر نظام الحاكمية المؤسسية الجيد من الأمور العامة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والشفافية في المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، واحتفاظ المنشأة بسجل واضح للمساهمين، وأسلوب مضمون لتسجيل الملكية، كما أن نظام الحاكمية المؤسسية هام للمساهمين، سواء أكانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة أم خارجها (الشريف، 2009: 16-17).

كما يساعد نظام الحاكمية المؤسسية الجيد كذلك على حماية مصالح كل الأطراف المهمة بالتعامل مع الشركة، وينظم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يعمل على خفض مخاطر الشركة وعلى رفع قيمة أسهمها في السوق، كما وأن نظام الحاكمية المؤسسية الجيد يحسن من نوعية وكفاءة القيادة في الشركة ويحسن من جودة إنتاجها (الهيني، 2005:61)، كما تساعد الحاكمية المؤسسية الجيدة على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة، والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال، وتساعد في تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته (Cattrysse، 2005:8). كما تساهم الحاكمية المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع المستثمرين المحليين في الاستثمار بهذه الشركات، وتحريك رأس المال (عباينة، 2012:323).

وللحاكمية مزايا للقطاع المصرفي كونها تساهم في تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف، كما تجنب المصارف الانزلاق في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة في الاقتصاد، ودرءاً لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية (العياني، 2010: 23-24).

وللحاکمية أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف، وبالنسبة للمساهمين، على النحو الآتي:

أ- أهمية الحاکمية بالنسبة للمصارف (الداعور وعابد، 2013:261):

- 1- خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى.
- 2- تطبيق الحاکمية يساهم في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص.
- 3- تعتبر الحاکمية من شروط ومواصفات عمليات التصنيف، فالمصرف الذي يلتزم بالمعايير الدولية يمكن تصنيفه بسهولة، مما يعزز من ثقة المؤسسات المصرفية الدولية به وبأدائه.
- 4- لا يمكن تطبيق معايير بازل في المحاسبة والتدقيق بدون أن يكون المصرف قد انتهج أو أخذ التزم بمبادئ الحاکمية السليمة.
- 5- تسهيل عمليات التدقيق والرقابة من قبل السلطة النقدية، ومن مؤسسات التقييم والتصنيف الدولية.

ب- أهمية الحاکمية بالنسبة للمساهمين (عبد الوهاب، 2007: 28-30):

- 1- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، وحق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء المنشأة في المستقبل.
- 2- الإفصاح الكامل عن أداء المنشأة والوضع المالي، والقرارات المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه المنشآت.

### 3.1.4 أهداف الحاکمية المؤسسية ومحدداتها:

يوجد العديد من الأهداف التي تسعى الحاکمية إلى تحقيقها سواء أهداف محاسبية أو إدارية أو اقتصادية أو قانونية، وقد قدمت العديد من الدراسات أهدافاً للحاکمية المؤسسية، ومن هذه الأهداف ما يلي (عبد الرحمن، 2013: 192-193):

- 1- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- 2- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- 3- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف ومتابعة الأداء.
- 4- المراجعة والتعديل للقوانين الحاکمة لأداء الشركات، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كلا الطرفين، وهما مجلس إدارة الشركة والمساهمون ممثلة في الجمعية العمومية للشركة.
- 5- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- 6- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- 7- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.

8- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.

9- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

كما أضاف (الشعلان، 2008:28) عدة أهداف كما يلي:

1- الحاجة إلى تماثل المعلومات المالية وغير المالية.

2- التوجه نحو إدارة المخاطر المالية والتشغيلية.

3- الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي العادل.

4- التوجه نحو إرساء قواعد للشفافية المالية.

5- توسيع دائرة مراقبة الأداء التشغيلي والإستراتيجي.

كما أن (سلطة النقد الفلسطينية، 2014:5) حددت مجموعة من الأهداف للحاكمية المؤسسية

في الجهاز المصرفي الفلسطيني كما يلي:

تحدد الأهداف بما يلي:

1- الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

2- حماية حقوق المودعين والمساهمين.

3- تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وبالتالي تنمية المدخرات والأرباح.

4- تيسير الحصول على التمويل المالي وبتكلفة أقل.

5- زيادة القيمة السوقية للمصارف.

6- تعزيز الثقة مع الأطراف ذات العلاقة مع المصرف.

7- تقليل مخاطر الأزمات المالية للمصارف وللاقتصاد ككل.

8- ضبط مخاطر الفساد بالمصارف.

من خلال ما سبق يتبين أن الحاكمية المؤسسية هي استراتيجية تتبناها المنشأة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية، وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها يعدها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بمنأى من تسلط أي فرد فيها، وبالقدر الذي لا يتعارض مع مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة.

وحتى يتم تحقيق أهداف الحاكمية المؤسسية لابد من توافر مجموعتين من الآليات والمحددات تنقسم إلى محددات داخلية وخارجية، وهي كالتالي (التمييزي، 2007: 11-13):

**1- آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية:** إن آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية تراقب أنشطة الشركات لغرض اتخاذ الأفعال التصحيحية من أجل بلوغ الأهداف التنظيمية، وهي تشمل:

أ- **تركز الملكية:** إن النسبة الكبيرة للأسهم التي يمتلكها عدد قليل من المالكين تعرف بتركز الملكية، وهؤلاء المالكين يملكون على الأقل (5%) من أسهم الشركة المصدرة، وتعتبر آلية تركيز الملكية ذات أهمية كبيرة بسبب تأثيرها في فاعلية الرقابة على القرارات الإدارية، فالملكية المنتشرة والتي تتمثل في عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الأسهم مع عدد قليل من المالكين لعدد كبير من الأسهم يُنتج رقابة ضعيفة على قرارات الإدارة، وقد أظهرت نتائج كثيرة من الأبحاث في المجال المالي بأن درجة عالية من تركيز الملكية يجعل احتمالية توجه القرارات الإستراتيجية للمدراء نحو تعظيم ثروة المساهمين أكبر.

ب- **مجلس الإدارة:** يراقب المساهمون القرارات الإدارية والإستراتيجية للشركات من خلال مجلس الإدارة، فالمساهمون ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة الذين يشرفون على أعمال المدراء التنفيذيين لضمان أن الشركة تعمل بشكل يعظم ثروة المساهمين، وهذا يبين أهمية مجلس الإدارة كآلية للحاكمية المؤسسية.

ت- **المكافأة أو التعويض:** يُصمم نظام الأداء على أساس المكافأة عن طريق ربط أجر المستخدم مع أدائه، إذ أن المكافأة تكون فاعلة في تحفيز الأداء الجيد، كما أنها تعمل على تحقيق توافق مصالح المدراء مع مصالح المساهمين.

**2- آليات الحاكمية المؤسسية الخارجية:** وتشمل نظم التدقيق والرقابة على ممارسات أصحاب المصالح في الشركات، وتتضمن:

أ- **المدقق الخارجي:** ويتم عن طريق هذه الآلية قيام جهات رقابية مستقلة بتدقيق أعمال الشركات للتأكد من دقة المعلومات المالية والمحاسبية، وصحة الطرق والإجراءات المعتمدة.

ب- **تنظيم الحاكمية:** ويتمثل في القواعد والإجراءات واللوائح التنظيمية، والتشريعات والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركات بعيداً عن احتمالات التلاعب أو سوء الإدارة.

ت- **المنافسة:** وتعني وجود ضوابط التنافس الإستراتيجي بين الشركات مثلاً في جوانب التكلفة أو الجودة أو التميز وغيرها.

من خلال ما سبق يتبين أن هناك العديد من آليات الحاكمية المؤسسية الداخلية والخارجية، وأن استخدام آليات متعددة للحاكمية تسمح للمالكين من التحكم بالشركة بالطريقة التي تعظم التنافس الإستراتيجي، وتزيد القيمة المالية للشركة، كما أن آليات الحاكمية المؤسسية تعمل على تعظيم مصالح كل الأطراف بأدنى تكلفة.

### 3.1.5 معايير وقواعد الحاكمة المؤسسية:

- وقد بينت العديد من الأدبيات أن الحاكمة المؤسسية تستند لغرض تحقيق أهدافها إلى مجموعة من المعايير والدعائم الأساسية، وتتمثل الخصائص التي تشكل الدعائم الأساسية للحاكمة كما يلي:
- 1- **الإفصاح والشفافية:** وتعني الإفصاح عن المعلومات المهمة، وتقديم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها مع التقارير المالية في شكل إيضاحات أو جداول مرفقة أو في صلب القوائم المالية، وتعد هذه المعلومات جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم (المطيري، 2011:11).
  - و يتم الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويجب الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة ونزيهة وصادقة وبكل موضوعية وأمانة واستقامة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير (Fawzy, 2003:5-6).
  - 2- **المساءلة:** وتعني القيام بتقييم ومتابعة الأعمال التي تؤديها الإدارة التشغيلية في أدنى الهرم التنظيمي، وذلك من خلال التقارير الدورية للتأكد من القيام بتنفيذ المهمات الموكلة إليها بدقة من أجل التأكد من حسن التنفيذ (العبدلي، 2012:23).
  - والمساءلة تتحقق من خلال ما يلي: ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجاوزون حدودهم، التحقيق الفوري حال إساءة الإدارة العليا، وضع آليات تسمح بعقاب الموظفين التنفيذيين وأعضاء لجنة الإدارة، وأيضاً شفافية وعدالة التعامل في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة (حماد، 2005:3).
  - 3- **المسؤولية الاجتماعية:** وتعني أن تكون للشركة رسالة أخلاقية يجب أن تؤديها في المجتمع وأن يعترف المديرين بأن عليهم واجبات تجاه حماية البيئة وتجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2007:15).
  - وتتحقق المسؤولية الاجتماعية من خلال: وجود سياسة واضحة تؤكد التمسك بالسلوك الأخلاقي، عدم تشغيل الأحداث، وجود سياسة توظيف واضحة وعادلة، ووجود سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية (إبراهيم، 2006: 32-34).
  - 4- **العدالة:** وتعني احترام الحقوق العائدة لأصحاب المصلحة في الشركة، وتوزيع المهام والواجبات والمسؤوليات بين العاملين على أساس العدل والمساواة بينهم، وفي هذا السياق أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على ضرورة وضع نظم تمنع العاملين في داخل المنظمة بما فيهم المدراء من الاستفادة من مناصبهم، وعلى أعضاء مجلس الإدارة أن يعلنوا عن أية مصالح مادية لهم في عمليات المنظمة (Catherine & Sullivan, 2003:12).
  - ويمكن أن تتحقق العدالة من خلال: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة، سهولة طرق



الإدلاء بالأصوات، إيداع الأسهم بشكل عادي لجميع المساهمين، إعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة، حماية حقوق المساهمين، إعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم، والمشاركة في تعيين المديرين، وأيضاً في اتخاذ القرارات (حجازي، 2008:97).

5- **الاستقلالية:** وتعني أن يكون المدقق محايداً وبعيداً عن أي تأثيرات قد تؤثر على طريقة أداء العمل، وأن يتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بالأعمال التي يؤديها، كذلك عدم وجود مصالح متعارضة وعلاقات تفقده الموضوعية والاستقلال (الحمود، 2011:8).

وهذه الاستقلالية تتحقق من خلال ما يلي: وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، وجود مجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي، وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت يرأسها عضو إدارة مستقل، وجود مراجعين خارجيين غير مرتبطين بالشركة، وعدم وجود ممثلين للمصارف أو لكبار الدائنين في مجلس الإدارة (إبراهيم، 2006:33).

6- **القوانين والأنظمة:** وتعني تداخل قواعد الحاكمية المؤسسية بالعديد من القوانين، مثل قوانين الشركات وأسواق المال والمصارف والمحاسبة والتدقيق وغيرها من القوانين والتشريعات التي توضح حقوق المساهمين وواجباتهم، مثل حق التصويت وحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وحق تعيين وعزل مراقب الحسابات وحقوق المجتمع على المنظمة وواجباته تجاهها، وتأتي أهمية التحكم المؤسسي من الناحية القانونية للتغلب على سلبات تنفيذ التعاقدات التي تتم بين كافة الأطراف المعنية في المنظمة وبالشكل الذي يحمي حقوق كل طرف من الممارسات السلبية التي تنتهك صيغ العقود المبرمة (العبدلي، 2012:24).

من خلال ما سبق يتبين أن الحاكمية ترتبط بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالمنشآت، لذا فإن المعايير والقواعد التي تنظم لحاكمية المؤسسية لها خصائص تشكل الدعائم الأساسية للحاكمية المؤسسية لتحقيق الغرض من وراء تطبيقها، حيث تقدم هذه المعايير إفصاحاً كافياً عن المعلومات لتخدم كل الأطراف ذات المصلحة.

### 3.1.6 الأطراف المؤثرة في تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية:

يتأثر تطبيق الحاكمية المؤسسية بالعلاقات فيما بين الأطراف في نظام الحاكمية، ونتيجة كبر أحجام المشروعات وتعقد عملياتها، وانفصال الملكية عن الإدارة أصبح هناك علاقات وكالة متعددة في المنشأة مثل (علاقة الوكالة بين الملاك والإدارة، علاقة الوكالة بين المساهمين والإدارة، علاقة الوكالة بين الملاك والمراجع الخارجي)، ولأن كل طرف يسعى إلى تعظيم منفعته الذاتية وتحقيق مصالحه ولو على حساب الآخرين، لذلك تنشأ مشكلات الوكالة وأخلاقيات التعامل، وتسعى الحوكمة

إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر في الشركات (عبد الرحمن، 2013:190). وقد يكون أصحاب الملكيات الغالبة من الأسهم الذين قد أفراداً أو عائلات أو كتلة متحالفة أو أية شركات أخرى تعمل من خلال شركة قابضة بما يمكن أن يؤثر في سلوك الشركة، وهذه الأطراف هي:

1- **المساهمون:** وهم الأشخاص الذين يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم، وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضاً تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، وهذا يحدد مدى استمرارية الشركة من عدمه، ويحدد أرباحهم ونموها في الوقت المناسب، وفيما يتعلق بالحاكمة فإن اهتمام المساهمين وتحقيق أهدافهم يكون من خلال الإسهام في اختيار أعضاء مجالس الإدارة بصفة جيدة، وحسن الاختيار للإدارة العليا لإدارة شؤون الشركة ضمن القوانين والسياسات المطلوبة، كما أن تعزيز الحوكمة يطمئن صغار المساهمين ويشجع الأطراف الأخرى على الاستثمار في الشركات المساهمة، وليست القوانين وحدها كافية لطمأنة المستثمرين في الشركة (أبو عمشة، 2013:331).

2- **مجلس الإدارة:** وهم أشخاص يمثلون المساهمين وأيضاً الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة، وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين (الطرمان، 2009:26).

3- **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة، وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعدُّ إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالسوق، بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين (سليمان، 2006:18).

4- **أصحاب المصالح:** وهم جميع الأطراف الذين لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفون، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون مثلاً يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفون بمقدرة الشركة على الاستمرار في السوق (العبدلي، 2012:22).

### 3.1.7 ركائز وأبعاد الحاكمة المؤسسية:

تتركب الحاكمة المؤسسية من عدة أبعاد، وهي كالتالي (عبد الرحمن، 2013:190):

1- **البعد الإشرافي:** ويتعلق بتنفيذ ودعم الدور الإشرافي الذي يقوم به مجلس الإدارة للإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية والأطراف ذات العلاقة، ومن بينهم أقلية المساهمين.

2- **البعد الرقابي:** ويتعلق بتوفير ودعم الرقابة للشركة سواءً على المستوى الداخلي، وهي تفعيل وتدعيم الرقابة الداخلية، ونظم إدارة الخطر أو المستوى الخارجي، وهي تفعيل وتدعيم الرقابة على تطبيق التزام الشركات بالقوانين والتعليمات الخاصة بالبورصة، بالإضافة إلى توسيع نطاق المسؤولية للمراجع الخارجي وتحقيق استقلاليته، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة.

3- **البعد الأخلاقي:** ويتعلق بنشر ثقافة الحاكمية على مستوى إدارات الشركة عن طريق خلق بيئة رقابية تشتمل على النزاهة والأمانة والقواعد الأخلاقية.

4- **الاتصال وحفظ التوازن:** ويتعلق بتنظيم العلاقات بين الجهات الداخلية للشركة مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبين الأطراف الخارجية ذات المصلحة، سواء كانت هذه الجهات إشرافية ورقابية أو جهات تنظيمية، ولاشك أنها تحكم العلاقة التي تقوم بين الجهات الداخلية والخارجية للشركة، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة العلاقة بين الشركة والعمالة، كما يجب أن يحكم التوافق الوطني علاقات الشركة بالمنظمات الأهلية، ويجب أن يحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات الحكومية.

5- **البعد الإستراتيجي:** ويتعلق بوضع إستراتيجيات الأعمال، والحث والتشجيع على التفكير الإستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استناداً على استقراء الماضي ودراسة الحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية استناداً على معلومات كافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى الارتباط والتأثير فيما بينها.

6- **إدارة المخاطر:** ويتعلق بوضع نظام لإدارة المخاطر، والإفصاح عن المخاطر للمستخدمين وأصحاب المصالح.

من خلال ما سبق يتبين أن تهيئة المناخ الملائم لتحقيق أهداف الحاكمية المؤسسية في رفع كفاءة الشركات والمصارف، والمواءمة بين مصالح أطرافها؛ بل والمواءمة بين المصلحة الخاصة والعامّة وكفاءة النظم الداخلية للشركات مدعومة بالمبادئ الأساسية للحاكمية تصبح بلا قيمة وتفرغ من مضمونها الأساسي في ظل غياب الركائز الرئيسية للحاكمية المؤسسية.

### 3.1.8 مبادئ الحاكمية المؤسسية:

لقد اهتمت العديد من الجهات والهيئات بمبادئ الحاكمية المؤسسية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE)، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO)، ولجنة بازل (Basel Committee) بالإضافة إلى اهتمام الباحثين والكتاب لذا فقد تعددت هذه المبادئ، واختلفت من جهة إلى أخرى (أحمد، 2011-ب: 48).

وقد أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحاكمية في المصارف عام (1999)، ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام (2005)، ثم في فبراير (2006) أصدرت نسخة محدثة بعنوان "تعزيز الحاكمية للمؤسسات المصرفية (الذبية وآخرون، 2010:120).

وتتضمن مبادئ الحاكمية في المصارف كما قدمتها لجنة بازل التالي: (Basel Committee, 2006:6-17)

1- **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماماً لمراكزهم، وأن يكونوا على دراسة تامة بالحاكمية، وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، وأن يكون أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بشكل تام عن أداء المصرف، وسلامة موقفه المالي، وعن صياغة إستراتيجية العمل، وسياسة المخاطر، وتجنب تضارب المصالح، وأن يقوموا بإعادة هيكلة للمجلس، ويتضمن ذلك عدد الأعضاء، مما يشجع على زيادة الكفاءة، وتتضمن واجبات المجلس اختيار ومراقبة وتعيين المديرين التنفيذيين بما يضمن توافر الكفاءات القادرة على إدارة المصرف.

2- **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف والقيم الأخلاقية ومعايير العمل، أخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للمصرف، وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحاكمية، وأهمها تعارض المصالح مثل الإقراض للعاملين أو المديرين أو حملة الأسهم ممن لهم السيطرة أو الأغلبية، أو إعطاء مزايا تفصيلية لأشخاص ذات الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدوا تقارير عن ممارسات غير قانونية، أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة.

3- **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات، والمحاسبة لأنفسهم وللإدارة العليا، والمديرين، وللعاملين، وأن يضع هيكل إداري يشجع على ذلك.

4- **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس، وأن يمتلك المسؤولين بالمصرف المهارات الضرورية لإدارة أعماله، وأن تتم أنشطة المصرف وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية.

5- **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات، وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية للحاكمية في المصارف، ويجب أن تقر الإدارة بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة أداء المصرف في الأجل الطويل، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف التحقق من أن القوائم المالية تمثل الموقف المالي للمصرف، وذلك

- من خلال التأكد من أن مراقبي الحسابات الخارجيين يمارسوا عملهم بالتوافق مع المعايير المطبقة، وأن تقوم لجنة المراجعة الداخلية بكتابة التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.
- 6- **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت وحوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الأجل الطويل.
- 7- **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحاكمة الفعالة والسليمة، وتبعاً لدليل لجنة بازل فإن من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية، ويعد الإفصاح العام ملائماً وضرورياً وخاصة للمصارف المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق.
- 8- **المبدأ الثامن:** يجب أن يتفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف، والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها، ويمكن أن يتعرض المصرف لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون الخدمات والأنشطة التي يوفرها المصرف لممارسة أنشطة غير شرعية، مما يعرض سمعة المصرف للخطر.

وتعد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أكثر قبولاً، وتتكون من ستة مبادئ للحاكمة، وتعد هذه المنظمة من أبرز المنظمات الدولية التي لها السبق في وضع قواعد جيدة لحوكمة الشركات، كما تتسم القواعد الموضوعية بالتركيز على الجوانب المحاسبية، واعتبارها من أهم الجوانب التي يجب أن تراعى عند وضع إجراءات الحاكمة المؤسسية، وهذه المبادئ تتمثل في (مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2003: 145-151):

- **أولاً:** ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المنشآت: وقد أضيف هذا المبدأ في الآونة الأخيرة إلى المبادئ الخمسة الأساسية، ثم وضع في الأولوية ليكون المبدأ الأول، ويتضمن:
  - أنه ذو تأثير فعال على الأداء الاقتصادي الشامل.
  - المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص تشريعي.
  - توزيع المسؤوليات في نطاق تشريعي.
  - لدى الجهات السلطة والنزاهة والموارد للقيام بواجباتها.
- **ثانياً:** حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب الملكية، ويتضمن:
  - توافر الحقوق الأساسية للمساهمين.
  - الحق في المعلومات عن القرارات.
  - الحق في المشاركة بالتصويت شخصياً أو غيابياً.
  - الإفصاح عن الهياكل والترتيبات.
  - تسهيل الممارسة لحقوق الملكية.

- **ثالثاً: المعاملة المتساوية للمساهمين، ويتضمن:**
  - معاملة المساهمين معاملة متساوية.
  - منع التداول بين الداخلين في المنشأة.
  - الإفصاح عن العمليات.
- **رابعاً: دور أصحاب المصالح، ويشتمل على:**
  - المصالح وفقاً للقانون أو نتيجة لاتفاقيات متبادلة.
  - التعويض مقابل انتهاك الحقوق.
  - تطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.
  - الحصول على المعلومات بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب.
  - استكمال إطار فعال للإعسار وآخر لتنفيذ حقوق الدائنين.
- **خامساً: الإفصاح والشفافية، ويتضمن:**
  - الإفصاح عن هياكل الحوكمة وسياساتها.
  - الإفصاح طبقاً للمستويات النوعية للمحاسبة والإفصاح المالي وغير المالي.
  - القيام بمراجعة خارجية سنوية مستقلة بواسطة مراجع خارجي مستقل كفؤ.
  - توفير فرصة متساوية، وتوقيت مناسب لإيصال المعلومات لمستخدميها.
  - استكمال إطار الحاكمية بمنهج فعال.
- **سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة، وتشمل:**
  - العمل وفقاً للمعلومات الكاملة مع العناية الواجبة.
  - ضرورة المعاملة العادلة للمساهمين.
  - تطبيق معايير أخلاقية عالية مع أخذ مصالح أصحاب المصالح الآخرين بعين الاعتبار.
  - عرض استراتيجية المنشأة وسياساتها وخطط عملها السنوية.
  - إتاحة جميع المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

وهناك العديد من الجهود والدراسات التي سعت إلى تطوير مبادئ للحاكمية سواء بجهود مؤسسية كمركز خدمات الأسهم، ومجموعة بحث مؤشر حوكمة الشركات الياباني، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجهود فردية كدراسة (Gomper et al.)، ودراسة (Brown & Caylor)، والجدول رقم (3) يوضح هذه الجهود من حيث المبادئ الرئيسية المستخدمة وعدد المبادئ الفرعية:

جدول رقم (3):

أهم الدراسات والجهود التي قدمت مبادئ للحاكمية المؤسسية

عدد المبادئ الفرعية	المبادئ الرئيسية	الدولة	الدراسة
(83)	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. حقوق حملة الأسهم.</li> <li>2. مجلس الإدارة.</li> <li>3. الأعضاء غير التنفيذيين.</li> <li>4. لجنة المراجعة والمراجع الخارجي.</li> <li>5. الإفصاح.</li> <li>6. الملكية.</li> </ol>	كوريا الجنوبية	Black, Jang and Kim (2006)
(51)	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. أنظمة التدقيق.</li> <li>2. مجلس الإدارة.</li> <li>3. اللوائح والقوانين الداخلية.</li> <li>4. مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة.</li> <li>5. المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين.</li> <li>6. ملكية الأسهم.</li> <li>7. السياسات المستقبلية.</li> </ol>	الولايات المتحدة الأمريكية	Brown and Caylor (2004)
(61)	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. هيكل مجلس الإدارة.</li> <li>2. هيكل حقوق الملكية.</li> <li>3. نظم المكافآت.</li> <li>4. استقلال وأمانة عملية المراجعة.</li> <li>5. الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين.</li> </ol>	<ol style="list-style-type: none"> <li>2. بريطانيا.</li> <li>3. أمريكا الشمالية.</li> <li>4. اليابان.</li> <li>5. دول الاتحاد الأوروبي بخلاف بريطانيا.</li> <li>6. الدول الآسيوية بخلاف اليابان.</li> </ol>	FTSE Index (2004)
(24)	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. مجلس الإدارة.</li> <li>2. المراجعة.</li> <li>3. نظام الشركة.</li> <li>4. منع الشراء العدواني.</li> <li>5. مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.</li> <li>6. التطبيقات التقديمية.</li> <li>7. الملكية.</li> <li>8. المستوى التعليمي لرئيس مجلس الإدارة.</li> </ol>	الولايات المتحدة الأمريكية	Gomper, Ishii and Metrick (2003)

عدد المبادئ الفرعية	المبادئ الرئيسية	الدولة	الدراسة
(100)	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. أهداف الشركة ومسؤوليات الرئيس التنفيذي.</li> <li>2. هيكل ووظائف مجلس الإدارة.</li> <li>3. نظام الإدارة.</li> <li>4. الشفافية والإفصاح.</li> </ol>	اليابان	مؤشر حوكمة الشركات اليابانية
-	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. حماية حقوق المساهمين.</li> <li>2. المساواة.</li> <li>3. دور الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالشركة.</li> <li>4. الإفصاح والشفافية.</li> <li>5. مسؤوليات مجلس الإدارة.</li> </ol>	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	OECD (1999)
(62)	<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تكوين مجلس الإدارة وتوازن المجلس.</li> <li>2. لجان المجلس ولجنة التدقيق.</li> <li>3. حقوق المساهمين والجمعية العمومية.</li> <li>4. المكافآت.</li> <li>5. الشفافية.</li> <li>6. المراجعة والرقابة الداخلية.</li> <li>7. الملكية.</li> <li>8. عوامل نوعية أخرى.</li> </ol>	الدليل الموحد (الدولي)	Combined Code (2003)

المصدر: (نجم، 2013:72)

من خلال ما سبق يتبين أن هذه المبادئ مجملها تعتبر تطويراً لمنهج الحاكمية المؤسسية، بعد أن كان لتطبيقه دوراً كبيراً في الحفاظ على حقوق المساهمين والأطراف التي تتعامل مع المنشآت، بالإضافة على حماية السوق المالي بشكل عام والمنشآت نفسها بشكل خاص.



### 3.1.9 مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان الدائمة في ظل الحاكمية المؤسسية:

سيتم تناول موضوع مهمات ومسؤوليات مجلس الإدارة من خلال محورين:

#### 3.1.9.1 مجلس الإدارة ومهامه:

- يجب أن يتمتع مجلس الإدارة باستقلالية عالية، وأن يتمتع أعضاؤه بمستوى عالٍ من الكفاءة العلمية والخبرة العملية في إدارة الشركة، ومن مهماته ما يلي:
- 1- الالتزام بمبادئ الحاكمية المؤسسية الذي هو جزء منها، وذلك عن طريق المحافظة على حقوق المساهمين، والمعاملة العادلة لهم ولحقوق الأقلية والأجانب، واحترام دور أصحاب المصالح، وتوفير معلومات مناسبة وكافية، وبدقة عالية، وبالوقت المناسب.
  - 2- التوجيه الإستراتيجي للمنشأة، وذلك عن طريق وضع الرؤيا والرسالة، ومراجعة واعتماد الخطط الإستراتيجية العامة.
  - 3- اختيار الإدارة التنفيذية التي تقوم بترجمة الخطط الإستراتيجية على أرض الواقع، وتعتبر هذه الإدارة بمثابة مفوض عن مجلس الإدارة للقيام بإدارة أعمال المنشأة بشكل يومي.
  - 4- القيام بمراقبة ومراجعة تطبيق وتنفيذ الخطط الإستراتيجية من البداية، والتدخل بفاعلية إذا كانت هناك حاجة للتغيير (دهمش وأبو زر، 2003: 27-30).
  - 5- ضرورة توفر الكفاءة والمهارة في أعضاء مجلس الإدارة التي تؤهلهم للتعامل مع الجوانب المختلفة للنشاط من خلال القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة، ويظهر ذلك جلياً في لجان مجلس الإدارة (مطر ونور، 2007: 57).

#### 3.1.9.2 اللجان الدائمة في مجلس الإدارة ومهامها:

- يتطلب التطبيق السليم للحاكمة وجود لجان دائمة لمجلس الإدارة تعمل على تحقيق الرقابة والضبط لمختلف جوانب النشاط في المنشأة، وتساعد على مراقبة وتنفيذ الخطط والأهداف الإستراتيجية بعمق أكبر، وتستمد هذه اللجان سلطتها من سلطة مجلس الإدارة، وهذه اللجان تتألف من:
- 1- **لجنة الحاكمية المؤسسية:** تقوم هذه اللجنة بالعمل على مراقبة وتقييم مدى التزام المنشأة بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، مثل استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية، وكذلك استقلالية أعضاء اللجان الدائمة لمجلس الإدارة، وجميع مبادئ الحاكمية المؤسسية الأخرى سابقة الذكر (الدقة، 2006: 52).
  - 2- **لجنة التدقيق:** لقد أثبتت معظم الدراسات أن هناك عناصر رئيسة يجب توافرها في لجنة التدقيق لكي تستطيع القيام بمهامها بشكل موضوعي، ودقيق، وبدون تحيز للحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية تمثل صلب عمل لجنة التدقيق، ومن هذه العناصر ما يلي (Farber, 2004: 546):

أ- **استقلالية أعضاء لجنة التدقيق:** أثبتت دراسات متعددة الأثر الإيجابي لاستقلالية لجنة التدقيق في تحسين عملية إعداد التقارير المالية.

ب- **الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق:** بينت معظم الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وبين مستوى الخبرة لأعضاء لجنة التدقيق، حيث أن احتمالية حدوث تلاعب

في إعداد التقارير المالية يرتبط بوجود لجنة تدقيق داخلي تتصف بخبرة مالية ضعيفة

ت- **نشاط لجنة التدقيق:** بالنظر إلى الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين نشاط لجنة التدقيق

وبين احتمالية حدوث تلاعب في التقارير المالية، يتبين أن الشركات التي تجتمع لجنة التدقيق فيها مرتين سنوياً كحد أدنى تكون احتمالية تعرضها للعقوبات الناتجة عن مشاكل بالتقارير المالية أقل.

3- **لجنة المكافآت والتعيينات:** تقوم هذه اللجنة بوضع السياسات الخاصة بالمكافآت والتعيينات في

المنشأة، وتقييم أداء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة العليا، وتعمل أيضاً على وضع

المعايير الخاصة باختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، والعمل على إعداد الخطط والبرامج

لتطوير مديري المستقبل، ويجب أن تتوفر في أعضاء هذه اللجنة الاستقلالية الكاملة، حيث لا

تقل درجة أهمية الاستقلالية في هذه اللجنة عن اللجنتين السابقتين، وذلك لكي تستطيع القيام

بالمهام الموكلة إليها بموضوعية وحيادية (إسماعيل، 2010: 24-25).

### 3.1.10 المظاهر السلبية لغياب الحاكمية المؤسسية:

رغم ما في الحاكمية المؤسسية من فوائد واضحة للشركات والدول، إلا أن السرعة الشديدة التي

تتسم بها العولمة جعلت الحاجة إليها عاجلة، وهذا يتطلب من الشركات ومن الحكومات إدخال

تعديلات أساسية، فعلى الشركات أن تغير من طريقة عملها، بينما ينبغي على الحكومات تأسيس

وصيانة إطار مؤسسي مناسب، وإلا ستعم الفوضى إذا لم يكن هناك قواعد وهيكل ملائمة، وفي ظل

الفوضى تصبح الشركات عبارة عن "رأسمالية الملاهي"، حيث تصبح الاستثمارات مجرد مراهانات

يراهن فيها على أن الناس سيوفون بوعودهم، وأن الشركات لا تقول إلا الحق، وأن العاملين فيها

سيحصلون على أجورهم، وأن الشركات ستوفي بديونها (مركز المشروعات الدولية الخاصة،

2005:8).

لقد أشارت الدراسات إلى وجود العديد من المظاهر السلبية لغياب الحاكمية المؤسسية منها:

التعثر والفساد المالي والإداري، مخاطر الائتمان، ضعف نظام الرقابة الداخلية، وتدني إدارة الشركات،

وقد أكد ذلك مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) في تحديده الأسباب التي أدت إلى وجود

الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي (سليمان، 2006:31):

1- ضعف السلطة القضائية وسيادة القانون.

2- عدم القابلية للمساءلة.

- 3- انحياز المجتمع للنخب الحاكمة.
- 4- الافتقار للحاكمية المؤسسية.
- 5- التحديات السياسية لممارسة الفساد.

كما أن انعدام ممارسة الحاكمية المؤسسية السليمة في الشركات تعني (قباجة، 2008:60):

- 1- تمكين الأطراف الداخلية سواءً أكانوا من مجلس الإدارة أم من المديرين أم الموظفين من اختلاس الشركة و/أو المال العام على حساب المساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الأخرى.
- 2- تصبح الشركات بل والدول التي تضعف فيها الحاكمية المؤسسية أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح والأزمات المالية، بحيث يحدد مستوى الحاكمية مصير الشركات، ومصير الاقتصاديات كلها في عصر العولمة.
- 3- الإخفاق في جذب مستويات كافية من رأس المال، مما يهدد كيان الشركة، وقد يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، لأن نقص رأس المال يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية، والاستغناء عن بعض العاملين، والقضاء على المكاسب الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي تفاقم مشكلة الفقر.
- 4- هروب المستثمرين لأن المستثمر وقبل أن يلتزم بأي مبلغ يطلب إثباتاً أن الشركة تدار وفق ممارسات حاكمية مؤسسية سليمة تقلل إلى أدنى حد احتمالات الفساد، كما أن المستثمرين يريدون أن يكونوا قادرين على تحليل ومقارنة فرص الاستثمار المختلفة بنفس معايير الشفافية والدقة المتبعة في الحسابات قبل الشروع في الاستثمار في أي دولة من الدول.

من خلال ما سبق يتبين أن غياب دور الحاكمية المؤسسية يؤدي إلى ضعف الرقابة على سلوك الإدارة في المؤسسات والشركات مما يؤدي إلى نشوء الأزمات المالية كالاختلاسات، وضياع حقوق أصحاب المصالح ذات العلاقة، والتي بدورها ستعكس على المناخ الاستثماري بشكل عام.

## المبحث الثاني:

### الحاكمية المؤسسية في الجهاز المصرفي الفلسطيني وعلاقتها بالإفصاح

#### 3.2.1 تمهيد:

إن نجاح الحاكمية في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن لابد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى، حيث يجب أن تكون إدارة المصرف مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط مما يساعد على تنفيذها (القطاونة، 2011:83).

وتعتبر العناصر الأساسية للحاكمية المؤسسية في الجهاز المصرفي تتمثل في مجموعتين، الأولى وهم الأطراف الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليين، أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأطراف الخارجيين، الممثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع ووسائل الإعلام وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي، أما الركائز الأساسية التي لابد من توافرها حتى تكتمل أحكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف فتتخلص في الشفافية وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب (العرود، 2012:247).

وقد ازداد الاهتمام في الحاكمية المؤسسية للمصارف بعد نشوء الأزمة المالية العالمية في منتصف العام (2007)، وانهايار العديد من المصارف بسبب عوامل يتعلق بعضها في الحاكمية، مما دعا كافة الأطراف ذات العلاقة وعلى رأسها لجنة بازل للرقابة المصرفية تكثيف الجهود في سبيل تعزيز القواعد والمعايير القادرة على إدارة المؤسسات المصرفية بشكل آمن وسليم، يضمن الحفاظ على أموال المودعين ويعالج الاختلالات والقصور في المبادئ السابقة والتي كان أهمها الرقابة غير الكافية من مجالس الإدارة على الإدارات العليا، وعدم كفاية إدارة المخاطر والهيكل المعقدة على نحو غير ملائم للمصارف، والخلل في نظام المكافآت والحوافز (سلطة النقد الفلسطينية، 2014:2).

وفي السنوات الأخيرة نما القطاع المصرفي في فلسطين نمواً سريعاً، حيث تشير المؤشرات المالية للمصارف العاملة في فلسطين إلى ارتفاع إجمالي موجودات المصارف في نهاية العام (2014) إلى حوالي (11,815.4) مليون دولار، مرتفعة بنسبة (5.6%) مقارنة مع نهاية العام (2013)، كما شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة ارتفاعاً بحوالي (9.3%) عما كانت عليه في نهاية العام (2013) لتبلغ حوالي (4,895.1) مليون دولار، وفي ذلك إشارة إلى مزيد من تفعيل لدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد، وتوفير مزيد من فرص التمويل والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، كما وصل إجمالي الودائع إلى (9,662.7) مليون دولار، متزايدة بنسبة (5.0%)

مقارنة بالعام (2013)، وارتفع صافي حقوق ملكية الجهاز المصرفي بنسبة (7.7%) لتصل إلى (1,464.0 مليون دولار) (سلطة النقد الفلسطينية، 2014: V).

وفي فلسطين قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA) بتشكيل اللجنة الوطنية للحكومة في فلسطين (الممثلة من (13) مؤسسة، من بينها: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، السوق المالي، مراقب الشركات، سلطة النقد الفلسطينية، جمعية البنوك، جمعية رجال الأعمال، المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، الاتحاد العام لشركات التأمين، مدققو الحسابات، المحامون، وأكاديميون)، والتي أصدرت أول مدونة فلسطينية لحاكمية الشركات في الثاني عشر من نوفمبر عام (2009)، وقد جاء هذه المدونة محاولة لتلافي القصور في التنظيم القانوني لمبادئ حوكمة الشركات في التشريعات ذات الصلة بالحوكمة السارية في فلسطين، مثل قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة (1964) الساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون الشركات رقم (22) لسنة (1929) الساري المفعول في قطاع غزة، وقانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني رقم (13) لسنة (2004)، وقانون المصارف رقم (2) لسنة (2002). وعلى صعيد القطاع المصرفي الفلسطيني أصدرت سلطة النقد الفلسطينية (PMA) في السادس والعشرين من فبراير عام (2009) دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ليتم تطبيقه بشقيه الإلزامي والإرشادي على المصارف العاملة في فلسطين، بما يكفل تعزيز الحاكمية وحسن سير عمل المصارف واستمراريتها، وذلك انسجاماً مع مواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجال العمل المصرفي بما يضمن انتعاج المصارف نظام شامل من الحاكمية المصرفية لتحقيق أقصى درجات المهنية والشفافية، والفصل السليم ما بين المستويات الإدارية المختلفة، وعدم بروز أي تداخل في المهام والصلاحيات (تلاحمة، 2012: 13).

من خلال ما سبق يتبين أن عمل المصارف يركز على إدارة المخاطر، فإذا لم يقم المصرف بأخذ نسبة مخاطرة في أعماله، فلن يتمكن من تحقيق أي عوائد، حيث تنشأ الخسائر في العادة من عدم إدارة هذه المخاطر أو عدم الحصول على العوائد المناسبة لتلك المخاطر، وأن توفر نظام إدارة مخاطر جيد الذي يسمح للمواءمة بين العوائد والمخاطر ضمن الحد الذي يسمح به وضع المصرف وإستراتيجيته، غير أن فاعليته تعتمد على وجود نظام حاكمية مؤسسية جيد، وإلا ستكون الجهود المبذولة في إدارة هذه المخاطر غير فاعلة، فالحاكمية المؤسسية الجيدة تعمل على تقليص الخسائر التي قد تنشأ نتيجة لعدم توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية بسبب التوسع في أخذ المخاطر، حيث أن توفر أنظمة تحكم جيدة يتضمن مراقبة مستقلة تفيد المصرف بالسياسات المكتوبة وبالحدود المقررة للمخاطر بهدف حماية حقوق المودعين.

## 3.2.2 أوجه الاختلاف بين المصارف والشركات في مجال الحاكمية المؤسسية:

تتمتع المصارف بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الشركات المالية وغير المالية التي تتطلب ضرورة وجود هيكل حاكمية للمصارف، ويمكن تصور هذه الخصائص بما يلي (الحميدي، 2011: 50-51):

- 1- السمة الأساسية التي تحكم نشاط المصارف هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، ويأتي دور المحاسبة من خلال وصف هذه المخاطر، وقياسها، وإعداد المعلومات بشكل يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على قدرة المصرف على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، وبالتالي تمكينهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الأخرى المناسبة، والمتعلقة بمعاملاتهم مع المصرف.
- 2- أن المصارف بصفة عامة أكثر عرضة للتضارب، أو عدم التماثل في المعلومات بين الداخليين (مديري المصارف)، والمستخدمين الخارجيين (المساهمين والدائنين) مقارنة بالشركات الأخرى. إن مديري المصارف لديهم القدرة على حجب تدفق المعلومات أو التكتم عليها الأمر الذي يجعل من الصعب على المساهمين والدائنين مراقبة مديري المصارف.
- 3- تخضع المصارف لقدر كبير من القواعد واللوائح والقيود التنظيمية لأهميتها في الاقتصاد.
- 4- أن نسبة تملك المصارف لرأس المال تشكل نسبة ضئيلة من مجموع مصادر التمويل المتاحة للمصارف، وأن القسم الأكبر من مطلوبات المصرف قصيرة الأجل توظيف في موجودات خطيرة طويلة الأجل.
- 5- تتميز المصارف بسيادة علاقات الوكيل مع الزبائن التي يندر وجودها في بقية الشركات الأخرى.
- 6- أن الضعف في هيكلية حاكمية المصارف تؤدي دون شك إلى زعزعة استقرار النظام المالي، وجلب المزيد من المخاطر على الاقتصاد القومي.
- 7- أن المصارف بوجه عام أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى التعثر المالي؛ بسبب هيكل الميزانية العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية، وتعتبر الرافعة المالية عن نسبة الديون في الهيكل المالي إلى مجموع الموجودات.

## 3.2.3 الحاكمية المؤسسية في فلسطين:

حظيت الحاكمية في فلسطين باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة، فقد بادرت هيئة سوق رأس المال إلى تشكيل اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات التي انبثق عنها لجنة فنية للعمل على صياغة مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، تضم ممثلين عن هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وبورصة فلسطين، ومراقب الشركات، وسلطة النقد الفلسطينية، والقطاع الخاص، وقد قامت اللجنة الفنية للحاكمية بصياغة قواعد المدونة، مراعية المبادئ المستقرة في مجال حاكمية الشركات على الصعيد الدولي، وذلك بما يتفق والظروف والتشريعات السارية في فلسطين، وتشكل هذه المدونة التي

اعتمدها اللجنة الوطنية للحكومة، والجهات ذات العلاقة في (2009)، النواة الأولى التي ستطلق العنان لنشر مبادئ الحاكمية في فلسطين وترسيخها، فقد تضمنت المدونة قواعد عالجت الجوانب الرئيسية لحاكمية الشركات وتحديداً (مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، واجتماعات الهيئة العامة، وإدارة التدقيق الداخلي، ومدقق الحسابات الخارجي، ولجنة التدقيق، والإفصاح عن السياسات الاجتماعية، وتجنب تضارب المصالح، والإفصاح والشفافية، والمسؤوليات والسياسات الاجتماعية للشركات). وحددت القواعد الجهات المستهدفة، فيما يكون الجزء الوارد من هذه القواعد في القوانين ذات الصلة إلزامياً، بينما يكون الجزء الآخر إرشادياً، مع تقديم الشركة تفسيراً لعدم الالتزام، وهو ما يعني أن تطبيق قواعد حاكمية الشركات، وبخاصة الجزء الاختياري منها يهدف بالدرجة الأولى إلى (تلاحمة، 2012: 29-30):

- 1- توجيه الشركات وتعريفها بقواعد المدونة بشكل تفصيلي.
  - 2- تقييم وضع الشركات الداخلي؛ للتأكد من قدرتها على تنفيذ بنود المدونة وعناصرها.
  - 3- تقديم المساعدة الفنية المتخصصة لتلك الشركات التي تحتاج إلى المساعدة الفنية.
  - 4- التدريب المستمر لجميع الشركات والأطراف المعنيين، وعلى مختلف مستوياتهم، بما فيهم مجالس الإدارة، والمديرون العامون.
  - 5- نشر المعلومات والأخبار المتعلقة بالحاكمية، وتقديم حوافز للشركات الملتزمة بمبادئها.
  - 6- عدم اللجوء إلى العقوبات والغرامات في الوقت الحاضر، خاصة وأن مخالفة القواعد الإلزامية الواردة في المدونة تتم من خلال الجهات الرقابية المختصة بتطبيق القوانين ذات العلاقة، وأن القواعد الاختيارية لا ينبثق عن عدم إتباعها فرض العقوبات والمخالفات.
- وانسجاماً مع سياسة سلطة النقد الفلسطينية القائمة على مواكبة أفضل الممارسات الدولية في مجال العمل المصرفي، قامت هي الأخرى في (2014) بإصدار النسخة النهائية من "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحكومة المصارف في فلسطين"، الصادرة عن لجنة بازل في العام (2010) مع الأخذ في عين الاعتبار التشريعات النافذة في فلسطين والظروف التي يتصف بها القطاع المصرفي الفلسطيني، وتتميز المبادئ التي يتضمنها هذا الدليل بالمرونة التي تسمح بتطبيقها على كافة المصارف العامة في فلسطين على اختلاف أحجامها وهيكلها والنشاطات التي يقوم بها، وقد تمت هيكلة الدليل بحيث اشتمل على أربعة عشر مبدأً إلزامياً، يحتوي كل مبدأ من هذه المبادئ على عدة أحكام تستوجب التطبيق. وهذه المبادئ تتألف من (سلطة النقد الفلسطينية، 2014: 8):

- المبدأ الأول: مهام المجلس.
- المبدأ الثاني: مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة.
- المبدأ الثالث: ممارسات المجلس وتضارب المصالح.
- المبدأ الرابع: لجان المجلس.

- المبدأ الخامس: الهيكل التنظيمي.
- المبدأ السادس: الإدارة التنفيذية العليا.
- المبدأ السابع: منهجيات إدارة المخاطر.
- المبدأ الثامن: الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي.
- المبدأ التاسع: التواصل بين المجلس والمساهمين.
- المبدأ العاشر: سياسة منح المكافآت والحوافز.
- المبدأ الحادي عشر: الإفصاح عن حوكمة المصرف.
- المبدأ الثاني عشر: متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية.
- المبدأ الثالث عشر: هيكل المجموعة ودور مجلس إدارة المصرف الأم.
- المبدأ الرابع عشر: الشركات ذات الأغراض الخاصة.

وعلى جميع المصارف الالتزام بها، وفي حال عدم الالتزام يتوجب على المصرف تقديم المبررات وشرحاً يبين أسباب عدم الالتزام، كما يجب أن يقوم المصرف بالإفصاح في تقريره السنوي للمساهمين حول مدى الالتزام بمعايير الحاكمية ومبررات عدم الالتزام. وإلى جانب ذلك طبقت سلطة النقد الفلسطينية بالفعل أسلوب الغرامة، إلا بعد استنفاد الإجراءات الأخرى، مثل لفت النظر والإنذار، وضرورة التوقف عن المخالفة، ومن ثم كتاب الغرامة، وإجراءات أخرى تبدأ بسحب الموافقة على الشخص المتسبب بالمخالفة.

من خلال ما سبق يتبين أن فلسطين لم تكن بعيدة عن التوجه والتطور العالمي، فقد قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA) بتشكيل اللجنة الوطنية للحاكمية، كما قامت سلطة النقد الفلسطينية (PMA) بوضع دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، حيث تتمثل مهمتهما في وضع نظام حاكمية فلسطيني، يهدف إلى وضع وتوضيح المهام والمسؤوليات الخاصة بنظام الإدارة، وبيان القواعد والسياسات اللازم إتباعها من قبل إدارات الشركات والمصارف بشكل خاص، وبما يخص العمليات التي تقع داخل هذه المنشآت.

### 3.2.4 نطاق تطبيق قواعد الحاكمية في فلسطين:

حددت مدونة الحاكمية نطاق تطبيق قواعدها بأنها تنطبق في المقام الأول على الشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك على المؤسسات المالية التي تتخذ شكل شركات المساهمة، وتنضوي تحت إشراف هيئة سوق رأس المال ورقابتها، وهي: بورصة فلسطين، شركات التأمين، شركات التمويل والرهن العقاري، شركات التأجير التمويلي، والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، مع ضرورة مراعاة (بالنسبة للمصارف) مبادئ الحاكمية الواردة في دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، ليطبق بشقيه: الإلزامي والإرشادي



على المصارف العاملة في فلسطين، بما يكفل تعزيزاً للحوكمة، وحسن سير عمل المصارف واستمراريتها (اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، 2009:14).

ويعد هذا الأسلوب في تحديد نطاق قواعد الحاكمية خروجاً عن نطاق قواعد الحاكمية في دول أخرى، إذ يقتصر نطاقها على الشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة، والمؤسسات المالية التي تتخذ شكل الشركات المساهمة، إلا أن هذا الخروج قد استند إلى أمرين: أولهما يرجع إلى خصوصية الحالة الفلسطينية، إذ لا تتجاوز نسبة الشركات المساهمة العامة في فلسطين (1%) من إجمالي الشركات الفلسطينية؛ وثانيهما يتمثل في أن التطور الذي يشهده الاقتصاد الفلسطيني في السنوات الأخيرة يشير إلى أن كثيراً من الشركات المساهمة خصوصية سوف تجد طريقها للتحويل إلى شركات مساهمة عامة، تمهيداً واستعداداً لإدراجها في بورصة فلسطين. وثمة شركات أخرى عاملة في فلسطين تسمى في معظم الدول بالشركات العائلية، كالشركات العادية العامة، والمحدودة، والمساهمة الخصوصية، وتصل نسبتها إلى (99%) من إجمالي عدد الشركات الفلسطينية، ويجري العمل حالياً على إعداد مدونة خاصة بها، على الرغم من أن الحكمة تقتضي عدم التسرع في إصدار مدونة حوكمة خاصة بالشركات العائلية في الوقت الحالي، لأنها ستواجه صعوبات وعقبات كثير أثناء تطبيقها لأسباب عديدة من أهمها: ضعف ثقافة الحاكمية، وعدم تقبل مبادئها عند من يتولون إدارة هذه الشركات، لأن معظمهم من عائلة واحدة، ولا تتوفر لديهم المؤهلات المطلوبة للتعامل مع قواعد الحاكمية (تلاحمة، 2012:25).

### 3.2.5 طبيعة مدونة مبادئ الحاكمية في فلسطين:

تشمل هذه المدونة مجموعة من مبادئ الحاكمية المستندة إلى القوانين والأنظمة السارية المعمول بها في فلسطين، وبالتالي تلتزم الشركات داخل فلسطين بتطبيقها تحت طائلة المسؤولية، وفي الوقت نفسه تشمل هذه المدونة مجموعة مبادئ الحاكمية المتفق عليها دولياً، وخاصة ما جاء في مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وعليه تتكون هذه المدونة من ثلاث أنواع من القواعد (اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين، 2009:15):

- النوع الأول: هو القواعد التي تستند إلى نصوص تشريعية صريحة، وهنا يكون التطبيق إلزامياً من قبل الشركات تحت طائلة المسؤولية القانونية، وقد تمت صياغة هذه القواعد في المدونة بلغة تفيد الإلزام، مثل: يجب، ولا يجوز، وبحق، ويلتزم، ويحظر.
- النوع الثاني: وهو القواعد التي تنسجم مع الممارسات الدولية في مجال الحاكمية، ولا تتعارض مع أي نص تشريعي صريح، أو على الأقل تكون واحداً من الاحتمالات التي يجيزها نص تشريعي ما، وهنا يكون التطبيق طوعياً من قبل الشركات ضمن مقولة "الالتزام وتفسير عدم الالتزام"، وقد

تمت صياغة هذه القواعد في المدونة بلغة تفيد الجواز والنصيحة بالتطبيق، مثل: يجبذ، وينصح، ويجوز.

- النوع الثالث: وهو القواعد التي تتسجم مع الممارسات الدولية في مجال الحاكمية، ولكنها تتعارض مع نصوص تشريعية صريحة، وهنا تمت التوصية بصراحة بضرورة تعديل التشريع القائم ليتناسب مع هذه الممارسات والقواعد.

ولأن المصارف تتخذ الشكل القانوني للشركة المساهمة العامة؛ فهي مخاطبة أيضاً بالتوجيهات والتوصيات الواردة في مدونة حوكمة الشركات، إلى جانب متطلبات الحاكمية الخاصة بالمصارف التي وردت في دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية في صورته النهائية بتاريخ 26 شباط (2009)، وقد احتوى أيضاً على مجموعتين من القواعد: المتطلبات الإلزامية والتي تمثل النصوص الملزمة للمصارف في هذا المجال، كما وردت في القوانين والأنظمة والتعليمات السارية في فلسطين. أما المجموعة الثانية، فهي المتطلبات الإرشادية التي تمثل أفضل الممارسات الدولية في مجال حاكمية المصارف (سلطة النقد الفلسطينية، 2014:10).

من خلال ما سبق يتبين أن نجاح الحاكمية في الجهاز المصرفي لا يرتبط فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن لابد من ضرورة تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على المصرف المركزي ورقابته من جهة، وعلى المصرف المعني وإدارته من الجهة الأخرى، حيث يجب أن تكون إدارة المصرف مقتتعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط، مما يساعد على تنفيذها.

### 3.2.6 متابعة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في فلسطين:

إن متابعة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية له أهمية كبيرة وبخاصة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، إذ تشكل عنصراً مهماً من عناصر تقويم الشركة، وعامل اطمئنان للمستثمرين، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في السوق المالية، فضلاً عن أن مديري الاستثمار المحترفين يأخذون مدى تطبيق الشركات المساهمة لقواعد الحاكمية كقيمة لها سعر مضاف إلى سهم الشركة، إن لم نقل أن لها دوراً كبيراً في اتخاذ قرار الاستثمار أو عدمه في شركة معينة. وتعرض الدراسة فيما يأتي أهم الجهات الرسمية التي سعت -وبشكل ملحوظ- للارتقاء بمستوى الحاكمية للشركات المساهمة العامة المدرجة وغير المدرجة في بورصة فلسطين، والدور الذي تقوم به كل جهة من هذه الجهات.

### 3.2.6.1 هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA):

تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA) استناداً إلى المادة رقم (2) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة (2004) وهي بذلك هيئة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة كافة الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق أغراضها.

ويعد تطبيق الحاكمية عنصراً أساسياً في رسالة هيئة سوق رأس المال، ومن ضمن أهدافها، فعلى عاتقها تقع مهمة تنظيم قطاع الأوراق المالية، وتطوير قطاع رأس المال، والموافقة على إدراج الشركات المساهمة العامة وترخيصها، ومراقبة تداول السوق اليومي وتصرفات الوسطاء الماليين، والتأكد من التزامهم بأخلاقيات المهنة، وكذلك الرد على الإشاعات التي تستهدف تخفيض أسعار أسهم بعض الشركات، ومحاربة ظاهرة البيع على المكشوف، ورفع مستوى الوعي الاستثماري للمساهمة في ترشيد قرارات المستثمرين في السوق المالي من حيث اختيار الشركات الجيدة، وتعريفهم بالفرص الاستثمارية المتوافرة، والتوقيت المناسب للشراء والبيع (مجلة سوق المال الفلسطيني، 2007:24).

كما أن الهيئة مسؤولة عن تنظيم البيئة القانونية لعمل قطاع الأوراق المالية، فقد قامت بإقرار عدد من تعليمات السوق التي كان لها دور كبير في تعزيز التزام الشركات المساهمة العامة بمبادئ حاكمية الشركات، ومن أهمها تعليمات إفصاح الشركات المساهمة العامة لسنة (2004)، وتعليمات ترخيص صناديق الاستثمار لسنة (2004)، وتعليمات مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال لسنة (2006)، وتعليمات منح التراخيص المهنية للمستشار المالي ومستشار الاستثمار، وتعليمات المحافظ الاستثمارية، ومعايير الملاءة المالية للشركات المساهمة وغيرها.

وفي سبيل تطبيق قواعد الحاكمية، بادرت هيئة سوق رأس المال بتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة، وإقرار المفاهيم العامة، والخطوط العريضة الخاصة بإعداد مبادئ الحاكمية، كما تم تشكيل الفريق الفني لقيادة الجوانب الفنية الخاصة بصياغة قواعد مدونة حاكمية الشركات التي تم الانتهاء من إعدادها واعتمادها من قبل اللجنة الوطنية للحاكمية في شباط (2009)، كما تعاونت الهيئة مع المؤسسات المحلية والدولية لإقرار قواعد الحاكمية وتنفيذها، فضلاً عن تشاورها المستمر مع الأطراف ذات العلاقة، وصولاً إلى الشكل الإداري الأفضل لمتابعة تطبيق قواعد الحاكمية (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، 2012: 2-3).

وأعلنت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية أنها بصدد إنهاء المرحلة التجريبية من تطبيق نموذج قياس حوكمة الشركات (Scorecard)، والذي تم تطويره مؤخراً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وأدخل حيز التنفيذ التجريبي خلال العام (2014)، ويهدف هذا النموذج إلى قياس مدى التزام الشركات المساهمة العامة بقواعد حوكمة الشركات على أساس كمي وموضوعي، وبطريقة علمية ممنهجة تتسم بالشفافية والوضوح وفقاً لأحدث الممارسات الدولية في هذا المجال، وهي تجربة

نوعية تتفرد بها فلسطين بين دول المنطقة (صحيفة الحياة الجديدة: ملحق اقتصادي، ع188، 2015:8).

وقد لعبت هيئة سوق رأس المال دوراً إيجابياً في تعزيز ثقافة الحوكمة المؤسسية للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبدرجة أقل للشركات المساهمة العامة غير المدرجة في بورصة فلسطين، كما قامت هيئة سوق رأس المال في تعزيز مفاهيم الحوكمة لشركات الوساطة المالية، وتم ذلك من خلال الإجراءات التالية (العتبوط، 2014: 9-10):

1- قامت الهيئة بتشكيل اللجنة الوطنية للحوكمة التي عملت على تشكيل فريق فني قام بإعداد مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، والتي تم إطلاقها في 2009/11/18، وقد احتوت هذه المدونة على مجموعة من القواعد تساعد في تقوية الشركات الفلسطينية وتعزز دورها في السوق الفلسطيني والأسواق المجاورة، ولقد تضمنت المدونة قواعد استرشادية لتنظيم العمل والأدوار ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، بحيث يتم تحديد الواجبات والمسؤوليات والحقوق لكل منهم عبر إجراءات عمل واضحة وشفافة تؤدي في النهاية إلى الارتقاء في الأداء ومردود أعلى في الإنتاجية والأرباح. ولكن من المهم الإشارة إلى أن مدونة الحوكمة تضمنت بعض المبادئ الاختيارية التي لا تحمل الصفة الإلزامية بتطبيقها على الشركات، سواءً المدرجة في بورصة فلسطين أو غير المدرجة في البورصة، مما يسمح للشركات الاختيار ما بين تطبيقها أو عدم تطبيقها.

2- إصدار تعليمات وتعاميم خاصة بشفافية التداول لتعزيز مبادئ الحوكمة، لضمان حقوق المستثمرين، ومن أهم هذه التعليمات ما يلي:

أ- قرار بشفافية تداول الأوراق المالية الصادر بتاريخ 2013/6/9، والذي ينظم آلية التداول للمتلعبين وأعضاء مجلس الإدارات لضمان الشفافية والإفصاح والنزاهة للمتعاملين بالأوراق المالية.

ب- قرار بشأن الإفصاح عن ملكية المالكن الرئيسيين الصادر بتاريخ 2012/5/7، الذي يلزم كل المالكن لأي شركة تزيد ملكيتهم عن (10%) بالإفصاح عن أي تداول سواء بيع أم شراء، وبالإفصاح عن الملكية قبل وبعد عملية التداول، مما يعزز الإفصاح والشفافية.

ت- قرار بشأن نشر البيانات المالية لشركات الوساطة المالية والصادر بتاريخ 2010/1/11، والذي يلزم شركات الوساطة بالإفصاح عن قوائمها المالية، وكشف الملاءة المالية، بالإضافة إلى تقرير مدقق الحسابات الخارجي للبيانات السنوية ونصف السنوية.

ث- قرار بتنظيم اجتماعات الهيئة العامة والصادر بتاريخ 2007/3/27، والذي ينظم آلية اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، مما يعزز ضمان حقوق المساهمين، وضمان حضورهم ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، وضمان معرفتهم بأوضاع الشركة.

ج- قرار ينظم آلية الإفصاح والصادر بتاريخ 2007/1/18، والذي يلزم الشركات بالإفصاح عن بياناتها المالية الأولية، والتي تكون مدققة من قبل المدقق الداخلي خلال (45) يوماً من نهاية السنة المالية المدققة خلال (3) أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، والإفصاح عن تغيير في هيكلية الشركة أو إدارتها، وإفصاح المطلعين عن أي تداول على الورقة المالية سواء بيعاً أم شراءً بضرورة الإفصاح خلال سبعة أيام عمل.

ح- قرار بالإفصاح عن الأمور الجوهرية والصادر بتاريخ 2006/3/29، والذي يلزم الشركات بضرورة الإفصاح عن أي تغيير على مجلس إدارة الشركة، أو استقالة المدير العام، أو تعيين مدير عام جديد، والإفصاح عن أي معلومة يمكن أن تؤدي إلى التأثير على سعر الورقة المالية، وعن أي توقف في مجال أعمالها أو أنشطتها أو أي تغيير في طبيعة أعمالها، وعن أية أمور غير طبيعية وغير متكررة أدت إلى زيادة أو نقصان الأرباح أو حدوث خسائر كبيرة. كما يلزم القرار الإفصاح عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة قبل (10) أيام من تاريخ الاجتماع، ويلزم القرار بمنع أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة من التداول على الورقة المالية قبل الاجتماع بعشرة أيام وحتى الإفصاح عن نتيجة الاجتماع.

### 3.2.6.2 بورصة فلسطين (PEX):

تعد بورصة فلسطين (PEX) من أهم الجهات المعنية بمتابعة تطبيق قواعد الحاكمة، وقد كان لها دور مهم في تفعيل الحاكمة في الشركات المدرجة في السوق المالي، ومنذ انطلاق أول جلسة تداول لها في العام (1997) قامت باستقطاب شركات مساهمة عامة لإدراج أسهمها في السوق وسط أجواء غير سلسة يتمثل أهمها في عدم وجود قانون للأوراق المالية يلزم الشركات بالإدراج، حيث كان الإدراج طوعياً، وفي بداية العام (2005) بدأ العمل بقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة (2004) الذي تضمن مواد قانونية لتزم الشركات المساهمة العامة بتقديم طلبات لإدراج أسهمها في السوق المالي، ومنها المادة (103)، إذ بدأت تضغط وتدعو إلى تطبيق القانون، وتقوم بإجراء اتصالات مع العديد من الشركات لتتمكن من إدراجها، فمن عدد قليل فقط من الشركات المدرجة في أوائل عام (1997)، ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى ثمان وثلاثين في عام (2008). وبالإضافة إلى الشركات المدرجة اعتمدت البورصة تسع شركات وساطة كأعضاء فيها، ويوجد لهذه الشركات مكاتب فرعية في معظم المدن الفلسطينية، كما قامت بورصة فلسطين بتوفير سوق لتداول الأوراق والأدوات المالية تتسم بالعدالة والشفافية والكفاية لخدمة المستثمرين، والمحافظة على مصالحهم.

ومن أجل متابعة تطبيق قواعد الحاكمة تعمل البورصة على ما يلي (الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين، [www.pex.ps](http://www.pex.ps)):

- 1- توفير أنظمة عصرية لإدارة عمليات التداول ومراقبتها، وكذلك عمليات إيداع الأوراق المالية وتحويلها ونقلها، بحيث تكفل هذه الأنظمة السرعة والدقة في إنجاز المعاملات ومراقبتها.
- 2- تسهيل الاستثمار بما لا يتعارض مع مبدأ ضمان حقوق جميع المتعاملين في السوق.
- 3- حماية المستثمرين من كافة أشكال التلاعب والاحتيال، وتوفير انتشار واسع ودقيق للمعلومات المطلوبة، وإيصالها بالسرعة اللازمة؛ وذلك ليتسنى للمستثمر اتخاذ القرار المناسب.
- 4- وضع الآليات السلسلة لإدراج الشركات المساهمة العامة في البورصة، بما يعزز الشفافية في البيئة الاستثمارية في فلسطين.
- 5- نشر الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين، وتشجيع شركات الأوراق المالية على الانتشار والتوسع.
- 6- ضمان المحافظة على سرية المعلومات لجميع الأطراف وفق القانون.

### 3.2.6.3 سلطة النقد الفلسطينية (PMA):

نشأت سلطة النقد الفلسطينية (PMA) بموجب بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في باريس بتاريخ 29 نيسان (1994)، وعملت سلطة النقد الفلسطينية منذ تأسيسها على أكثر من صعيد، من أجل نشر الحاكمة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وتعزيزها، منها محاولة تحسين النظام القانوني بإصدار مجموعة من القوانين والأنظمة ذات العلاقة، كقانون المصارف لسنة (2002)، والقرار بقانون غسل الأموال لسنة (2007)، ونظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة لسنة (2008)، إلى جانب قيامها في (2009) بإصدار دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ليتم تطبيقه بشقيه الإلزامي والإرشادي على المصارف العاملة في فلسطين، بما يكفل تعزيزاً للحوكمة وحسن سير عمل المصارف واستمرارها. وقد ظهر تأثير ذلك جلياً في نتائج إحدى الدراسات، إذ حصل قطاع المصارف على أعلى نتيجة في المؤشر العام للحوكمة بين القطاعات الخمسة المختلفة (الصناعة، الخدمات، التأمين، الاستثمار، والمصارف)، أما على صعيد المؤشرات الخمسة الفرعية فقد حصل قطاع المصارف أيضاً على المرتبة الأولى في أربعة مؤشرات، وهي (مبادئ مسؤوليات مجلس الإدارة ومهامه، الإفصاح والشفافية، حقوق المساهمين والمعاملة العادلة، ومبدأ التدقيق والرقابة الداخلية)، فيما حصل على المرتبة الثانية في المبدأ المتعلق بدور أصحاب المصالح بعد قطاع الاستثمار (حامد، 2008:65).

وكانت قد أصدرت سلطة النقد الفلسطينية (PMA) "دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف" في عام (2009)، وشمل هذا الدليل قواعد للحاكمة المؤسسية الواجب تطبيقها في

المصارف الفلسطينية، وقد شمل تسعة مجالات أساسية وهي: عضوية مجلس الإدارة، هيكل ودور مجلس الإدارة، الامتثال والتدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي، الإفصاح والشفافية، إدارة المخاطر، المكافآت والتعويضات، دور وحقوق المساهمين، دور وحقوق الأطراف الأخرى ذات المصالح، أخلاقيات وسلوك العمل (سلطة النقد الفلسطينية، 2009:3).

ويعزى تفوق المصارف في مستوى تطبيق قواعد الحاكمية لعاملين، الأول: وجود جهة رقابية وإشرافية، تتمثل بسلطة النقد الفلسطينية، والثاني: وجود تشريعات وقوانين تحكم عمل المصارف وتنطبق إلى حد كبير مع أفضل الممارسات الدولية في مجال حاكمية المصارف.

#### 3.2.6.4 وزارة الاقتصاد الوطني:

تمارس دائرة مراقبة الشركات بوزارة الاقتصاد الوطني صلاحيات تنظيم عمل الشركات، وتصل صلاحيات مراقب عام الشركات إلى فرض عقوبات منها إلغاء تسجيل الشركة في حال اكتشاف مخالفات تقتضي ذلك.

من خلال ما سبق يتبين أن الجهات السابقة تلعب دوراً مهماً في متابعة تطبيق قواعد الحاكمية في فلسطين، وذلك لدورهم الهام في تجنب المصارف مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري، مما يؤثر إيجابياً على القرارات الاستثمارية وضمان حقوق المساهمين، ومن ثم إحداث التنمية الاقتصادية وعلى الرغم من كل الجهود التي تُبذل في فلسطين لنشر الحاكمية المؤسسية في الشركات الفلسطينية، إلا أن هناك عدة محددات وصعوبات تواجه واقع الحاكمية في فلسطين، وقد بينها (الداعور وعابد، 2013:258) كما يلي:

- 1- مظاهر الضعف في مجالات المحاسبة، والتدقيق، والإفصاح، والإدارة.
- 2- قلة الشركات الممكن تصنيفها بشكل واقعي ضمن مجموعة الشركات المساهمة العامة.
- 3- الطابع الفردي العائلي لأغلبية المنشآت التجارية، الأمر الذي يؤثر على الحاكمية من حيث تشدد المصارف ومصادر التمويل بسبب ضعف الصفة الاعتبارية للمنشأة، وعدم الالتزام الكامل بالمعايير المهنية للتوظيف، ومحدودية دور مجالس الإدارة، وسيطرة شخص أو شخصين عليها.
- 4- غياب نسبي لمجموعة من المفاهيم المركزية للحاكمية (الانتخابات الحرة، المساءلة، الشفافية، حرية الصحافة، الالتزام بالقوانين، توفر آليات مكافحة الفساد).
- 5- بالإضافة إلى كل ذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي والحصار المفروض على المناطق الفلسطينية أدى إلى شل حركة التجارة في الشركات الفلسطينية، وبالتالي انهيار بعض الشركات، وهذا يعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى هروب رؤوس الأموال، وعدم الاستثمار في أسواق رأس المال الفلسطينية، نتيجة لإضعاف هذا الاقتصاد من قبل الاحتلال.

### 3.2.7 العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح:

تبرز علاقة الحاكمية المؤسسية بالإفصاح باعتبار الإفصاح من أهم مبادئها التي يجب على مجلس الإدارة أن يهتم بها من خلال القوائم والتقارير المالية، حيث تتجلى علاقة الحاكمية المؤسسية بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، مما يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح المناسبة، الأمر الذي يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطيات وتراكمها بشكل مستمر، وهو ما يؤدي إلى توسيع الشركات ونموها، كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية التي تقدم لأعضاء مجلس الإدارة لاتخاذ مثل هذه القرارات، حيث تتوقف نجاعة القرارات على جودة المعلومات الموجودة في تلك القوائم المالية (غياط ورجال، 2012:206).

ويُعد الإفصاح المحاسبي عاملاً محورياً في الحاكمية المؤسسية، حيث تعني جودته انعكاساً مباشراً لتشغيل آليات الحاكمية بكفاءة عالية، ومن ثم بدأت أنظار عدد من الباحثين تتجه إلى قياس جودة الإفصاح المحاسبي، كما اتجه عدد من المؤسسات المالية لتطوير مقاييس، أو مؤشرات تستخدم للحكم على جودة الإفصاح المحاسبي، واعتمد بعض الباحثين في دراسة جودة الإفصاح في بيئة معينة على مؤشرات طورتهها مؤسسات وهيئات عالمية معروفة مثل مؤشر (Standard & Poor's)، ومؤشر مؤسسة المحللين الماليين (AIMR)، بينما اعتمد عدد آخر من الباحثين على مقاييس خاصة طوروها في دراساتهم (Cheung et al., 2010:265).

أما عن علاقة التقرير المالي والحاكمية فتتجسد في تحليل أو تأصيل جذور كل منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام للحاكمية المؤسسية، وفي المقابل يحتاج نظام الحاكمية المؤسسية إلى مستوى جيد من الإفصاح، ويعد الإفصاح أيضاً واحداً من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي، حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الاهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح، وأن المعلومات المفصحة عنها بواسطة التقارير المالية تصف ما تريده الأطراف الداخلية من خلال ما تفصح عن أنشطة وأداء الشركة (عبد الفتاح، 2008:429).

إن أهمية الحاكمية المؤسسية تكمن في أنها تضمن إدارة الشركات بشكل مسؤول وعدم تعرض أموال المساهمين فيها لسوء الإدارة، بحيث لا تتعرض للسرقة والنهب، وتعزز الحاكمية المؤسسية القيم الأساسية باقتصاد السوق، إضافة على كونها أحد المفاتيح الأساسية لخلق بيئة أعمال موثوقة تحافظ على حقوق الملكية، لأن المستثمرين الآن في ظل تخطي المعاملات في الاقتصاد الحدود المكانية، أصبح لديهم القدرة على نقل أموالهم سريعاً من مكان إلى آخر في حالة إحساسهم بانعدام الثقة والخوف على أموالهم من الضياع (يوسف، 2007:22).



كما أن قواعد ومبادئ الحاكمة تزيد من ثقة المستخدمين بمصداقية التقارير المالية التي تقدمها الشركات، وذلك من خلال سعيها إلى تحسين بيئة الشفافية والإفصاح، وذلك عن طريق تركيزها على النقاط التالية (سفير، 2011:14):

- 1- إتباع معايير مالية ومحاسبية عالية الجودة، ومعترف بها دولياً عند إعداد المعلومات المالية والإفصاح عنها، وضمان فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها.
  - 2- الإفصاح الفوري عن المعلومات الحساسة والجهرية، وبث المعلومات على شبكة الانترنت وتحديثها بشكل فوري، وضمان عدم أي تسريب للمعلومات قبل الإعلان عنها.
  - 3- التركيز على المسائلة وربطها بالشفافية، فالشفافية تعزز المسائلة عن طريق تسهيل المراقبة، في حين تعزز المسائلة من الشفافية، حيث أن المسائلة توفر للمستخدمين الطمأنينة على اعتبار وجود احتمال لأن يتعرض كافة المشاركين في العمليات المالية والتقارير عنها للمساءلة وتبرير أفعالهم.
  - 4- التركيز على أخلاقيات العمل والدقة المحاسبية، والتي دفعت بالكثير من الشركات لتوظيف كافة الوسائل اللازمة والكفيلة بتأمين سلامة أخلاقيات طواقم الإدارة، ومراعاة الدقة المحاسبية، وذلك من خلال اختيار الموظفين الأكفاء ذوي الخبرة والسمعة الحسنة.
  - 5- العمل على تدعيم مفهوم السلوك المسؤول، وبناء بيئة مناسبة تمكن الموظفين من الإبلاغ عن التصرفات الخاطئة بدل السكوت عنها، أو الإبلاغ عن ذلك بعد فوات الأوان، كأن تقوم الشركة بتنظيم لقاءات بين موظفيها ومجلس إدارتها لحثهم وتشجيعهم على توصيل المعلومات عن أي تجاوزات قد تقوم بها الإدارة، وتأمين الحماية الكاملة لهم.
- من خلال ما سبق يتبين أن الاهتمام المتزايد بالحاكمة المؤسسية والشفافية أدى إلى زيادة متطلبات الإفصاح، فأصبحت تشمل العديد من البنود ذات الصلة بالحاكمة، مثل حقوق التصويت، الحوافز، المكافآت التي يتقاضاها المدبرون التنفيذيون، وغيرها من المعلومات المتعلقة بمبدأ الشفافية والإفصاح الذي تقدمه المنشآت للمتعاملين بالسوق.

## الفصل الرابع:

### جودة الإفصاح عن البيانات المالية

يتناول هذا الفصل التعرف على مفهوم وأهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي، وكذلك المقومات والعوامل الأساسية وطرق القياس المتبعة، بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تحد من عملية الإفصاح، والتعرف على الإفصاح حسب المعايير الدولية وفي ظل التشريعات الفلسطينية من خلال المبحثين التاليين:

**4.1 المبحث الأول: طبيعة ومحددات الإفصاح المحاسبي**

**4.2 المبحث الثاني: متطلبات الإفصاح وفقاً للمنظمات**

**المهنية والقطاع المصرفي**

## المبحث الأول:

### طبيعة ومحددات الإفصاح المحاسبي

#### 4.1.1 تمهيد:

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات المالية للعام (1837)، حيث نشرت مجلة (Railway magazine) مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أثر الإبلاغ عن أرباح الشركات على سلوك المستثمرين، حيث ساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر اتجاه يحث على زيادة الإفصاحات المحاسبية، من حيث تقديمها معلومات عن الأرباح ورأس المال، والاستهلاكات، وتقييم الموجودات، ودعم التشريعات التي تزيد من الإفصاح في القوائم المالية، والحد من البدائل في المعالجات المحاسبية (مخلوف، 2009:4).

وإثر تقادم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خلال الفترة (1933-1973) إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تكون أساساً للإفصاح المحاسبي مع التركيز خصوصاً على مبدأ الإفصاح الكامل، فمنذ عام (1933) أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين وهما مبدأ الإفصاح الشامل أو الكامل، ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد، ومازال هذان المبدآن يمثلان حتى اليوم مركزاً محورياً ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ تأسست في عام (1934)، وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة بمراعاة الإفصاح الشامل، ولقد توسع مضمون الإفصاح تدريجياً، فلقد أضيفت إلى قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي قائمتان جديدتان هما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية، وقائمة التغير في حقوق المساهمين للإفصاح عن التغيرات في حقوق المساهمين، وذلك عام (1987) في الولايات المتحدة، تبعها إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم (حنان، 2003:446).

وحيث أن حماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى من ذوي المصالح بالشركة المساهمة العامة لا يمكن أن تتحقق دون توفر معلومة مالية تمكن الأطراف الخارجية من رقابة تصرفات إدارة الشركة، وتقييم كفاءتها، كذلك فإن الأطراف ذات العلاقة لن تستطيع اتخاذ القرارات دون توفير المعلومات اللازمة لذلك، وهو ما توفره المحاسبة بشقيها المالي والإداري، حيث أن التقارير المالية تعتبر أحد الركائز الأساسية لتطبيق وتفعيل حاكمية الشركات (خليل، 2005:71).

فقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بالإفصاح والشفافية لزيادة وعي المستثمرين، حيث تعتمد قراراتهم وبشكل كبير على ما تنشره الشركات من معلومات، وتكمن أهمية الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة في نشر التقارير المالية وأخبارها التي تفصح عنها، وذلك ليكون المستثمر على دراسة كافية

عن المعلومات ذات العلاقة بالشركات المدرجة في أسواق المال والتمكن من اتخاذ القرار المناسب، كما تزداد أهمية الإفصاح والشفافية في عملية الكشف عن المعلومات التي تهم المستثمرين، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين في الأسواق المالية (الغملاس، 2013: 42-43).

ويعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال المصرف ومركزه المالي إلى الجهات المختلفة، ويتم الإفصاح من خلال التقارير المالية، والتي تتضمن معلومات عن موارد المصرف والتزاماته قبل الغير، وتفيد هذه المعلومات في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للمصرف، وكذلك في تقدير مدى السيولة التي يتمتع بها المصرف، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء المصرف وتقدير درجة المخاطرة (العيسى، 2012: 106).

ففي ظل التطورات السريعة والمتلاحقة، وما تشهده الأسواق من منافسة شديدة، ومن تقدم تكنولوجيا أصبح هناك حاجة ملحة لتغيير نمط الإفصاح لكي يوفر معلومات أكثر عن خطط المنشأة والفرص والمخاطر والتحديات التي تواجهها (حسانين، 2006: 24).

وقد كان لتعدد الأطراف المستفيدة من الشركة وبخاصة كثرة عدد المساهمين وتوكيلهم الإدارة بتسيير نشاط الشركة دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي تمثل في البداية في الإعلان عن ميزانية الشركة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة غالباً ما تكون نهاية السنة المالية، بحيث يثبت فيها حساب رأس المال، ولم تسمح القوانين لجميع الناس بمراجعة الحسابات الخاصة بالشركة، أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى شخص يقوم بعملية التحقق من كفاءة استخدام الأموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات، ويتم ذلك عن طريق مدقق الحسابات الذي يجب أن يكون شخص محايد (المطارنة، 2006: 17). وحتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بكفاءة لا بد من الإفصاح عن كل المعلومات اللازمة بالكمية والنوعية التي يسمح لهم بالتعرف على كل البدائل الاستثمارية المتاحة، إذ أن للإفصاح المحاسبي تأثير بالغ الأهمية في تدعيم وتعزيز قرارات المستثمرين، مما يؤدي إلى كفاءة عملية تخصيص الموارد الاقتصادية، وبالتالي توجيه التصرفات والسلوك الاقتصادي للمستثمرين سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات نحو أنماط استثمارية جديدة (إبراهيم، 2011: 117).

من خلال ما سبق يتبين أن ظهور الشركات المساهمة العامة والأزمات الاقتصادية كان لها الدور الكبير في نشوء مبدأ الإفصاح، والحاجة إلى معلومات محاسبية دقيقة وصحيحة، لذلك دعت الحاجة لوجود الإفصاح، والذي يهدف إلى إشباع حاجات مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات وخاصة المساهمين في الشركات المساهمة، حيث يتم تقييم الإدارة على أدائها بناءً على التقارير المالية، لذلك كان الاهتمام بمبدأ الإفصاح في التقارير المالية من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية.

## 4.1.2 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم أو مبدأ الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الإفصاح ومستواه، فمنهم من لا يحصر مفهوم الإفصاح في مجرد درجة تفصيل القوائم المالية المنشورة، أو في أساليب تبويب وعرض المعلومات الواردة في هذه القوائم، وإنما يتعدى ذلك ليجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم كأساس للإفصاح، في حين يرى آخرون أن مفهوم الإفصاح ينحصر فقط في نطاق عرض المعلومات الواردة في هذه القوائم، ومن ثم الشكل الذي يتم فيه عرض هذه المعلومات، أما مسألة صحة ومصداقية الأرقام المعروضة بتلك القوائم، فهي مسألة أخرى تتعدى من وجهة نظرهم حدود مفهوم الإفصاح لتدخل في نطاق مفهوم القياس المحاسبي. فقد عرّف قاموس (Oxford) الإفصاح (Disclosure) بأنه كشف وإظهار وعرض شيء معين وتوضيحه والإعلان عنه (Oxford, 1982:273).

وعرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإفصاح بأنه عرض للمعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بشكل يضمن إبراز الأمور المادية (الجوهرية)، والتي تضم محتوى القوائم المالية نفسها (المصطلحات المستخدمة فيها، الملاحظات المرفقة بها، ودرجة ما فيها من تفاصيل)، وبكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها (مطر وآخرون، 2008:370).

وتعرف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الإفصاح المحاسبي بأنه "يقصد بالإفصاح العام إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة" (معايير المحاسبة السعودية، 2003:479).

وورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبة (AAA) عام (1996) النص الآتي: تعتبر المعلومات المحاسبية من الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة.

ويعرف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة، بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات، كما يمكن تعريفه بأنه نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة، ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية (الجعبري، 2011:6).

كما أن الأمر لم يعد مقتصر على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية، بل امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء كانت كمية أم وصفية، أم كانت فعلية أم تقديرية، حيث يعد الإفصاح ضمناً إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية (بلال، 2012:33).

وقد عُرّف الإفصاح بأنه نشر المعلومات الضرورية للفئات التي تحتاجها، وذلك لزيادة فاعلية العمليات التي يقوم بها السوق المالي، حيث أن الفئات المختلفة تحتاج للمعلومات لتقييم درجة المخاطرة التي تتعرض لها الشركات، للوصول إلى القرار الذي تستطيع من خلاله تحقيق أهدافها، والتي تتناسب مع درجة المخاطرة التي ترغب بها (غياط ورجال، 2012:205).

كما عُرّف الإفصاح بأنه إلزام الشركات بتقديم معلومات ملائمة وموثوقة، حيث تتوفر خاصية الملائمة عندما تكون المعلومات المعروضة وثيقة الصلة باحتياجات مستخدمي المعلومات، كما تتوفر خاصية المصدقية (الموثوقة) عندما تكون المعلومات مقدمة بطريقة يمكن الاعتماد عليها وتتوافر فيها المصدقية من خلال الاعتماد على وقائع فعلية ومؤيدة بالمستندات أو الاعتماد على تقديرات معقولة للأحداث المقدمة، كذلك يجب أن يتوافر فيها القابلية للمقارنة مع الشركات الأخرى أو الفترات السابقة، كذلك يجب أن يتوافر فيها القابلية للفهم عن طريق استخدام المصطلحات المفهومة والواضحة وطريقة العرض الشائعة، كما يجب أن تكون المعلومات غير مفصلة بشكل كبير جداً أو مختصرة بشكل ضيق جداً (محفوظ، 2009:11).

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم المعلومات المحاسبية والإعلان عنها في الوقت المناسب على شكل قوائم أو تقارير مالية، وذلك من خلال إتباع سياسة الوضوح الكامل كي تتمكن الأطراف كافة من اتخاذ القرارات المناسبة بالاعتماد على هذه المعلومات، وأن الإفصاح يجب أن يتناول البيانات المالية وغير المالية مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية العنصر المفصّل عنه بما يخدم مصالح الأطراف المستفيدة من التقارير والقوائم المالية المنشورة.

### 4.1.3 أهمية الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي متمماً للقوائم المالية، حيث يعرض السياسات المحاسبية التي اتبعتها الشركة في إعداد قوائمها المالية، وذلك يتضمن تحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم، فضلاً عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة، وغيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة وقوائمها المالية، كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في قيمة المعلومات التي يوفرها الإفصاح المحاسبي، والتي تتبع من خلال العلاقة القائمة بين البيانات المحاسبية المنشورة من جهة، وتقلب أسعار الأسهم للشركات، وتبرز أهميته في تعزيز مصداقية وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية، فيما يلي (بلال، 2012: 47-48):

- 1- توفير أكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية.
- 2- تحسين نوعية بيانات المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تحديد هذه البيانات والمعلومات.

3- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات مالية، دائنون وزبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات، كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات والتفسيرات التي يقدمها.

4- يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الاستثمار، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل وتقديم مختلف التفسيرات فيما يخص الأرقام الواردة في القوائم المالية والسياسات المحاسبية المطبقة في الشركة، مما يسمح بفهم القواعد والمخاطر المرتبطة بقرار الاستثمار.

كما يعد الإفصاح عن المخاطر المصرفية والأساليب والسياسات التي تستخدمها المصارف لقياس ورقابة المخاطر المصرفية من الأمور المهمة جداً بالنسبة للمشاركين في السوق ولمستخدمي القوائم المالية المصرفية، لأنه إذا كان الهدف من الدخول في إدارة المخاطر المصرفية هو الحصول على عوائد أعلى، فإن عدم رقابة وإدارة هذه المخاطر بصورة سليمة سيؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق أهداف المصرف الإستراتيجية، ومن المعروف أن القوائم المالية ليست غاية بحد ذاتها، بل يجب أن تحقق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها بما يأتي (أحمد، 2005:211):

1- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين والمرتبطين، والدائنين، والمستخدمين الآخرين، وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة التي تساعدهم في تقدير مستوى عدم التأكد المتعلق بالمتحصلات النقدية المتوقعة من توزيعات الأرباح.

2- تقديم معلومات عن المكاسب ومكوناتها، وعن التدفقات النقدية، وكذلك الوضع المالي.

3- أن تعكس توقعات المستثمرين والدائنين عن الأداء المستقبلي، إلا أن تلك التوقعات تعتمد على نحو عام على تقييم الأداء السابق للمنشأة، وهذا يعطي أهمية كبرى لهذه القوائم والتقارير المالية.

ويمكن القول بأنه يتم النظر إلى القوائم المالية على أنها تعكس بصورة واضحة الآثار المالية للعمليات والأحداث التي حدثت فعلاً فقط، وهذا يمثل أحد أهم جوانب القصور في القوائم المالية بما يخص الإفصاح عن المخاطر المصرفية، لأنها لا تأخذ بعير الاعتبار المخاطر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، لذلك فإن معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومعايير بازل (2) توجهت للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الأنواع المختلفة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف، وتعمل تبعاً على زيادة حجم الإفصاح المتعلق بهذه المخاطر، ليس فقط لإدارة المصرف بل لمختلف مستخدمي القوائم المالية، ومما لا شك فيه أن مستخدمي القوائم المالية المصرفية مهتمين بمعرفة ما يتمتع به المصرف من درجة سيولة وقدرة على الوفاء بالديون، وبيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية المصرف، وتلك التي لا تظهر في الميزانية (الشيخ، 2012:193).

من خلال ما سبق يتضح أهمية الإفصاح المحاسبي، فهو أحد أهم المصادر لتوصيل نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي إلى الجهات المختلفة من خلال التقارير المالية والتي تتضمن معلومات عن موارد المنشأة والتزاماتها قبل الغير، حيث أن هذه المعلومات تفيد في بيان أوجه القوة وأوجه الضعف في المركز المالي للمنشأة، وكذلك في تقدير مدى السيولة التي تتمتع بها المنشأة، كما تفيد هذه المعلومات في تقييم أداء المنشأة.

#### 4.1.4 أهداف الإفصاح المحاسبي:

- يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات للمستخدمين من أجل (Belkaoui, 2004:266):
- 1- وصف العناصر المعترف بها، وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية، مثل تقدير القيمة العادلة للميزانية العمومية.
  - 2- وصف العناصر غير المعترف بها، وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر، مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به، ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون.
  - 3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
  - 4- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
  - 5- تقديم معلومات عن التدفقات الداخلة والخارجة المستقبلية.
  - 6- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

#### 4.1.5 أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:

- 1- الإفصاح الكامل: ويقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، وأهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدميها (مخولف، 2009:6).
- 2- الإفصاح الاختياري أو الإضافي: ويمثل المعلومات التي تبادر الشركات إلى نشرها طوعاً وبدون إلزام، وذلك سعياً منها لتحسين نوعية الإفصاح، فالإفصاح الإضافي ليس فقط مفيداً لمستخدمي المعلومات المحاسبية بل للشركة نفسها أيضاً، لأنه يحسّن صورتها لدى التغير خاصة في سوق الأوراق المالية، مما ينعكس بصورة إيجابية على سعر أسهمها فيه، فالمستثمرون سوف يقومون بتوجيه مدخراتهم نحو الشركات الناجحة، والتي توفر لهم معلومات دقيقة وموثوقة من حيث كمية المعلومات (بلال، 2012: 34-35).



3- الإفصاح العادل: ويهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى.

4- الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار فضلاً عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (محمد، 2012:15).

5- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية (كيجلي، 2013:737).

6- الإفصاح الإعلامي: هو الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب الأخرى (كيجلي، 2013:737).

7- الإفصاح الوقائي: إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم، حيث يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي، ويسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي)، ويتطلب الكشف عن الأمور الآتية: السياسة المحاسبية، التغيير في السياسة المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، المكاسب والخسائر المحتملة، والارتباطات المالية.الأحداث اللاحقة (الجعبري، 2011:6).

8- الإفصاح التثقيفي: لقد ظهر هذه النوع من الإفصاح أثر تزايد أهمية الملائمة، حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة، والمخزون السلعي، والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة (محمد، 2012:18).

من خلال ما سبق يتبين من العرض السابق لأنواع الإفصاح أن أفضل أنواع الإفصاح هو الذي يساعد في توفير القوائم المالية الواضحة والمعبرة عن الواقع المالي من دون تضليل للمستخدمين، حيث يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في فهمها واستخدامها، والتي يعتمد على المستثمرون والواعون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم.

كما يرى (حسانين، 2006:31) بأن هناك نوعين من الإفصاح هما: الإفصاح في صلب القوائم المالية، والإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، وعليه يحكم الإفصاح مفهومين مهمين كما يلي:

- **الأول: مفهوم الشفافية (Transparency):** والذي يعني إعلام الأطراف المستفيدة بكافة المعلومات المالية وغير المالية عن المشروع على أن تتصف بالدقة والأمانة والموضوعية والملائمة وعدم التحيز حتى يمكن الاعتماد عليها.
- **الثاني: مفهوم الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance):** والذي يعني وجود إطار يتضمن مجموعة من الإجراءات المبنية على معلومات تساعد في توجيه أعمال وشؤون الشركة بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وتعزيز الأداء ليعظم منافع المساهمين.

#### 4.1.6 الأطراف المهمة بالإفصاح المحاسبي:

يتصف مستخدمو القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج المنشأة بأن لديهم نطاقاً واسعاً ومتضارباً من المصالح، ولكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم والبيانات المالية، حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات، وتتنوع الفئات التي تستخدم القوائم المالية، فمنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، الموظفون، المقرضون، الموردون، الدائنون، العملاء، والحكومات ووكالتها، والجمهور، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع حاجاتهم للمعلومات، والمستخدمون كالتالي (العجمي، 2006: 38-39):

- 1- **المستثمرون:** مقدمو رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتوقع منها، إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار للشراء، والاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.
- 2- **الموظفون:** يهتم الموظفون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد، وتوفير فرص العمل.
- 3- **المقرضون:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
- 4- **الموردون والدائنون التجاريون:** يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، والدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيس لهم.
- 5- **العملاء:** يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتمادهم عليها.

6- **الحكومات ووكالاتها (ومؤسساتها):** تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المنشآت، ومن أجل تنظيم نشاطات المنشآت وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس الإحصاءات للدخل القومي، وإحصاءات مشابهة.

7- **الجمهور:** تؤثر المنشآت على أفراد الجمهور بطرق متنوعة، على سبيل المثال: قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم، وتعاملهم مع الموردين المحليين.

8- **إدارة المشروع:** تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج، أو التوزيع، أو الحصول على قروض، أو عند المفاضلة بين شراء أصل من الأصول أو بين استئجاره من الغير.

#### **4.1.7 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على مقومات هي كالتالي:

##### **4.1.7.1 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:**

ورد في المعيار الدولي رقم (1) بأنه "لا يمكن للبيانات المالية أن تلبى كافة احتياجات المستخدمين من المعلومات، فإن هناك احتياجات مشتركة لهم جميعاً، وحيث أن توفير بيانات مالية تفي بحاجة المستثمرين مقدمي رأس المال المضارب للمشروع فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تلبىها البيانات المالية"، في حين أن استخدام المعلومات في التقارير المالية لأطراف عديدة تشكل كل من الملاك، المقرضين، الموردين، المستثمرين المحتملين، الدائنين، الموظفين، الإدارة، العملاء، المسؤولين عن البورصات، الاقتصاديين، المستشارين، السماسرة، ضامني الأسهم، المشرعين، الصحافة المالية، وكالات التقارير المالية، النقابات العمالية، التجمعات التجارية، باحثي الأعمال، أساتذة الجامعات، وطلاب البحث العلمي والعام، عليه يجب أن يتم تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية قبل تحديد الجهة المستخدمة لهذه المعلومات، وأن الجهات المستخدمة للمعلومات سوف تساعد على تحديد خواص هذه المعلومات من حيث المحتوى أو من حيث الشكل (حماد، 2007:36).

##### **4.1.7.2 تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية:**

يتحدد الغرض الذي سوف تستخدم فيها المعلومات المحاسبية للجهة المستفيدة بشكل رئيسي، حيث تعتبر تحديد الأغراض من الجهة المعدة للتقارير المالية ذات أهمية بالغة في تحديد الغرض من تلك المعلومات التي تعد للجهة المستفيدة، فبعض هذه المعلومات المالية تعد لغرض تقديمها للجهة المستفيدة مثل المقرضين ومثل المصارف، حيث تعترض تلك المعلومات ملائمة لجهة مستفيدة تكون

غير ملائمة لجهة أخرى، ومن وجتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام (1966) بالقول: "في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من الجهة الأخرى"، لذا لا بد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة من أن يحدد أولاً الغرض الذي يستخدم فيه، إذ أن المعلومات ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو مستخدم بديل (مطر وآخرون، 2008:342).

### 4.1.7.3 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءاً من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية، وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم (آل غزوي، 2010:52)، وهناك مواصفات يجب أن تتوفر في المعلومات المناسبة للإفصاح على النحو الآتي:

- أ- **الملائمة:** تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر في القرار الاقتصادي.
- ب- **القابلية للفهم:** أي أن يتم إعداد التقارير المالية وفقاً لصيغ ومفردات تتناسب مع قدرات مستعملها على الفهم.
- ت- **القابلية للتحقق:** ويعني ذلك أن تتصف معلومات التقارير المالية بالموضوعية.
- ث- **الحياد:** أي نشر المعلومات لغرض مواجهة الاحتياجات العامة لمستخدمي التقارير دون التحيز لفئة معينة.
- ج- **توقيت المعلومات:** أي توفير المعلومة اللازمة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- ح- **القابلية للمقارنة:** أي أن تساعد المعلومات في إجراء المقارنة، وأن تظهر أوجه التشابه أو الاختلاف الناجمة عن طبيعة الأنشطة التي تمارسها الشركات.
- خ- **تكاليف الإفصاح:** أي الموازنة ما بين تكلفة الإفصاح والمنفعة المرجوة منه.
- د- **الشمول:** ويتحقق في المعلومات عندما تتصف بجميع المواصفات النوعية السابقة.

#### 4.1.7.4 تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض البيانات المالية للمشروع والإدارة، كذلك تهتم بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية القادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة والإدارة لديها الإمكانية في تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها الذاتية، كما جرى العرف أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملتها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية، ولذلك يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها ببسر وسهولة، وباختصار فإن القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية التي تقود بإعدادها إدارة المنشأة هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم المالية الأساسية كذلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو زيادة الإفصاح على أساس التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح (آل غزوي، 2010:54).

#### 4.1.7.5 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعد التوقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وحتى يكون الإفصاح مفيداً فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقض منفعة المعلومة، ثم تزول إذا أتت في وقته، بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، ولذلك حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة وتعليمات هيئة أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات المدرجة في تلك الأسواق بأن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية، وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائمها المالية المرحلية الربعية أو نصف السنوية، بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية (الصياد، 2008:7).

من خلال ما سبق يتبين أن الإفصاح المحاسبي واسع ويرتكز على العديد من المقومات التي يجب أن تحتوي على جميع البيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية لتحقيق الفائدة لمستخدميها ومن أهمها ترشيد القرارات، إذ أن الإفصاح مصطلح نسبي، إلا أنه أصبح يقتضي ألا يتم النظر إلى القوائم المالية كهدف بحد ذاتها، وإنما كوسيلة لمساعدة الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة.

#### **4.1.8 العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية، وهي كالتالي:

##### **4.1.8.1 عوامل بيئية:**

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، فعندما يتم المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية فإن الفرق جلياً بين الدولتين، حيث حدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية، والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى بتقرير الإدارة، وقد أشار قانون الشركات الانجليزي إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها، بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد يرجع سبب هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات ومراقبتها ومدى حاجة المستفيدين لها (القضاة، 151:2013).

##### **4.1.8.2 عوامل تتعلق بالمعلومات المالية:**

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المالية ملاءمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها، وأن تكون هناك ثقة بهذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة على قابليتها للتحقق والمقارنة، وفي هذا الصدد أشارت مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، إلا أن المعلومات الوارد في التقارير ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها (آل غزوي، 64:2010).

##### **4.1.8.3 عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:**

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالوحدة الاقتصادية، منها عامل حجم المشروع أو مجموع الأصول، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائمة للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح

المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة، وهناك عامل آخر هو عدد المساهمين حيث تبين وجود علاقة أيضاً بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، وأيضاً هناك عامل ثالث هو تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية، حيث يؤثر مباشرة في زيادة درجة الإفصاح، حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في أسهمها أو سندات بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها، وهناك عامل أخير هو المراجع الخارجي، حيث يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها عليه القانون، كما أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر بدرجة متفاوتة في الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال شركات المساهمة، والتي تتطلب المزيد من الإفصاح في القوائم المالية التي تعدها شركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة الأوراق المالية (آل غزوي، 2010:65).

#### 4.1.9 العناصر المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

توجد مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح، ومن أهم المحددات الرئيسة على نوع الإفصاح وحجمه ما يلي:

- 1- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:** لا بد أن عطي الشركات اهتماماً خاصاً في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة (بلال، 2012:35).
- 2- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:** وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالباً ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية (أحمد، 2010:84).
- 3- **المنظمات والمؤسسات الدولية:** بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية (سفير، 2011:10).

من خلال ما سبق يتبين أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليست عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح.

أما أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح فتتمثل بالتالي (Keieso et al., 2007:1284):

- 1- **تعقد بيئة الأعمال:** مع زيادة تعقيد وتعاضم العمليات والأحداث الاقتصادية في بيئة الأعمال وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر، ومن هذه الأحداث الاستئجار واندماج الأعمال، المعاشات، الاعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة، ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية.
- 2- **الحاجة لمعلومات فورية:** فهناك طلب الآن أكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات خلال الفترات المختلفة، ومعلومات حالية وتنبؤية، كما أن هيئة سوق المال (SEC) أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين.
- 3- **المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة:** حيث تعتقد الجهات الحكومية أن تقديم المزيد من المعلومات والإفصاح العام عن منشآت الأعمال من الأمور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي، وتجنب حدوث أزمات مالية، مثل أزمة شركة (Enron) إحدى كبريات شركات الطاقة الأمريكية.

#### 4.1.10 أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي، والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية، وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام (الجعبري، 2011:8):

- 1- **الإفصاح من خلال القوائم المالية:** حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم، وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية، ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية، أو طرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.
- 2- **استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها:** مما لاشك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها، ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها، وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.



3- **المعلومات بين الأقواس:** ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين/ الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر وإلى غير ذلك من الملاحظات.

4- **الملاحظات والهوامش:** تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية، إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية.

5- **التقارير والجدول الملحقة:** وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أوفي صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

6- **تقرير رئيس مجلس الإدارة:** وهذا التقرير يعتبر متمماً للقوائم المالية والذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

7- **تقرير المراجع الخارجي:** ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية، حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات، أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

ويوضح الجدول رقم (4) أساليب (طرق) الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح، وتعتبر الطرق التالية من أشيع طرق الإفصاح:

#### جدول رقم (4):

#### أساليب (طرق) الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية

م.	طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1.	القوائم المالية	وتشتمل على أربعة قوائم أساسية: - قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية وهي: - قائمة التغير في المركز المالي. - قائمة الأرباح المحتجزة. - قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح، ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأيضاً ما يتعلق بالتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين مالييتين.
2.	مذكرات	وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على: - طرق تقويم المخزون. - طريقة الاستهلاك المطبقة.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المُكملة لها.

م.م	طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
		<ul style="list-style-type: none"> <li>- التزامات مُحتملة.</li> <li>- أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية.</li> <li>- أثر التحويلات للعملة الأجنبية.</li> <li>- التغيير في السياسات المحاسبية.</li> <li>- تفصيل لحقوق الملكية.</li> <li>- معالجة مصروفات الإصلاح والصيانة.</li> </ul>	
3.	إيضاحات	<p>تعتبر جزء مكمّل للقوائم المالية كشرح للسياسات المحاسبية، وتوضح مثلاً:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- أية ضمانات على أحد الموجودات.</li> <li>- سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية.</li> <li>- سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.</li> </ul>	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المُكملة لها.
4.	جداول إحصائية	<p>أهم هذه الجداول:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- تحليل الموجودات، الاندثار.</li> <li>- تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير.</li> <li>- بيان للمبيعات، تكلفة المبيعات.</li> </ul>	توضيح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة.
5.	تقرير الإدارة	<p>يتضمن الآتي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- معلومات عن أهداف المشروع.</li> <li>- النشاط الحالي والمستقبلي.</li> <li>- أحداث غير مالية تؤثر في المشروع في المستقبل.</li> <li>- الطاقة الإنتاجية.</li> <li>- مشكلات خاصة بالإنتاج والتوزيع.</li> </ul>	يتضمن كل معلومات غير مالية تؤثر في المشروع مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.
6.	تقرير مراجع الحسابات الخارجي	<p>أهم ما سيتضمنه:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مدى تطبيق المبادئ المحاسبية.</li> <li>- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية.</li> <li>- أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية.</li> <li>- نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية.</li> </ul>	يزيد من ثقة المستفيدين من المعلومات الواردة في القوائم المالية، وعلى ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.

المصدر: (محمد، 2012: 20-21).

من خلال ما سبق يتبين أن الإفصاح المقدم من المصارف يجب أن يتضمن معلومات مالية وغير مالية، وضرورة إيصال هذه المعلومات في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرار الرشيد، وهذا دعا إلى ضرورة قيام المصارف بنشر مثل هذه المعلومات إلكترونياً على أن تتضمن تلك المعلومات القوائم المالية والإيضاحات المفسرة والموضحة لهذه القوائم، كما تتضمن تقرير الإدارة والمراجع الخارجي وأي أمور توضيحية أخرى أكانت على هيئة أشكال أو جداول.

#### 4.1.11 المعوقات التي تحد من عملية الإفصاح:

يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات، وتكشف العديد من الدراسات المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل، منها (خشارمة، 2003:98):

- 1- تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.
- 2- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية، مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة.
- 3- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- 4- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في التقارير الدورية.
- 5- تخشى الإدارة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح اختيارياً عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل، فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة وإدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة.
- 6- عدم إلمام الشركة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات.

كما أن إقدام الشركات ولجوتها إلى تقديم معلومات مضللة لا تعكس الوضعية الحقيقية والصورة الصادقة لحالتها المالية، وكذا التقديرات والخطط المستقبلية، يمكن أن يكون بإتباع أحد الأساليب التالية (سفير، 2011:11):

- 1- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة: تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية تقريراً تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها.

2- إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة: إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشراً على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد الحاكمة المؤسسية، لذا فإن معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة للأسواق المالية تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة، فضلاً عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم، وكل مساهم مستفيد يملك (5%) فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال.

3- التلاعب في إعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية: تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها، وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية، وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبة، كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات اهتلاك، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الاهتلاك في بيان صحفي لها، مما يوحي لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بتحسين نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة.

من خلال ما سبق يتبين أنه من الضروري حماية المنشآت من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة في حالة الاعتماد على القوائم المالية من خلال أن يتم النص في هذه القوائم على بعض الملاحظات التي تبين ما هو فعلي من هذه البيانات، وما هو متبأ به، ولتشجيع الشركات على الإفصاح بصورة طوعية عن المعلومات.

## المبحث الثاني:

### متطلبات الإفصاح وفقاً للمنظمات المهنية والقطاع المصرفي

#### 4.2.1 تمهيد:

إن الإفصاح المحاسبي تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية، بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي من خلال قياس وتحليل وتقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف التي لها مصالح معها، مما توجب بالسعي نحو وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لإزالة العوائق من خلال تقليل الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية المختلفة بغية الوصول إلى توحيد محاسبي عالمي (أحمد، 2010:83).

وقد احتل موضوع ضبط وتنظيم سوق المال مكانة بارزة في المناقشات المتعلقة بقطاع المصارف في السنوات الأخيرة، وترتبط فكرة ضبط السوق بمدى تأثير ممارسات المساهمين والمقرضين والأطراف ذات العلاقة بالمصارف في القرارات المتعلقة بالاستثمارات والعمليات التشغيلية وأخذ المخاطر بالاعتبار، وترى الجهات الإشرافية في المصارف أن عملية ضبط السوق هي مكمل للأنشطة القانونية والإشرافية، وللسيطرة على المخاطر في القطاع المصرفي وكيفية إدارتها، ولزيادة فعالية ضبط السوق فإن المشاركين في الأسواق يطلبون معلومات كافية لتقييم الأوضاع الحالية والتطلعات المستقبلية للمصرف، وهذا أدى بدوره إلى ظهور مجموعة من المقترحات لتعزيز إفصاحات المصارف، باعتبار أن التوسع في الإفصاح يقدم معلومات مفيدة أكثر في كيفية تقييم المستثمرين والمقرضين لظروف المنشأة (Hirtle, 2007).

وتمثل جودة الإفصاح المحاسبي محوراً مهماً للكشف عن الكثير من القضايا التي تهم الهيئات المهنية والتنظيمية، والمحاسبين، ومستخدمي المعلومات المحاسبية ككل، فقد مثلت الدراسات الخاصة بقياس جودة الإفصاح المحاسبي والكشف عن مكوناتها محوراً بحثياً مستمراً في الفكر المحاسبي منذ عدة عقود، حيث واجهت الدراسات الأكاديمية في هذا المجال صعوبة إيجاد مقياس وحيد متفق عليه لجودة الإفصاح المحاسبي، إذ أن هناك العديد من الخصائص المرغوب توافرها في هذه التقارير قد تختلف باختلاف وجهات نظر الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمنشأة، واختلاف غايتها من استخدام المعلومات المحاسبية (عوض، 2010:2).

إن تعزيز الإفصاحات المحاسبية يؤدي إلى تقوية تنظيم قطاع المصارف وجعله أكثر شفافية، فقد أشارت الركيزة الثالثة من مقررات (Basel II) (المبادئ الأساسية لبازل رقم 2)، وكذلك أشارت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في إصدارها (الحاكمة المؤسسية في المصارف) إلى

طلب إفصاح أفضل من المصارف للسماح للسوق بالحصول على صورة أوضح عن موقف المصرف من جميع المخاطر، وللسماع لجميع الأطراف ذات العلاقة بتسعير وتقييم المصرف بشكل صحيح (Huang, 2006:21).

وتتصف المصارف والمؤسسات المالية بطبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، والعوائد والمخاطر التي تتعرض لها، لذا يكتسب الإفصاح المحاسبي أهمية متزايدة في الوقت الراهن فيما يتعلق بالمحيط المصرفي نظراً لطبيعة الأدوات المالية كالمشتقات والأوراق المالية وحجم تداولها الكبير، والمخاطر المتعلقة بها. ومع إزالة القيود على التعامل وارتفاع حدة المنافسة، وتطور التقنية المستخدمة في التعامل زادت أهمية الإفصاح المحاسبي عن هذه الأدوات (شحاته، 2013:11).

إن أرقام الأرباح وحدها ليست ملائمة لتقييم أداء المصارف، والتي يعتبر نشاطها الرئيسي تحمل المخاطر وتوفير السيولة، وبالتالي فإن رقم صافي الأرباح لا يعطي صورة واضحة عن وضع المصرف، إلا إذا تم الإفصاح بشكل كامل عن تلك المخاطر في المصرف، كذلك فإن الإفصاح عن الأرقام المحاسبية المجمع (مثل مجموع الأرباح، ومجموع القروض) بدون مستوى معقول من التفصيل يعتبر أقل إخبارية للمصارف منها لقطاع الصناعة مثلاً، لأن أكثر المعلومات أهمية تظهر في تفاصيل مصادر الإيرادات أو المصاريف، ويحتاج المستثمر إلى مثل هذه المعلومات للحكم على أي أنواع الدخل أكثر ديمومة، وأي أنواع المصاريف أكثر تكراراً (Huang, 2006:26).

كما أن الشفافية في الإفصاح مكون مهم في استقرار القطاع المصرفي، وتعزيز إفصاحات المصارف يخفض من إمكانية حدوث أزمة مصرفية، لأنه في ظل نظام عالي الإفصاح تكون المصارف أقل تفضيلاً لأخذ مخاطر مفرطة، وعندما تحدث الخسائر تكون أقل كلفة، كما أن الشفافية في الإفصاح من المكونات الأساسية التي يجب التركيز عليها في التقارير المالية للمصارف، كذلك فإن توفير البيانات ذات التوقيت المناسب عن ممارسات الإفصاح تسهل من إجراء المقارنات بين المصارف وعلى مستوى الدول (Hope, 2003:31).

من خلال ما سبق يتبين أن الإفصاح حاز على درجة عالية من الأهمية في المصارف مقارنة بالمنشآت الأخرى، لما لهذا القطاع من تأثير كبير في الاقتصاد الوطني، فتعتبر التقارير المالية السنوية مصدراً هاماً للمعلومات بالنسبة للمستثمرين وأصحاب المصالح، نظراً لما تمتلكه المصارف من عدد قليل من الأصول المادية والملموسة، بالتالي يستطيع المستثمرون لمس أداء المصارف وجوده أصولها من خلال الأرقام المحاسبية فقط.

## 4.2.2 الإفصاح المحاسبي وأهميته في القطاع المصرفي:

ترتبط أهمية الإفصاح المحاسبي في القطاع المصرفي بشكل أساسي مع الدور الهام والحيوي الذي تلعبه المصارف في الحياة الاقتصادية، حيث تشكل المصارف عاملاً هاماً في ازدهار الأعمال، لأنها تعمل على تعزيز الثقة بالنظام المصرفي من خلال العلاقة الوثيقة التي تربطها مع الهيئات الحكومية والجمهور العام، وتعتبر القوائم المالية التي تصدرها المصارف من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات. وبسبب العلاقة المترابطة والوثيقة بين المصارف وأسواق الأوراق المالية، فإن المعلومات التي تفصح عنها المصارف هي روح الأسواق المالية والمصدر الرئيس لاتخاذ القرارات، وذلك يعتمد بشكل أساسي على مدى مصداقيتها وتوقيت نشرها وصحتها (عنقه، 2011:8). لذلك يمكن القول أن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الصادرة عن المصارف تعتبر المصدر الرئيسي الذي يساعد متخذي القرارات على تقييم المركز المالي ونتائج الأعمال والإنجازات الخاصة التي تقوم بها المصارف، وعلى فهم المواصفات والميزات الخاصة لطبيعة أعمال المصارف، لذلك ينبغي أن يكون الإفصاح في القوائم المالية شاملاً بدرجة كافية تسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين، ويعتبر الإفصاح عن حجم ونوعية المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف على غاية من الأهمية في هذا السياق، حيث يمكن الإفصاح المشاركين في السوق من فهم وضع المخاطر التي يتعرض لها المصرف ومدى كفاية رأس ماله (الكراسنة، 2006:14).

وقد ازدادت أهمية الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف حديثاً للأسباب التالية:

- 1- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين والمودعين، والذين يشكلون العصب الرئيسي لأي مصرف، فليس هناك مبرر للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة الحرص على حماية مصالح المساهمين.
  - 2- التزام المصارف بمقررات لجنة بازل المتعلقة بالإفصاح وإدارة المخاطر وكفاية رأس المال.
  - 3- قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار التقرير المالي الدولي (IFRS7)، والمتعلق بالإفصاح عن البيانات المالية للمصارف، والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي (IAS30)، وأصبح ساري المفعول اعتباراً من 2007/1/1.
- من خلال ما سبق يتبين أن أعمال المصارف من الأنشطة الهامة في أي بلد، حيث تشكل عاملاً هاماً في ازدهار الأعمال، وتقوم على الثقة من خلال علاقتها الائتمانية مع الجمهور ومع الجهات الرقابية، ومن خلال تقيدها بالتشريعات والأنظمة المفروضة عليها، لذلك تعد البيانات المالية للمصارف من المصادر الهامة للمعلومات بالنسبة لمتخذي القرارات الاقتصادية، وسوف يساعد الإفصاح الكامل من هذه البيانات متخذي القرارات الاقتصادية في تقييم المركز المالي والأعمال والإنجازات التي تقوم بها المصارف، وفهم البيئة العامة وخصائص هذا القطاع.

### 4.2.3 الخصائص النوعية للقوائم المالية:

يلزم قانون سوق المال الشركات المتداول أسهمها في البورصة بضرورة نشر قوائمها المالية، ويُعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين، حيث يمكن القول إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثماري السليم، وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجملها عملية غامضة قائمة على التكهنات والشائعات، ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي كسبيل للقراءة الدقيقة لبنود الميزانية، حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة، وذلك من خلال ما تنتجه المؤسسة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية، وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات خارجي تدعيماً لزيادة كفاءة الإفصاح المحاسبي، نظراً لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية (الجعبري، 2011:7).

وتعتبر القوائم المالية الشكل الأكثر شيوعاً لتوفير المعلومات اللازمة للاستخدام على نطاق عام، وتعد هذه القوائم طبقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها التي تصدرها الجمعيات المهنية والهيئات المشرفة على سوق رأس المال أو تتضمنها قوانين الشركات في بعض الأحيان، وهي:

- 1- قائمة المركز المالي.
- 2- قائمة الدخل.
- 3- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
- 4- قائمة التدفق النقدي.
- 5- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

وحتى يكون الإفصاح في القوائم المالية للمصرف كافياً وقادراً على تلبية احتياجات المستخدمين، فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عام (2005) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الإفصاحات، والذي حلّ محل معيار المحاسبة الدولي الثلاثون: الإفصاح في البيانات المالية للمصارف، وتتمثل هذه الحماية في تنظيم عرض مفردات القوائم المالية، وبيان الإفصاحات والمعلومات الواجب الإفصاح عنها حتى تكون هذه القوائم قادرة على تسهيل اتخاذ القرارات عند تقييم أداء المصرف، واتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى، وحتى لا تكون هذه القوائم مضللة (العيسى، 2012:107).

وقد تم القيام ببعض الإجراءات التمهيدية لتنميط التقرير المالي والقوائم المالية للمصارف، ليس فقط من قبل واضعي المعايير الدوليين كمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة بازل، ولكن من قبل مشرعين وطنيين أيضاً لجعل الإفصاح عن المعلومات أكثر قابلية للمقارنة بين المصارف. فعلى سبيل المثال، تم نشر معيار التقرير المالي الدولي الجديد (IFRS:7) كبديل لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS30)، حيث تطلّب إفصاحات أكثر تفصيلاً من المؤسسات المالية (Huang, 2006:5).



#### 4.2.4 الإفصاح حسب المعايير المحاسبية الدولية (IAS):

نظراً لأهمية الإفصاح بالنسبة إلى المستخدمين لم يُترك الإفصاح خاضعاً لإدارة الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت الإفصاح بين الشركات حتى بالنسبة إلى الشركة نفسها عبر الفترات المختلفة، إذ تقوم الإدارة باختيار المعلومات التي تراها إيجابية بالنسبة لها، وإخفاء المعلومات التي تراها سلبية، لذلك كانت هناك ضرورة إلى إلزام الشركات بالإفصاح عن طريق القوانين والأنظمة التي تفرض من قبل الهيئات المشرفة، والمعايير المحاسبية الدولية، والقوانين الداخلية للبلدان، والهيئات والجهات الرقابية.

وانطلاقاً من أهمية الإفصاح لم تترك الجمعيات المهنية الدولية وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) عملية الإفصاح اختيارية بالنسبة للشركة، فقد اهتمت بتصدير معايير خاصة بالإفصاح والتأكيد على أهميته ونوعية المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية حتى تكون ذات فائدة لمستخدميها، كما ضمن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قواعد الإفصاح الخاصة بكل معيار من المعايير لمعالجة المشاكل المحاسبية المتعلقة بكل معيار، كذلك أولت إدارات هيئات الأوراق المالية العالمية اهتماماً كبيراً حول موضوع الإفصاح عن المعلومات المالية، بسبب اهتمام المتعاملين في الأسواق المالية على تلك المعلومات المحاسبية (النقرش، 2010).

وقد أولت المعايير المحاسبية الدولية (IAS) التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) موضوع الإفصاح في العديد من المعايير التي تطبق في العديد من الدول، ومن أهم تلك المعايير ما يلي (البري، 2011: 17-19):

- **استعراض المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) أسس إعداد وعرض القوائم المالية:** حدد المعيار مكونات القوائم المالية، والتي يجب أن تحتوي على قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى السياسات المحاسبية المتبعة، والإيضاحات التفسيرية، كما حدد المعيار المبادئ المحاسبية وهي التكلفة التاريخية، الاعتراف بالإيراد، والمقابلة، والإفصاح.
- **حدد المعيار المحاسبي رقم (7) المتعلق بقائمة التدفقات النقدية:** يجب الإفصاح عن أي مبالغ نقدية ومعادلاتها غير متاحة للاستخدام مع تعليق الإدارة حول ذلك، كذلك استعرض المعيار أهمية الإفصاح عن قيمة التسهيلات غير المستغلة وأي شروط عليها إن وجدت، كذلك الإفصاح في حالة الاستثمار المشترك، والإفصاح عن إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن الزيادة في الطاقة التشغيلية، وبشكل منفصل عن تلك التي تتم في حالة النشاط العادي.
- **حدد المعيار رقم (10) المتعلق بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية:** يجب الإفصاح عن طبيعة الحدث اللاحق وتقدير تأثيره على البيانات المالية، أو أنه لا يمكن تقدير تأثيره على البيانات المالية، وتعرض أيضاً إلى ضرورة الإفصاح عن الاندماج، والإيقاف، أو البيع لبعض الأصول، بالإضافة إلى انخفاض القيمة السوقية للاستثمارات.

- **حدد المعيار رقم (24) المتعلق بالإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة:** يجب الإفصاح عن الأطراف الذين يمتلكون السيطرة والتحكم بالأطراف الأخرى أو ممارسة تأثير عليهم، وهم الشركة الأم والشركة التابعة، وكذلك الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات التابعة، والسيطرة، والزميلة، بالإضافة للأشخاص الذين لديهم تأثير هام على المنشأة من خلال ملكيتهم، ويطلب المعيار إفصاحات عن طبيعة العلاقة في حالة وجود التحكم حتى في حالة عدم وجود علاقة مالية بين الأطراف، ذات العلاقة، ومنها مؤشر عن حجم العمليات على شكل مبالغ أو نسب، ونسب الأرصدة القائمة، وسياسات التسعير.
- **حدد المعيار رقم (32) المتعلق بالإفصاح:** يجب الإفصاح عن الأمور التالية: طبيعة وشروط أحكام الأدوات المالية متضمنة الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة بما في ذلك معيار الاعتراف وأسس القياس المستخدمة، كذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة التأكد منها، ومخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة تقلب سعر الفائدة، وضرورة الإفصاح عن التعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ومعلومات عن القيمة العادلة.
- **حدد المعيار رقم (39) المتعلق بالأدوات المالية:** إفصاحات معززة للاعتراف بالأدوات المالية وطريقة قياسها، ومعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عنها، والتحوطات وكيفية قياسها، ومعالجة الأرباح والخسائر الناتجة عنها.

#### 4.2.5 دور لجنة بازل للإشراف على المصارف بشأن الإفصاح:

تأسست لجنة بازل (Basel committee) في نهاية عام (1974) في مدينة بازل شمال سويسرا من مجموعة الدول الصناعية العشر (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، ولكسمبرج)، وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية، حيث أدى توسع أنشطة المصارف وظهور أزمة الديون المشكوك فيها، وازدياد تعثر المصارف عبر العالم نتيجة تدني رؤوس الأموال في المصارف إلى قيام محافظو المصارف المركزية للدول الصناعية والدول الأوروبية إلى الموافقة على تقرير لجنة بازل، حيث اقترحت اللجنة معياراً موحداً لكفاية رأس المال من أجل تقوية واستقرار النظام المصرفي دولياً.

ووفقاً لمبدأ الإفصاح والمحاسبة الذي تبنته لجنة بازل، فإن السلطة الرقابية في مصرف يجب أن تحتفظ بسجلات صحيحة معدة وفقاً لسياسات وممارسات محاسبية متكاملة، تمكنها من تكوين رأي حقيقي وصحيح عن الوضع المالي للمصرف وربحية نشاطه، وأن تتأكد من أن المصرف يقوم بنشر بياناته المالية التي تعكس بصورة صحيحة مركزه المالي.

وهذا المبدأ يفرض على السلطة الرقابية الواجبات التالية (الحسين، 2010: 54-55):

- 1- التأكد من أن البيانات المالية للمصارف قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبية المقبولة دولياً.
- 2- التأكد من أن إدارة المصرف عملت على إخضاع بياناتها المالية السنوية إلى التدقيق من قبل مفتشي الحسابات الخارجيين، وذلك وفقاً لممارسات التدقيق المقبولة دولياً، وأن تتضمن هذه البيانات رأياً واضحاً من قبل هؤلاء المفتشين.
- 3- التأكد من أن المعلومات المتوفرة في سجلات المصرف قد تم التثبت منها دورياً عبر الرقابة الميدانية والتدقيق الخارجي.
- 4- أن تصدر تعليمات خاصة بالتقارير تضع بوضوح المعايير المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد التقارير الرقابية.
- 5- أن تطلب السلطة الرقابية من المصارف استخدام قواعد تقييم ثابتة وواقعية، وأن الأرباح التي تعلنها هي أرباح صافية بعد استبعاد المخصصات المناسبة للقيم الثابتة.
- 6- أن تخضع البيانات المالية للمصارف للموافقة المسبقة من السلطة الرقابية قبل نشرها.
- 7- أن يلتزم مفتش الحسابات الخارجي بأن يرفع للسلطة الرقابية تقارير تبين مدى الالتزام بمعايير الترخيص أو الإخلال بالقوانين المصرفية أو بالمعلومات التي تدعو للاعتقاد أن من شأن هذه المعلومات أن تكون ذات تأثير ملموس لمهام السلطة الرقابية.

#### 4.2.6 متطلبات الإفصاح في ظل التشريعات الفلسطينية:

يتناول هذا الجزء القوانين المطبقة في فلسطين التي تناولت الإفصاح في موادها القانونية، فبعض هذه القوانين تتناول الإفصاح من حيث طبيعة المعلومات والبيانات الواجب الإفصاح عنها، وحجمها، ومواعيد الإفصاح عن المعلومات، كذلك ما يتعلق بضمان صحة ودقة المعلومات المنشورة، والعقوبات المترتبة على المدققين نتيجة عدم الالتزام بالقوانين.

##### 4.2.6.1 قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة (2004):

نصت المادة (26): المتعلقة بنشرة الإصدار أنه يجب على المصدر أن يقوم بإعداد نشرة إصدار تحتوي على إفصاح كامل بما يمكن المستثمر من اتخاذ قراره الصائب حول الاستثمار من عدمه، وبوجه خاص يجب تضمين نشرة الإصدار المعلومات والبيانات التالية:

- 1- وصفاً كافياً للمصدر وطبيعة عمله، والأشخاص القائمين على إدارته من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الموظفين والمساهمين والمؤسسين.
- 2- وصفاً كافياً للأوراق المالية من حيث العدد والسعر وكافة الشروط المتعلقة بالإصدار وكيفية استخدام عوائد الإصدار.

3- يجب الإفصاح عن التالي:

- أ- بياناً واضحاً عن الوضع المالي للمصدر، وأي معلومات مالية من شأنها التأثير على الاستثمار، بما في ذلك الميزانية العامة وقائمة الدخل آخر ثلاث سنوات للشركات العاملة.
- ب- أو دراسة الجدوى للشركات الجديدة والميزانية التقديرية للسنتين القادمتين وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، والتوقعات المستقبلية لمزايا ومخاطر الاستثمار.
- 4- أي معلومات تتطلبها الهيئة و/أو السوق تساعد المستثمر على اتخاذ قراره بشأن الاستثمار في الأوراق المالية المصدرة.

ونصت المادة (34) فقرة (5): المتعلقة بالإدراج في السوق بأنه يتوجب على الشركة المدرجة لأي من أوراقها المالية لدى السوق للتداول الالتزام بمتطلبات الإفصاح المعتمدة من قبل الهيئة.

كما نصت المادة (35) فقرة (1): المتعلقة بالإفصاح الدوري أنه: على كل مصدر أن يقدم إلى الهيئة والسوق تقارير سنوية خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي نهاية كل سنة مالية، ويجب أن يتضمن التقرير المعلومات التالية: معلومات كاملة عن المصدر ومجالات نشاطه، أسماء أعضاء مجلس إدارته ومديره والمالكين الرئيسيين، معلومات مالية تبين بوضوح الوضع المالي للمصدر، وتشمل الشركات الحليفة والتابعة، التغيرات والمؤشرات المستقبلية المتوقعة من قبل المصدر والتي لها أثر جوهري على أوضاع المصدر المالية.

#### 4.2.6.2 تعليمات الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين (PEX):

صادق مجلس إدارة بورصة فلسطين (PEX) على نظام تعليمات الإفصاح في جلسته الرابعة بتاريخ 2006/8/3، بينما صادق مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على هذا النظام في جلسته رقم (20) المنعقدة بتاريخ 2006/12/18 (قرار رقم 20/5).

وعرفت بورصة فلسطين الإفصاح في المادة رقم (1) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين بأنه "الكشف عن المعلومات و/أو الأمور الجوهرية أو تلك التي تهم المستثمرين والمستثمرين المستقبلين والجمهور والتي تؤثر أو يمكن أن تؤثر في سعر الورقة المالية".

وفيما يلي سرد لأهم نصوص المواد الخاصة بالإفصاح حسب تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين (بورصة فلسطين، 2007: 1-20):

نصت المادة (5) فقرة (3): تقوم الشركة العضو بإعداد بياناتها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وإذا تعارض أي من هذه المعايير الدولية مع نص في تشريع نافذ في فلسطين يسري التشريع المحلي، ويتعين في هذه الحالة الإفصاح عن ذلك وبيان مدى تأثيره على القوائم المالية.

نصت المادة (10): يجب تزويد السوق بالمعلومة و/أو الأمر الجوهري ويتم نشرها حسبما تراه السوق مناسباً مع مراعاة أحكام القانون.

**نصت المادة (12):** لا يجوز للشركة المدرجة في السوق الامتتاع عن الإفصاح، وإلا تعرضت للجزاء وفقاً للقانون وقواعد السوق.

**نصت المادة (18) فقرة (1):** يجب إعداد التقرير السنوي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

**نصت المادة (19):** مع عدم الإخلال بأحكام هذا النظام، يجب أن يتضمن التقرير السنوي على سبيل المثال لا الحصر المعلومات التالية بالإضافة إلى أي معلومات أخرى تحددها السوق: (أعمال الشركة المدرجة، توقعات الشركة المدرجة المستقبلية، البحث والتطوير، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، الممتلكات، الإجراءات القانونية والقضايا، سياسة ومخاطر الاستثمار، المسائل التي أحيلت للتصويت عليها من قبل حملة فئة من فئات الأوراق المالية، طبيعة سوق التداول وحجمه، السيطرة على الشركة المدرجة، الأسهم وعوائدها، الوضع المالي، مدققو الحسابات، عقود عمل أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية، الصفقات الرئيسية والأطراف ذوي العلاقة، شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين).

**نصت المادة (20):** فيما يتعلق بأعمال الشركة المدرجة، يجب أن يتضمن التقرير السنوي: (أعمال الشركة المدرجة وأعمال أي من شركاتها الحليفة أو التابعة، المنتجات أو الخدمات الأساسية التي تقدمها الشركة المدرجة، والأسواق وطرق التوزيع الرئيسية لها، مجموع المبيعات والدخل لسنتين ماليتين سابقتين، وصف لأية قوانين أو قرارات صادرة عن الحكومات الفلسطينية أو الأجنبية أو غيرها من الجهات الحكومية التي يكون لها، بالقدر الذي تعلمه الشركة المدرجة، أثر مادي على عمل الشركة المدرجة أو منتجاتها أو خدماتها أو على قدرتها التنافسية، بيان بالتبرعات والمنح التي دفعتها الشركة المدرجة خلال السنة المالية مفصلة حسب الجهات التي دُفعت لها، يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن سياسة الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية وتلك المتعلقة بسياساتها في مجال خدمة البيئة والمجتمع المحلي، إتباع تعليمات الحوكمة عند اعتمادها من قبل السوق).

**نصت المادة (21) فقرة (1):** يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى الأعمال التي تنوي الشركة المدرجة القيام بها.

**نصت المادة (23):** فيما يتعلق بالعاملين، يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى عدد العاملين في الشركة المدرجة.

**نصت المادة (27) فقرة (1)، (2):** فيما يتعلق بالمسائل التي أحيلت للتصويت عليها من قبل حملة فئة من فئات الأوراق المالية يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى تاريخ عقد الاجتماع، وما إذا كان اجتماع عادي أو غير عادي، وطبيعة المسألة التي تم التصويت عليها ونتائج التصويت.

**نصت المادة (30) فقرة (1):** يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى عدد المساهمين في الشركة، وعدد الأسهم وأسماء المساهمين الذين يمتلكون أكثر من (5%) من أسهم الشركة.

نصت المادة (31) فقرة (2): يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى سعر صرف العملة التي تم استخدامها في البيانات المالية في مقابل الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني.

نصت المادة (33): فيما يتعلق بالإدارة، يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى: (قائمة بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية لدى الشركة المدرجة، مع بيان للمركز الذي يشغله كل منهم ومدة شغله له، طبيعة القرابة أو المصاهرة بين أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة التنفيذية، وما إذا كان لأي منهم علاقة عمل بالشركة المدرجة، المراكز القيادية التي شغلها (أو يشغلها حالياً) أي منهم لدى أي شركة أخرى، كشفاً مفصلاً يتضمن جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خلال السنة الماضية، أسماء اللجان الدائمة والمؤقتة والمنبثقة عن مجلس الإدارة، وأسماء أعضاء كل لجنة من هذه اللجان وصلاحياتها ومسؤولياتها، وفي حال عدم وجود أي لجان، فيجب ذكر ذلك صراحة).

نصت المادة (73): يجب أن يتضمن التقرير السنوي الذي تقوم الشركة العضو بإعداده في نهاية السنة المالية الإشارة إلى ما يلي:

1- تقرير إدارة الشركة العضو، والذي يجب أن يبين ما يلي: (وصف لأنشطة الشركة الرئيسية، الشكل القانوني للشركة، الإنجازات التي حققتها الشركة العضو خلال السنة المالية مدعمة بالأرقام، الوضع التنافسي للشركة العضو وحصتها من السوق لسنتين سابقتين أو من تاريخ تأسيسها أيهما أقل، تطور رأسمال الشركة العضو وحقوق الملكية فيها لسنتين سابقتين أو من تاريخ تأسيسها أيهما أقل، تحليل للمركز المالي للشركة العضو ونتائج أعمالها خلال السنة المالية، بيان بأسماء أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء هيئة المديرين أو الشركاء في الشركة العضو، وبيان بأسماء موظفيها ومؤهلاتهم وخبراتهم ورتبهم الوظيفية).

2- البيانات المالية السنوية للشركة العضو مدققة من مدققي الحسابات مقارنة مع السنة السابقة والتي تشمل ما يلي: (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، التغير في حقوق المساهمين، الإيضاحات حول البيانات المالية)، ويتم الإفصاح عن المعلومات الواردة أعلاه وفقاً للنظام الموحد للتقارير المالية والملاحق المرفقة به.

3- تقرير مدققي حسابات الشركة العضو حول البيانات المالية السنوية.

4- إقرار من إدارة الشركة العضو حسب علمها واعتقادها بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية الشركة خلال السنة المالية التالية.

إن الهدف هذه الإجراءات التي من شأنها مراقبة الإفصاح عن المعلومات ضمان سلامة أداء بورصة فلسطين وتطوير عملها، وهو أحد أهداف بورصة فلسطين وهو مراقبة الإفصاح عن المعلومات وضمن سلامة وسهولة التعامل في بورصة فلسطين لحماية المستثمرين، ولاشك أن الإفصاح عن مثل هذه المعلومات سوف يمكّن المستثمر من إجراء التحليلات، وعمل المقارنات، والتنبؤات اللازمة التي تدفع إلى الاستثمار، لذلك من المهم إلزام الشركات المدرجة وخاصة المصارف بالإيضاحات المطلوبة في البورصة لزيادة الثقة في البورصة.

من خلال ما سبق يتبين أن الهدف من التعليمات السابقة هو إضفاء الثقة على القوائم المالية، والمعلومات التي بها، والمساهمة في توفير المعلومات بصورة دقيقة وموثوقة لمستخدميها، وحماية المستخدمين لهذه المعلومات من احتمالات تلاعب الإدارة بالمعلومات، وضمن أن تكون المعلومات متاحة للجميع وليست حكراً لأحد، وإعطاء الثقة في المصارف العاملة في فلسطين، مما يشجع على الاستثمار في المصارف، ولاشك أن هناك ارتباط بين زيادة فعالية السوق المالي ومدى توفر الإفصاحات في القوائم المالية، والإيضاحات عن السياسات المحاسبية، لكي يتم توفير الثقة في هذه القوائم المالية، وطمأنة المستثمرين والمتعاملين في بورصة فلسطين.

## الفصل الخامس: الإطار التطبيقي للدراسة

يتناول هذا الفصل التعرف على المصارف المحلية الفلسطينية وبورصة فلسطين، والتعرف على منهجية ومجتمع وإجراءات الدراسة، وكذلك قياس متغيرات الدراسة، والتعرف على أساليب المعالجات الإحصائية، بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة وتفسيراتها من خلال المباحث التالية:

### 5.1 المبحث الأول: المصارف المحلية الفلسطينية

#### وبورصة فلسطين

### 5.2 المبحث الثاني: المنهجية والطرق القياسية المتبعة

### 5.3 المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات



## المبحث الأول:

### المصارف المحلية الفلسطينية وبورصة فلسطين

#### 5.1.1 تمهيد:

إن استمرار القطاع المصرفي في النمو والازدهار في فلسطين في ظل العديد من المخاطر المحلية والإقليمية والدولية المحيطة بمجمل الاقتصاد الفلسطيني، إنما يدل على متانة هذا القطاع وتزايد قدرته على تحمل مثل هذه المخاطر والتكيف معها، مدعوماً بتزايد وعي وثقة الجمهور في ظل سياسة واضحة ذات أبعاد إستراتيجية تنتهجها سلطة النقد ترمي في مجملها إلى الحفاظ على سلامة واستقرار هذا القطاع، وجعله ركيزة أساسية في دعم النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

ويعد الدور الاقتصادي الذي تلعبه المصارف في بناء الاقتصاد الوطني لأي دولة من المؤشرات المهمة لنجاح أو ضعف اقتصاد هذه الدولة أو تلك، ولهذا فإن الأنظمة التي تفرضها الدولة من خلال المصارف المركزية أو سلطة النقد في فلسطين غايتها ضمان مساهمة هذه المصارف في نمو الاقتصاد الوطني ونجاحه بشكل عام.

وحيث أن المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين هي شركات مساهمة قامت بطرح عدد من أسهمها للاكتتاب العام، فهي بالتالي خاضعة لإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، كما أنها خاضعة لرقابة سلطة النقد الفلسطينية.

#### 5.1.2 المصارف المحلية الفلسطينية:

بلغ عدد المصارف المحلية الفلسطينية (سبع) مصارف محلية، وجميعها مدرجة في بورصة فلسطين، وذلك حتى نهاية العام (2014)، ويبين الملحق رقم (2) البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي كالتالي:

##### 5.1.2.1 البنك الإسلامي العربي (AIB):

تأسس البنك الإسلامي العربي (AIB) كأول شركة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين في العام (1995)، وباشر نشاطه المصرفي مطلع العام (1996)، ويقوم بممارسة الأعمال المصرفية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمدينة البيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغة (12) فرعاً ومكتباً وذلك حتى نهاية العام (2014)، وبلغ عدد الموظفين (314) موظفاً، وفي 1997/11/22 أُدرج سهم البنك الإسلامي العربي (AIB) للتداول في بورصة فلسطين (PEX).

وقد شهد البنك الإسلامي العربي (AIB) حتى نهاية العام (2014) نمواً في موجوداته لتبلغ أكثر من (562) مليون دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء لتصل إلى أكثر من (425) مليون دولار، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية أكثر من (67) مليون دولار، وبلغت أرباح المصرف بعد الضريبة أكثر من (4) مليون دولار.

#### **5.1.2.2 بنك فلسطين (BOP):**

تأسس بنك فلسطين (BOP) في العام (1960) بمدينة غزة، وباشر أعماله في العاشر من شباط عام (1961)، ويعد المصرف من أكثر المصارف انتشاراً من حيث عدد الفروع التي وصلت إلى (54) فرعاً ومكتباً، وبلغ عدد الموظفين (1,280) موظفاً وذلك حتى نهاية العام (2014)، وفي 2005/9/22 أُدرج سهم بنك فلسطين (BOP) للتداول في بورصة فلسطين (PEX)، وأصبح الآن ثاني أكبر الشركات المدرجة في البورصة، حيث تبلغ قيمته السوقية ما يزيد عن (14%) من إجمالي القيمة السوقية لبورصة فلسطين (PEX).

وقد شهد بنك فلسطين (BOP) حتى نهاية العام (2014) نمواً في موجوداته لتبلغ أكثر من (2.42) مليار دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء لتصل إلى أكثر من (2.06) مليار دولار، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية أكثر من (280) مليون دولار، وبلغت أرباح المصرف بعد الضريبة أكثر من (40) مليون دولار.

#### **5.1.2.3 البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK):**

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK) في العام (1995)، وقد باشر نشاطه المصرفي عام (1997) وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال المركز الرئيسي بمحافظة رام الله والبيرة وفروعه المنتشرة في فلسطين والبالغة (21) فرعاً ومكتباً وذلك حتى نهاية العام (2014)، وفي 2009/7/2 أُدرج سهم البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK) للتداول في بورصة فلسطين (PEX).

وقد شهد البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK) حتى نهاية العام (2014) نمواً في موجوداته لتبلغ أكثر من (595) مليون دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء لتصل إلى أكثر من (455) مليون دولار، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية أكثر من (67) مليون دولار، وبلغت أرباح المصرف بعد الضريبة أكثر من (7.5) مليون دولار.

#### **5.1.2.4 البنك التجاري الفلسطيني (PCB):**

تأسس البنك التجاري الفلسطيني (PCB) في العام (1994)، ويبلغ عدد فروع (7) فرعاً ومكتباً، وبلغ عدد الموظفين (170) موظفاً وذلك حتى نهاية العام (2014)، وفي 2006/12/20 أُدرج سهم البنك التجاري الفلسطيني (PCB) للتداول في بورصة فلسطين (PEX).

وقد شهد البنك التجاري الفلسطيني (PCB) حتى نهاية العام (2014) نمواً في موجوداته لتبلغ أكثر من (279) مليون دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء لتصل إلى أكثر من (169) مليون دولار، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية أكثر من (36) مليون دولار، وبلغت أرباح المصرف بعد الضريبة أكثر من (1.1) مليون دولار.

#### **5.1.2.5 بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC):**

تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC) في العام (1995)، ويبلغ عدد فروع (14) فرعاً ومكتباً، وبلغ عدد الموظفين (235) موظفاً وذلك حتى نهاية العام (2014)، وفي 1997/2/13 أُدرج سهم بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC) للتداول في بورصة فلسطين (PEX).

وقد شهد بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC) حتى نهاية العام (2014) نمواً في موجوداته لتبلغ أكثر من (320) مليون دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء لتصل إلى أكثر من (199) مليون دولار، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية أكثر من (68) مليون دولار، وبلغت أرباح المصرف بعد الضريبة أكثر من (2.8) مليون دولار.

#### **5.1.2.6 بنك القدس (QUDS):**

تأسس بنك القدس (QUDS) في العام (1995)، ويبلغ عدد فروع (27) فرعاً ومكتباً، وبلغ عدد الموظفين (561) موظفاً وذلك حتى نهاية العام (2014)، وفي 1997/3/22 أُدرج سهم بنك القدس (QUDS) للتداول في بورصة فلسطين (PEX).

وقد شهد بنك القدس (QUDS) حتى نهاية العام (2014) نمواً في موجوداته لتبلغ أكثر من (669) مليون دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء لتصل إلى أكثر من (516) مليون دولار، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية أكثر من (70) مليون دولار، وبلغت أرباح المصرف بعد الضريبة أكثر من (7) مليون دولار.

#### **5.1.2.7 البنك الوطني (TNB):**

تأسس البنك الوطني (TNB) في العام (2006)، ويبلغ عدد فروع (9) فرعاً ومكتباً، وبلغ عدد الموظفين (293) موظفاً وذلك حتى نهاية العام (2014)، وفي 2007/4/29 أُدرج سهم البنك الوطني (TNB) للتداول في بورصة فلسطين (PEX).

وقد شهد البنك الوطني (TNB) حتى نهاية العام (2014) نمواً في موجوداته لتبلغ أكثر من (679) مليون دولار، كما شهد نمواً في ودائع العملاء لتصل إلى أكثر من (413) مليون دولار، كما بلغ إجمالي حقوق الملكية أكثر من (80) مليون دولار، وبلغت أرباح المصرف بعد الضريبة أكثر من (4.4) مليون دولار.

### 5.1.3 بورصة فلسطين (PEX):

تأسست بورصة فلسطين (PEX) في البدء تحت اسم "سوق فلسطين للأوراق المالية" في العام (1995) كشركة مساهمة خاصة، لتبدأ أولى جلسات التداول في (18) شباط (1997)، وفي مطلع شباط من العام (2010) كان التطور الهام في مسيرة السوق وتحولها إلى شركة مساهمة عامة، وفي أيلول 2010 أطلقت السوق عن هويتها المؤسسية الجديدة لتصبح "بورصة فلسطين" علامتها التجارية متخذة من "فلسطين الفرص" شعاراً لها.

وتعمل بورصة فلسطين (PEX) تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (PCMA)، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة (2004)، وتسعى البورصة إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

وفي العام 2009، وضمن تصنيف لأسواق المال على صعيد حماية المستثمرين، حصلت البورصة على المركز الـ(33) عالمياً، والمركز الثاني بين الأسواق العربية.

وقد بلغ عدد الشركات المدرجة بالبورصة (49) شركة كما بتاريخ 2015/06/30 بقيمة سوقية تجاوزت (3,017) مليون دولار، موزعة على خمسة قطاعات هي: المصارف والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات، في حين وصل عدد شركات الأوراق المالية الأعضاء بالبورصة إلى (8) شركات.

## المبحث الثاني:

### المنهجية والطرق القياسية المتبعة

#### 5.2.1 تمهيد:

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المنهج الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، بالإضافة إلى طرق جمع البيانات ومصادرها، بالإضافة إلى توضيح مجتمع وعينة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، وطرق قياس كل متغير من هذه المتغيرات والتي تعتبر عنصراً أساسياً لعملية التحليل الإحصائي، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها وصولاً لنتائج الدراسة.

#### 5.2.2 منهجية الدراسة:

يعتبر منهج الدراسة المنهج التحليلي الذي يستخدمه الباحث للوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة بدون أي تحيز من قبل الباحث، ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها، وبيان مدى دلالتها، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنه يتم الاعتماد على المنهج التاريخي في استعراض الدراسات السابقة، أما الدراسة التطبيقية يغلب عليها الطابع التحليلي لمجموعة من المتغيرات التي ترتبط بالتحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وجودة الإفصاح، وتم في هذه الدراسة اختبار فرضيات الدراسة من خلال قياس التحفظ المحاسبي من خلال مقياسين هما: نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية (BTM)، والمقياس المعتمد على المستحقات (TACC)، وتم قياس الحاكمية المؤسسية من خلال قياس سبعة مؤشرات وهي: أنظمة التدقيق، مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين الداخلية، مستوى التعليم، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، الملكية، السياسات المستقبلية، كما تم قياس جودة الإفصاح من خلال تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين والمصادق عليها من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.

#### 5.2.3 طرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات والمعلومات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، حيث تم جمع البيانات والمعلومات من مصدرين:

1- المصادر الأولية: من خلال التقارير السنوية للمصارف المحلية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين الصادرة عن طريق سلطة النقد الفلسطينية والمنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين ([www.pex.ps](http://www.pex.ps))، بالإضافة إلى المعلومات التي تقدمها بورصة فلسطين عن المصارف تتعلق بـ: عقود تأسيس المصارف والأنظمة الداخلية لها، وقرارات مواعيد اجتماعات

مجالس الإدارة والهيئات العامة، والتعاميم والإفصاحات الأخرى، والتصريحات الصحفية للإفصاحات، كما تم الاعتماد على دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية لعام (2014)، وأيضاً تم الاعتماد على تعليمات نظام الإفصاح الصادرة عن بورصة فلسطين والمصادق عليه من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في العام (2007)، وهذه المصادر تم الاعتماد عليها في تحليل الدراسة للوصول إلى نتائج ودلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

**2- المصادر الثانوية:** وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات المحكمة العربية والأجنبية، والتي تتعلق بدراسة موضوعات التحفظ المحاسبي، الحاكمية المحاسبية، وجودة الإفصاح، وأية مراجع قد تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي كالأبحاث، والمقالات، والصحف المحلية الاقتصادية الفلسطينية، وشبكة الانترنت، وذلك لأخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحديث في مجال الدراسة.

#### **5.2.4 مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف المحلية الفلسطينية المدرجة أسهماً في بورصة فلسطين، والتي يتم تداول أسهماً من سنة (2008) إلى (2014)، والبالغ عددها (7) مصارف حسب التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية (2014) والصادر في حزيران (2015)، وهي: البنك الإسلامي العربي (AIB)، بنك فلسطين (BOP)، البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)، البنك التجاري الفلسطيني (PCB)، بنك الاستثمار الفلسطيني (PIBC)، بنك القدس (QUDS)، البنك الوطني (TNB)، وقد تم الحصول على كافة التقارير والقوائم المالية الخاصة بهذه المصارف عن الفترة (2008-2014) من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين ([www.p-s-e.com](http://www.p-s-e.com))، والمواقع الإلكترونية الخاصة بالمصارف المذكورة سابقاً.

#### **5.2.5 إجراءات الدراسة:**

قام الباحث بتجميع بيانات الدراسة من بورصة فلسطين، والتقارير المالية المنشورة للمصارف المحلية مجتمع الدراسة، ومن ثم إدخال البيانات الخام إلى الحاسوب باستخدام (Microsoft Excel)، حيث تم احتساب المتغيرات التابعة والمستقلة (حسب ما جاء في التعريفات الإجرائية)، واعتمادهما لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة باستخدام برنامج (SPSS).

## 5.2.6 قياس متغيرات الدراسة:

تستخدم الدراسة في منهجيتها الأسلوب الكمي، حيث أن اختبار فرضيات الدراسة يتطلب استخدام هذا الأسلوب كما هي موضحة في الجدول رقم (5) لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، يتم عرضها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

### جدول رقم (5):

#### المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة وكيفية قياسها

الوصف	الاختصار	المتغير
مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها القيمة الدفترية للأسهم الممتازة مقسومة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها على سعر إغلاق السهم.	BTM	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي (المقياس الأول): القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.
مجموع المستحقات يساوي (صافي الربح مطروحاً منها التدفق النقدي التشغيلي) إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة.	TACC	المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي (المقياس الثاني): مجموع المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة.
المقياس الذي أعدّه (Brown and Caylor, 2004) الذي تضمن (51) مبدأ لقياس مستوى الحاكمية المؤسسية، مع التعديل بما يتوافق مع دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين (2014).	CG	المتغير المستقل: الحاكمة المؤسسية.
تعليمات نظام الإفصاح الصادر عن بورصة فلسطين والمصدق عليه من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية.	DQ	المتغير التابع: جودة الإفصاح.

### 5.2.6.1 قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية:

تعتمد الدراسة في قياسها لمستوى التحفظ في السياسات المحاسبية على مقياسين اثنين استخدمنا في دراسات سابقة مختلفة، وهما: مقياس يعتمد على القيمة السوقية، نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، ومقياس المستحقات، نسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC)، وفيما يلي وصف لكل منهما:

### 5.2.6.1.1 نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) (Book to Market Ratio):

إن الإطار النظري الذي طوّر من قبل (Beaver & Ryan, 2000)، والمستخدم من قبل (Givoly & Hayn, 2000) يقترح استخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) كمقياس للحفاظ، وهو أول مقياس سوف تعتمده هذه الدراسة.

تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) لفحص قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها القيمة الدفترية للأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، أما القيمة السوقية للسهم فهي عبارة عن سعر الإغلاق للسهم في البورصة في نهاية السنة.

وتحاول نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) معرفة ما إذا كان السهم مقيماً في السوق بأعلى مما يجب أو كان مقيماً بأقل مما يجب، فإذا كانت النسبة أكبر من (1) صحيح كان السهم مقيماً بأقل من قيمته العادلة، أما إذا كانت النسبة أقل من (1) صحيح كان السهم مقيماً بأعلى من قيمته العادلة، بمعنى أن السوق قد قيم السهم بقيمة تختلف عن واقع دفاتر المنشأة، معتمداً في ذلك على عناصر أخرى من خارج الدفاتر (Reilly & Brown, 2003)، إلا أن الدراسات التي استخدمت هذه النسبة لقياس التحفظ قد اعتمدت على فرضيات كفاءة الأسواق، والتي تقضي بأن سعر السهم يعكس جميع المعلومات المتوافرة عنه في التوقيت المناسب، بمعنى أن القيمة السوقية عادلة، وعليه فعندما تكون نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية منخفضة تكون المنشأة قد استخدمت سياسات محاسبية معينة محاولة التحفظ بتخفيض قيم صافي أصولها.

وباستخدام بيانات (7) مصارف محلية فلسطينية وعلى مدى (7) سنوات لكل مصرف من واقع البيانات المنشورة في بورصة فلسطين كما هو موضح في الملحق رقم (3)، سوف يتم استخراج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية. فإن كانت هذه النسبة منخفضة (أي أقل من 1 صحيح) دلّ ذلك على استخدام سياسات محاسبية متحيزة نحو التعجيل في الاعتراف بالمصاريف والخسائر وتأخير الاعتراف بالإيرادات والمكاسب. إن انخفاض هذه النسبة يعني زيادة درجة التحفظ والعكس صحيح، وذلك انسجاماً مع دراسة (Jain and Rezaee, 2004)، وكذلك أشارت دراسة (Beaver and Ryan, 2000) إلى أن انخفاض هذه النسبة إلى أقل من (1) يعني وجود التحفظ، وأن انخفاضها أكثر عبر فترة زمنية يعني زيادة درجة التحفظ.

والجدول رقم (6) يوضح مستوى التحفظ مقاس بالقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) لكل مصرف من المصارف السبعة في كل سنة من سنوات الدراسة، إضافة إلى متوسط مستوى التحفظ، والانحراف المعياري، لكل مصرف من المصارف، ولكل سنة من سنوات الدراسة، مع مراعاة إعطاء المصارف رموزاً بديلة عن اسم المصرف لضمان سرية المصارف.



ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن متوسط مستوى التحفظ للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تراوح بين (0.53) و(1.26)، كما يمكن ملاحظة أن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) كانت في انخفاض خلال السنتين الأوليتين لهذه الدراسة، مما يدل على أن هذه المصارف كانت تتمتع بدرجة من التحفظ خلالهما، إلا أن هذه النسبة بدأت تتصاعد خلال الفترة المتبقية للدراسة، وربما يعود ذلك إلى الركود الذي تأثر به الاقتصاد الفلسطيني والذي ظهر واضحاً من خلال مراجعة تاريخية لمؤشر بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة، حيث أنه في فترات الركود الاقتصادي ترتفع نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية بسبب قلة الطلب على الأسهم ودفع قيمة سوقية منخفضة مقابلها، إلا أن المتوسط العام لهذه النسبة (1.10) وعليه فلا يمكن القول أن القطاع المصرفي يتبع سياسات محاسبية متحفظة لاسيما في السنوات الخمسة الأخيرة من عمر الدراسة الحالية.

#### جدول رقم (6):

مستوى التحفظ مقاساً باستخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.14	1.24	1.22	1.14	1.31	1.47	1.31	1.07	1.13	X1
0.07	0.53	0.63	0.53	0.55	0.56	0.48	0.40	0.54	X2
0.24	1.26	1.12	0.82	1.20	1.31	1.54	1.45	1.41	X3
0.20	1.19	1.43	1.37	1.23	1.28	1.14	0.97	0.90	X4
0.26	1.17	1.25	1.46	1.37	1.25	1.24	0.80	0.79	X5
0.27	1.09	1.45	1.31	1.29	1.07	0.85	0.77	0.89	X6
0.14	1.21	1.15	0.94	1.14	1.27	1.35	1.32	1.30	X7
	1.09	1.18	1.08	1.16	1.17	1.13	0.97	0.99	المتوسط
		0.28	0.34	0.28	0.30	0.36	0.35	0.30	الانحراف المعياري

#### 5.2.6.1.2 المقياس المعتمد على المستحقات (TACC) (Accrual Based Measure):

هناك طريقتان لحساب المستحقات وهما: طريقة قائمة التدفقات النقدية وطريقة الميزانية العمومية، وتمشياً مع دراسة (Jain and Rezaee, 2004) سوف يتم احتساب المستحقات الإجمالية من قائمة التدفقات النقدية مباشرة وعلى النحو التالي:

$$TACC_{it} = EBXT_{it} - OCF_{it}$$

حيث:

$TACC_{it}$ : مجموع المستحقات للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$EBXT_{it}$ : الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$OCF_{it}$ : التدفق النقدي التشغيلي للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

ومن الجدير بالذكر أنه تم استبعاد البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة وذلك لاستبعاد أثر أي بند غير تشغيلي وغير مرتبط بالنشاط الرئيسي والمستمر للمنشأة.

أما احتساب المستحقات الإجمالية حسب طريقة الميزانية فيتم على النحو التالي:

$$TACC_{it} = (\Delta CA_{it} - \Delta CL_{it} - \Delta Cash_{it} + \Delta STDEBT_{it} - DEP_{it})$$

حيث:

$TACC_{it}$ : مجموع المستحقات للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$\Delta CA_{it}$ : التغيير في الأصول المتداولة للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$\Delta CL_{it}$ : التغيير في الالتزامات المتداولة للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$\Delta Cash_{it}$ : التغيير في النقد وشبه النقد للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$\Delta STDEBT_{it}$ : التغيير في القروض قصيرة الأجل للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$DEP_{it}$ : مصاريف الاستهلاك والإطفاء للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

وطريقة الميزانية تعتمد بشكل أساسي كما هو واضح من المعادلة أعلاه على الربط بين التغيير في عناصر رأس المال العامل في حسابات الميزانية بعناصر قائمة الدخل، كما وجد (Collins & Hribar, 1999) أن استخدام طريقة الميزانية لاستخراج المستحقات الإجمالية ينتج عنها خطأ في القياس يتجاوز (10%) من الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة، وذلك يحدث بسبب وجود بنود غير تشغيلية مثل التغييرات المحاسبية والعملات الأجنبية وعمليات الاستحواذ.

وانسجماً مع دراسة (Jain and Rezaee, 2004) فإن استخدام التحفظ يؤدي إلى استمرارية المستحقات السالبة عبر فترة زمنية طويلة، لأن المستحقات تزيد الدخل عندما تأخذ الإشارة الموجبة، وتخفض الدخل عندما تأخذ الإشارة السالبة، ومع ثبات العوامل الأخرى فإن الزيادة في المستحقات الإجمالية السالبة عبر فترة زمنية تعتبر مؤشراً على زيادة درجة التحفظ.

وسوف تستخدم هذه الدراسة نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) كمقياس للتحفظ كما هو موضح في الملحق رقم (4)، حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة زادت درجة التحفظ والعكس صحيح، وقد تم قسمة المستحقات الإجمالية على الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة لإبعاد احتمال حدوث المشكلة الإحصائية وتعدد التباينات والتي تنشأ عند وجود فروقات كبيرة بين أرقام مشاهدات المتغيرات وعدم تطابق توزيعاتها الاحتمالية، فعند استخدام هذا الأسلوب يزول احتمال حدوث مشكلة تعدد التباينات، وفي حال عدم وجود المشكلة أساساً، فإن هذه الطريقة لا ينجم عنها أي خطأ في القياس.

والجدول رقم (7) يوضح مستوى التحفظ اعتماداً على المستحقات لكل مصرف من المصارف السبعة في كل سنة من سنوات الدراسة، إضافة إلى متوسط مستوى التحفظ، والانحراف المعياري لكل مصرف من المصارف، ولكل سنة من سنوات الدراسة. ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن

متوسط مستوى التحفظ للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تراوح بين (-38.43) و(22.28)، كما يمكن ملاحظة أن النسبة الأكثر تحفظاً كانت خلال العام (2011)، وهذا يعني أن مستوى التحفظ بقي في تحسّن حتى عام (2011)، ثم بدأ في التراجع في الأعوام التالية لهذه الدراسة، مما يدل على أن هذه المصارف كانت تتمتع بدرجة من التحفظ إلا أن المتوسط العام لهذه النسبة (-4.33)، وعليه يمكن القول أن القطاع المصرفي يتبع سياسات محاسبية متحفظة. وقد اتفقت الدراسة الحالية في استخدام نموذج نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي مع كل من دراسة (شنطاوي، 2013)، دراسة (Leventis et al., 2013)، دراسة (الأورفلي، 2012)، دراسة (Hamdan et al., 2011)، ودراسة (شاهين، 2011)، بينما اتفقت الدراسة الحالية في استخدام المقياس المعتمد على المستحقات (TACC) مع دراسة (Artiach & Clarkson, 2014) لقياس التحفظ المحاسبي.

#### جدول رقم (7):

#### مستوى التحفظ مقاساً باستخدام المقياس المعتمد على المستحقات (TACC) للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

اسم المصرف	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1	2.79	-59.96	7.36	91.18	103.11	5.90	5.60	22.28	56.56
X2	-6.01	-4.63	-1.21	3.62	0.04	-2.13	-6.74	-2.44	3.66
X3	-26.32	41.73	58.78	0.95	-2.79	4.88	4.93	11.74	28.81
X4	-93.29	3.62	1.92	-318.18	-52.13	61.03	128.04	-38.43	142.86
X5	-32.06	13.48	-14.09	1.80	-0.99	-10.78	-6.08	-6.96	14.30
X6	-6.90	-29.42	1.46	10.73	-4.33	-15.69	-6.34	-7.21	12.72
X7	3.20	-12.97	-7.65	-26.82	-8.24	-1.90	-10.84	-9.32	9.47
المتوسط	-22.65	-6.88	6.65	-33.82	4.96	5.90	15.51	-4.33	
الانحراف المعياري	33.99	32.29	24.03	130.64	47.03	25.53	50.01		

#### 5.2.6.2 قياس جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين:

تفحص الدراسة في الفرضية الثانية أثر التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح، وعليه فإن هذا الجزء من الدراسة يبين كيفية قياس جودة الإفصاح عن البيانات المالية. إن جودة الإفصاح صعبة القياس، وقد استخدمت بعض الدراسات السابقة تصنيف المحللين الماليين لجودة الإفصاح، واستخدمت دراسات أخرى مؤشرات قياس معينة، واكتفت بعض الدراسات باستخدام الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة كمؤشر على جودة الإفصاح عن البيانات المالية،

في حين استخدمت دراسات أخرى مدى الالتزام بتعليمات الإفصاح كمؤشر على جودة الإفصاح مثل دراسة (Hasan et al., 2007) ودراسة (Frost et al., 2006).

أما فيما يتعلق بالدراسات التي استخدمت مؤشرات قياس لجودة الإفصاح، فقد اعتمدت بشكل أساسي على بناء مؤشرات قياس للإفصاح واعتمدها كمقياس لجودة الإفصاح. ويعتبر استخدام هذه المؤشرات واسع الانتشار. هناك نوعان لهذه المؤشرات: المؤشرات غير الموزونة والمؤشرات الموزونة، أما المؤشرات غير الموزونة فتكون طريقة احتسابها بإعطاء علامة (0) لعدم الإفصاح عن بند معين وعلامة (1) للإفصاح عنه. أما المؤشرات الموزونة فتعطي أوزاناً للبنود المراد قياس الإفصاح عنها وحسب أهميتها.

وسوف نتبنى هذه الدراسة في قياسها لجودة الإفصاح الأسلوب المعتمد على قياس مدى الالتزام بتعليمات نظام الإفصاح، وحيث أن الدراسة تجري على قطاع المصارف في فلسطين، فإنها سوف تستند إلى تعليمات نظام الإفصاح الصادر عن بورصة فلسطين والمصدق عليه من هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في جلسته رقم (20) المنعقدة بتاريخ 2006/12/18 (قرار رقم 20/5) لقياس مدى الالتزام بهذا النظام كمؤشر على جودة الإفصاح لكل مصرف وذلك أسوة بالدراسات السابقة، حيث يعتبر ذلك النموذج هو الأكثر ملائمة لأنه يتوافق وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، وهي المسؤولة عن الرقابة الإدارية والمالية لهذه المصارف، لذلك تم مقارنة هذه التعليمات بالتقارير المالية لهذه المصارف.

وقد قسّمت تعليمات نظام الإفصاح إلى (30) فقرة كما هي موضحة في الملحق رقم (12)، تم قياس مدى تطبيقها من قبل عينة الدراسة وعلى بيانات سبع سنوات تبدأ من عام (2008) وتنتهي في عام (2014)، واستخدمت الدراسة التقارير السنوية الفعلية للمصارف لفحص مدى الالتزام بنظام تعليمات نظام الإفصاح، وأعطيت علامة (1) للالتزام بالفقرة، وعلاقة (0) لعدم الالتزام بها، وتم جمع العلاقات وقسمتها على (30) (عدد الفقرات) ومن ثم ضربها في (100) لإعطاء درجات النسبة المئوية، بحيث كلما ارتفع المؤشر كلما زادت جودة الإفصاح، وقد استخدم هذا المقياس الخماسي أسوة بدراسة (Paprocki & Stone, 2004).

كما يوضح الجدول رقم (8) نسبة جودة الإفصاح لكل مصرف من المصارف السبعة في كل سنة من سنوات الدراسة، إضافة إلى المتوسطات والانحراف المعياري لكل مصرف من المصارف، ولكل سنة من سنوات الدراسة، مع مراعاة إعطاء المصارف رموزاً بديلة عن اسم المصرف لضمان سرية البيانات. ومن الملاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن متوسط نسبة جودة الإفصاح للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تتراوح بين (75.24%) و(97.14%)، وهي نسبة مرتفعة جداً، ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث، إلى تقيّد هذه المصارف بتعليمات نظام الإفصاح من قبل هيئة

سوق رأس المال الفلسطينية، وصرامة الإجراءات المعتمدة من قبل سلطة النقد ضد هذه المصارف في حال مخالفة تعليمات نظام الإفصاح.

كما من الملاحظ تطور نسبة جودة الإفصاح تدريجياً خلال سنوات الدراسة، حيث تطورت هذه النسبة من (67.14%) كمتوسط عام لكافة المصارف عام (2008)، ليصبح (90.48%) عام (2014)، وهذا تطور ملحوظ وسريع، مما يدل على حرص المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين على تطوير تقاريرها المالية بشكل يضمن ثقة المستثمرين في ظل عصر يسوده الانفتاح الاقتصادي والمعلوماتي.

وقد اتفقت الدراسة الحالية في إعداد واستخدام مؤشرات ومحددات صممت لقياس جودة الإفصاح كدراسة (Giovanni et al., 2015)، دراسة (محمد، 2014)، دراسة (Almaryani, 2014)، دراسة (الغملاس، 2013)، دراسة (Martin & Clarkson, 2011)، دراسة (Hutaibat et al., 2011)، ودراسة (زيود وآخرون، 2011) لاختبار جودة نظام الإفصاح المحاسبي.

#### جدول رقم (8):

#### نسبة جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.13452	81.90%	96.67%	96.67%	93.33%	76.67%	73.33%	63.33%	73.33%	X1
0.06215	97.14%	100.00%	100.00%	100.00%	96.67%	100.00%	100.00%	83.33%	X2
0.11819	89.05%	96.67%	90.00%	90.00%	90.00%	96.67%	96.67%	63.33%	X3
0.13859	91.43%	96.67%	96.67%	96.67%	96.67%	96.67%	96.67%	60.00%	X4
0.09201	75.24%	80.00%	83.33%	80.00%	80.00%	76.67%	70.00%	56.67%	X5
0.0378	75.24%	80.00%	76.67%	76.67%	76.67%	70.00%	76.67%	70.00%	X6
0.07418	75.24%	83.33%	80.00%	83.33%	73.33%	73.33%	70.00%	63.33%	X7
	83.61%	90.48%	89.05%	88.57%	84.29%	83.81%	81.90%	67.14%	المتوسط
		0.08909	0.09172	0.08789	0.0995	0.13254	0.15379	0.0911	الانحراف المعياري

### 5.2.6.3 قياس الحاكمية المؤسسية لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين:

اعتمدت الدراسة في قياسها لمؤشرات الحاكمية المؤسسية في المصارف على المقياس الذي أعدّه (Brown and Caylor, 2004) الذي تضمّن (51) عنصر لقياس مستوى الحاكمية المؤسسية، وقد قسّم العناصر إلى سبعة أقسام كالتالي: (أنظمة التدقيق، مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين الداخلية، مستوى التعليم، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، الملكية، السياسات المستقبلية).

وقد اعتمدت الدراسة أيضاً على دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين الذي أصدرته سلطة النقد الفلسطينية في العام (2014) لاعتماد وتعديل عناصر القياس بما يتناسب مع الدليل المصدر والبيئة المصرفية الفلسطينية لإرساء القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف ومواكبة التطورات ذات العلاقة، والمستندة إلى المبادئ الإرشادية التي تم إقرارها من لجنة بازل في العام (2010)، والتي اعتمدها لجنة الرقابة المصرفية العربية المنبثقة عن صندوق النقد العربي - مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث يشمل هذا الدليل مجموعة من المبادئ الهامة والهادفة للإسهام في تحسين وتطوير أداء المصارف بما يضمن استغلال مواردها بالشكل الأمثل وتنويع منتجاتها، وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز وعي أعضاء مجلس الإدارة باعتبارهم الجهة ذات المسؤولية الأهم في إدارة المصارف، وتنظيم العلاقة بينها وبين الإدارة التنفيذية والمساهمين والأطراف ذات العلاقة.

ومن خلال دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين تم قياس الحاكمية المؤسسية في هذه الدراسة من خلال (7) مؤشرات وهي: (أنظمة التدقيق المتبعة في المصرف، مجلس الإدارة، اللوائح والقوانين الداخلية، مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، توزيع ملكية الأسهم، السياسات المستقبلية)، ولهذا الغرض فقد استخدمت الدراسة (51) عنصر للقياس كما هو موضح في ملاحق الدراسة رقم (5، 6، 7، 8، 9، 10، 11)، وتم قياس مدى وجود هذه العناصر في المؤشرات السابقة من خلال دراسة التقارير السنوية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين محل الدراسة، وعلى مدى سبع سنوات تبدأ من عام (2008) وتنتهي في عام (2014)، وقد تم إعطاء علامة (1) لوجود العنصر ضمن المؤشرات المذكورة، وعلامة (0) لعدم وجوده، ومن ثم جمعت العلامات وقسمت على (عدد العناصر)، ثم ضربت في (100) لإعطاء درجات النسبة المئوية، بحيث كلما ارتفع المؤشر كلما زادت قوة الحاكمية المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

### 5.2.6.3.1 قياس الحاكمية (مؤشر أنظمة التدقيق المتبعة من قبل المصارف):

يتبين من خلال جدول رقم (9) أن مؤشر تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية من قبل المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بمتوسط عام (81.63%)، حيث تراوحت نسبة هذا التطابق بين (67.86%) و(100.00%)، كما أن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر تصاعداً مستمراً، مما يدل على توجه هذه المصارف إلى الوصول للتطابق الكامل لأنظمة التدقيق المتبعة من قبلها مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعود ذلك نظراً لاهتمام وسعي إدارة المصارف لوجود أعضاء ضمن لجان التدقيق الداخلي لديهم خبرة علمية وعملية في مجال المحاسبة والإدارة المالية، وأن لدى المصارف سياسة واضحة لتدوير المدققين الخارجيين.

#### جدول رقم (9):

#### مؤشر تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية من قبل المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.122	92.86%	75.00%	75.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	X1
0.244	85.71%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	50.00%	50.00%	X2
0.000	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	X3
0.094	71.43%	50.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	X4
0.122	67.86%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	50.00%	50.00%	X5
0.250	75.00%	100.00%	100.00%	100.00%	75.00%	50.00%	50.00%	50.00%	X6
0.094	78.57%	100.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	X7
0.073	81.63%	85.71%	85.71%	89.29%	85.71%	82.14%	71.43%	71.43%	المتوسط
	0.117	0.197	0.134	0.134	0.134	0.189	0.225	0.225	الانحراف المعياري

### 5.2.6.3.2 قياس الحاكمية (صلاحيات مجلس الإدارة):

يتبين من خلال جدول رقم (10) أن مؤشر تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية من قبل المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بمتوسط عام (67.38%)، حيث تراوحت نسبة هذا التطابق بين (57.14%) و(73.57%)، كما أن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر تصاعداً مستمراً، مما يدل على توجه هذه المصارف إلى الوصول للتطابق الكامل لمستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعود ذلك لوجود مجلس إدارة للمصارف يتراوح بين (7-13) عضو يستجيب لطروحات المساهمين، وأن أعضاء مجلس الإدارة يحضرون على الأقل (75%) من

اجتماعاته، وأن هناك ممثلين لصغار المساهمين في مجلس الإدارة، كما يضم أعضاءً مستقلين، كما أن هناك التزام بالنظام الذي يعمل على تنظيم حق الانتخاب، ورئاسة اللجان، وملء الشواغر.

### جدول رقم (10):

#### مؤشر تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.087	70.00%	85.00%	75.00%	70.00%	70.00%	70.00%	60.00%	60.00%	X1
0.058	65.00%	75.00%	65.00%	65.00%	65.00%	65.00%	65.00%	55.00%	X2
0.080	71.43%	80.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	60.00%	60.00%	X3
0.000	65.00%	65.00%	65.00%	65.00%	65.00%	65.00%	65.00%	65.00%	X4
0.027	72.14%	75.00%	75.00%	70.00%	75.00%	70.00%	70.00%	70.00%	X5
0.024	73.57%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	70.00%	70.00%	X6
0.039	57.14%	65.00%	60.00%	55.00%	55.00%	55.00%	55.00%	55.00%	X7
	67.38%	72.50%	69.17%	67.50%	68.33%	67.50%	64.17%	62.50%	المتوسط
		0.061	0.066	0.076	0.082	0.076	0.058	0.069	الانحراف المعياري

### 5.2.6.3.3 قياس الحاكمية (مؤشر اللوائح والقوانين الداخلية):

يتبين من خلال جدول رقم (11) مؤشر تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بمتوسط عام (69.05%)، حيث تراوحت نسبة هذا التطابق بين (42.86%) و(83.33%)، كما أن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر تصاعداً مستمراً، مما يدل على توجه هذه المصارف إلى الوصول للتطابق الكامل للوائحها وقوانينها الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعود ذلك أن هناك مجموعة من اللوائح والقوانين الداخلية التي تحكم عمل المصارف يلتزموا بها كمتطلبات الاندماج، وتوجيه الدعوات لاجتماعات الهيئة العام العادية وغير العادية، وتصويت أغلبية المساهمين لتعديل أي لوائح أو قوانين.



جدول رقم (11):

مؤشر تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية  
للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.000	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	X1
0.089	76.19%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	66.67%	66.67%	66.67%	X2
0.089	42.86%	50.00%	50.00%	50.00%	50.00%	33.33%	33.33%	33.33%	X3
0.233	76.19%	100.00%	100.00%	100.00%	66.67%	66.67%	50.00%	50.00%	X4
0.000	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	X5
0.063	85.71%	100.00%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	83.33%	X6
0.000	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	X7
0.071	69.05%	77.78%	75.00%	75.00%	69.44%	63.89%	61.11%	61.11%	المتوسط
	0.147	0.202	0.175	0.175	0.125	0.164	0.172	0.172	الانحراف المعياري

5.2.6.3.4 قياس الحاكمية (مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة):

يتبين من خلال جدول رقم (12) أن مؤشر تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بمتوسط عام (73.81%)، حيث تراوحت نسبة هذا التطابق بين (0.00%) و(100.00%) كما أن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر تصاعداً مستمراً، مما يدل على توجه هذه المصارف إلى الوصول للتطابق الكامل لمستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعود ذلك أن هناك اهتماماً من قبل إدارة المصارف بأن يكون أعضاء مجلس الإدارة حاصلين على مؤهلات علمية ولديهم الخبرة المصرية في مجالات تخص المصارف كتخصص الإدارة أو المحاسبة أو العلوم المصرفية أو الاقتصاد أو غيرها من المجالات ذات الصلة.

جدول رقم (12):

مؤشر تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية  
للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.378	85.71%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	0.00%	X1
0.000	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	X2
0.000	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	X3
0.000	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	X4
0.000	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	X5
0.000	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	X6
0.535	42.86%	100.00%	100.00%	100.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	X7
0.089	73.81%	83.33%	83.33%	83.33%	66.67%	66.67%	66.67%	66.67%	المتوسط
	0.428	0.408	0.408	0.408	0.516	0.516	0.516	0.516	الانحراف المعياري

5.2.6.3.5 قياس الحاكمية (المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين):

يتبين من خلال جدول رقم (13) أن مؤشر تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بمتوسط عام (51.02%)، حيث تراوحت نسبة هذا التطابق بين (36.73%) و(77.55%)، كما أن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر تصاعداً مستمراً، مما يدل على توجه هذه المصارف إلى الوصول للتطابق الكامل للمكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعود ذلك أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة يصادق عليها المساهمون وتظهر في التقارير السنوية للمصارف، كما يتم اعتماد خطط الحوافز المالية بموافقة المساهمين.

### جدول رقم (13):

مؤشر تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين  
مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.076	48.98%	57.14%	57.14%	57.14%	42.86%	42.86%	42.86%	42.86%	X1
0.076	77.55%	85.71%	85.71%	85.71%	71.43%	71.43%	71.43%	71.43%	X2
0.136	38.78%	57.14%	57.14%	42.86%	28.57%	28.57%	28.57%	28.57%	X3
0.162	48.98%	71.43%	71.43%	42.86%	42.86%	42.86%	42.86%	28.57%	X4
0.076	36.73%	42.86%	42.86%	42.86%	42.86%	28.57%	28.57%	28.57%	X5
0.000	57.14%	57.14%	57.14%	57.14%	57.14%	57.14%	57.14%	57.14%	X6
0.159	46.94%	71.43%	57.14%	57.14%	42.86%	42.86%	28.57%	28.57%	X7
	51.02%	64.29%	61.90%	54.76%	47.62%	45.24%	42.86%	40.48%	المتوسط
		0.150	0.148	0.167	0.148	0.167	0.181	0.190	الانحراف المعياري

#### 5.2.6.3.6 قياس الحاكمية (توزيع ملكية الأسهم):

يتبين من خلال جدول رقم (14) أن مؤشر تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين بمتوسط عام (59.05%)، حيث تراوحت نسبة هذا التطابق بين (25.71%) و(100.00%)، إلا أن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر انخفاضاً مستمراً، مما يدل على أن توزيع ملكية الأسهم هذه المصارف يبتعد عن قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعود ذلك أن أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون يخضعون لمبادئ وقوانين ملكية الأسهم وفق نسب محددة لا يتم تجاوزها.

جدول رقم (14):

مؤشر تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية  
للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.151	65.71%	60.00%	40.00%	60.00%	60.00%	80.00%	80.00%	80.00%	X1
0.000	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	X2
0.190	54.29%	40.00%	40.00%	40.00%	40.00%	80.00%	80.00%	60.00%	X3
0.157	51.43%	40.00%	40.00%	40.00%	40.00%	60.00%	80.00%	60.00%	X4
0.098	25.71%	20.00%	20.00%	20.00%	20.00%	20.00%	40.00%	40.00%	X5
0.098	54.29%	60.00%	40.00%	40.00%	60.00%	60.00%	60.00%	60.00%	X6
0.107	68.57%	60.00%	60.00%	60.00%	80.00%	60.00%	80.00%	80.00%	X7
	59.05%	53.33%	50.00%	50.00%	56.67%	63.33%	73.33%	66.67%	المتوسط
		0.273	0.276	0.276	0.294	0.266	0.207	0.207	الانحراف المعياري

5.2.6.3.7 قياس الحاكمية (السياسات المستقبلية):

يتبين من خلال جدول رقم (15) أن مؤشر تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين منخفض بمتوسط عام (45.83%)، حيث تراوحت نسبة هذا التطابق بين (23.21%) و(67.86%)، إلا أن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر تصاعداً مستمراً، مما يدل على توجه هذه المصارف إلى الوصول للتطابق بين السياسات المستقبلية وفق قواعد الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعود ذلك أن مجلس الإدارة يضع خطة لمراجعة أداء المجلس والبرامج المستقبلية التي تم وضعها بشكل دوري، كما يهتم بوضع خطة إحلال للمدراء والمساعدين بالدرجات الوظيفية المناسبة حسب الفترة المحددة لكل منهم، كما يهتم المصرف بوضع لجان لإدارة المخاطر.

### جدول رقم (15):

مؤشر تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية  
للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.189	42.86%	62.50%	62.50%	62.50%	37.50%	25.00%	25.00%	25.00%	X1
0.098	67.86%	75.00%	75.00%	75.00%	75.00%	62.50%	62.50%	50.00%	X2
0.210	23.21%	50.00%	50.00%	25.00%	25.00%	12.50%	0.00%	0.00%	X3
0.000	37.50%	37.50%	37.50%	37.50%	37.50%	37.50%	37.50%	37.50%	X4
0.134	39.29%	50.00%	50.00%	50.00%	50.00%	25.00%	25.00%	25.00%	X5
0.134	51.79%	62.50%	62.50%	62.50%	62.50%	37.50%	37.50%	37.50%	X6
0.159	55.36%	75.00%	75.00%	62.50%	50.00%	50.00%	37.50%	37.50%	X7
	45.83%	58.33%	58.33%	52.08%	50.00%	37.50%	33.33%	31.25%	المتوسط
		0.151	0.151	0.184	0.177	0.177	0.204	0.172	الانحراف المعياري

### 5.2.6.3.8 قياس المستوى الكلي لتطبيق قواعد الحاكمية من قبل المصارف المحلية المدرجة في

#### بورصة فلسطين:

ويوضح الجدول رقم (16) أن المتوسط الحسابي العام للحاكمة المؤسسية (62.23%)، وكانت النتائج جيدة حيث تراوح المتوسط الحسابي بين (55.18%) و(74.23%)، إن متوسط التطابق عبر سنوات الدراسة أظهر تصاعداً مستمراً، وهذا يمثل درجة مرتفعة من الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ويلاحظ كذلك من الجدول رقم (16) أن نتائج السنوات الخمسة جاءت متقاربة، مما يعني أن هناك ثباتاً في مستوى الحاكمية المؤسسية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ويشير هذا الثبات إلى التزام مؤسسات القطاع المصرفي بالتعليمات الصادرة عن سلطة النقد والتي تتسجم مع تعليمات لجنة بازل (2)، علماً بأن هذه التعليمات حديثة ولم يجر تطوير عليها حتى نهاية فترة الدراسة.

وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Leal et al., 2015)، دراسة (Giovanni et al., 2015)، دراسة (عسيري، 2013)، دراسة (Almamun & Badir, 2013)، دراسة (شاهين، 2011)، ودراسة (حمدان، 2011)، باستخدام مؤشرات ومقاييس لقياس نوعية ومدى الالتزام بممارسات الحاكمية المؤسسية في القطاعات الاقتصادية.

## جدول رقم (16):

المستوى الكلي لتطبيق قواعد الحاكمية من قبل المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	اسم المصرف
0.055	66.11%	74.51%	68.63%	70.59%	64.71%	64.71%	60.78%	58.82%	X1
0.067	74.23%	82.35%	78.43%	78.43%	76.47%	72.55%	68.63%	62.75%	X2
0.073	57.14%	66.67%	64.71%	58.82%	56.86%	56.86%	49.02%	47.06%	X3
0.034	59.66%	62.75%	64.71%	60.78%	56.86%	58.82%	58.82%	54.90%	X4
0.040	55.18%	58.82%	58.82%	56.86%	58.82%	50.98%	50.98%	50.98%	X5
0.046	68.07%	74.51%	70.59%	70.59%	70.59%	64.71%	62.75%	62.75%	X6
0.066	59.10%	70.59%	64.71%	60.78%	56.86%	54.90%	52.94%	52.94%	X7
	62.23%	69.28%	66.99%	64.38%	62.75%	59.80%	57.19%	55.23%	المتوسط
		0.085	0.067	0.084	0.086	0.077	0.076	0.064	الانحراف المعياري

### 5.2.7 الموثوقية:

تعتبر درجة موثوقية البيانات وأدوات القياس من أهم العناصر المطلوب توافرها في كل الدراسات والأبحاث العلمية، وبما أنه تم الحصول على بيانات هذه الدراسة من قاعدة بيانات بورصة فلسطين المصادق على أعمالها وإجراءاتها من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وأيضاً من التقارير السنوية للمصارف المحلية الفلسطينية المراقبة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، فإنها البيانات تعتبر موثوقة حيث أن سلطة النقد الفلسطينية جهة ذات مصداقية عالية لا يمكن التشكيك في بياناتها. وكذلك بالنسبة للبيانات المستقاة من التقارير السنوية الصادرة عن المصارف المحلية الفلسطينية، فهي بيانات مدققة ومصادق عليها من قبل مدقق حسابات خارجي (يكون عادة من كبرى الشركات ومن ذوي السمعة الطيبة) والهيئة العامة للمساهمين، وبالتالي لم يرى الباحث من ضرورة لإخضاع هذه البيانات إلى إجراءات إضافية من أجل التحقق من مصداقيتها وموثوقيتها. وأما فيما يتعلق بأدوات القياس، فقد استخدمت الدراسة أدوات قياس للمتغيرات استخدمت بنجاح من قبل باحثين آخرين ومن ذوي الشهرة العالية في البحث العلمي، مما يعزز الثقة بهذه المقاييس المستخدمة في الدراسة.

## 5.2.8 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1-Sample K-S):

تم إجراء اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل النسب الدالة على كل من متغيرات الدراسة لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (17) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل من (التحفظ المحاسبي، الحاكمية المؤسسية) أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن هذه النسب تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية، لكن القيمة الاحتمالية للإفصاح المحاسبي هي أقل من (0.05)، وهذا يدل على أن هذه النسب لا تتبع التوزيع الطبيعي، رغم ذلك يمكن إتباع كل من الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية في اختبار الفرضيات الخاصة بهاتين النسبتين، حيث أنه في حال كون حجم عينة الدراسة أكبر من (30) يسقط شرط التوزيع الطبيعي لاستخدام الاختبارات المعلمية.

### جدول رقم (17):

#### اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) لمتغيرات الدراسة

م.	المتغيرات	قيمة (Z)	القيمة الاحتمالية
1.	التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)	0.000	1.000
2.	التحفظ المحاسبي مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC)	0.000	1.000
3.	الإفصاح المحاسبي (DQ)	24.224	0.012
4.	الحاكمية المؤسسية (CG)	22.633	0.162

## 5.2.9 المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1. المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لتحليل متغيرات الدراسة، وذلك بناء على نتائج برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
2. معامل ارتباط بيرسون: يستخدم معامل الارتباط لفحص مدى قوة العلاقة بين متغيرين، والهدف من فحص العلاقات في هذه الدراسة هو معرفة مدى وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض ومدى قوة هذه العلاقة.

3. تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis): يستخدم تحليل الانحدار البسيط

لنمذجة العلاقة بين متغير تابع وآخر مستقل، وتكون هذه العلاقة على الشكل التالي:

$$Y = \alpha + \beta X + \varepsilon$$

حيث  $Y$ : المتغير التابع.  $X$ : المتغير المستقل.  $\alpha$ : الثابت.

$\beta$ : الميل، معامل المتغير المستقل.  $\varepsilon$ : الخطأ العشوائي.

4. تحليل الانحدار المتعدد: يهدف تحليل الانحدار المتعدد بشكل عام إلى دراسة العلاقة بين مجموعة

من المتغيرات المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى، وتكتب معادلة الانحدار المتعدد

$$Y = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_n X_n + \varepsilon$$

5. اختبار تحليل الارتباط وبمستوى معنوية (0.05) لقياس العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات

المستقلة للدراسة.

6. اختبار الارتباط الخطي المتعدد من وجود معاملات انحدار غير هامة إحصائياً للمتغيرات المستقلة

في نموذج الانحدار المتعدد، علماً بأن رفض الفرضية يكون لعدم وجود دلالة إحصائية للمتغيرات

المستقلة معاً باستخدام اختبار (F) للنموذج ككل.



## المبحث الثالث:

### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

#### 5.3.1 تمهيد:

بعد جمع بيانات الدراسة، وبناء على ما تم الاستناد عليه بالمبحث السابق من أساليب إحصائية، سوف يتم تحليل البيانات التي تم جمعها لاستخلاص النتائج، وذلك من خلال استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) للتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، وذلك للتعرف على اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي، فإن لم تكن هذه البيانات موزعة طبيعياً يجب إجراء المعالجة اللازمة لها التي تمكن من استخدامها بالشكل الصحيح، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

#### 5.3.2 اختبار فرضيات الدراسة:

5.3.2.1 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على ما يلي: (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى التحفظ في التقارير المالية وتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين).

بغرض اختبار هذه الفرضيات تم استخدام تحليل الارتباط بين كل من مستوى تحفظ المصرف ضمن المؤشرين التاليين: القيمة الدفترية إلى السوقية لأسهم المصرف (BTM)، ونسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) وتطبيقه لقواعد الحاكمية المؤسسية، ويوضح الجدول رقم (18) أن معامل الارتباط بين درجة تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية ومؤشرات التحفظ للمصارف هي سالبة، وحيث أن سالبية هذه المؤشرات تدل على ممارسة المصارف للتحفظ المحاسبي، فإن هذا يدل على وجود علاقة طردية بين مستوى تحفظ المصرف والحاكمية المؤسسية مقاسة بكل من: القيمة الدفترية إلى السوقية لأسهم المصرف (BTM)، ونسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC)، ورغم أن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية ومؤشر التحفظ المعتمد على المستحقات غير دال إحصائياً، إلا أن العلاقة بين الحاكمية المؤسسية ومؤشر التحفظ وفق القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لأسهم المصرف دالة إحصائياً عند مستوى (0.002)، وهي أقل من (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تحفظ المصرف في تقاريره المالية وتطبيقه لقواعد الحاكمية المؤسسية.

جدول رقم (18):

نتائج تحليل الارتباط (Pearson)

بين ممارسة قواعد الحاكمية المؤسسية ومستوى تحفظ المصارف

للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

م.	الاحكامية المؤسسية × التحفظ المحاسبي	
	TACC	BTM
1.	-0.046	0.219
	0.752	0.131
	49	49
2.	-0.016	0.086
	0.911	0.557
	49	49
3.	-0.115	-0.088
	0.430	0.545
	49	49
4.	-0.181	-0.213
	0.213	0.141
	49	49
5.	-0.102	-0.552
	0.484	0.000
	49	49
6.	0.141	-0.537
	0.332	0.000
	49	49
7.	-0.030	-0.415
	0.836	0.003
	49	49
	-0.058	-0.429
	0.692	0.002
	49	49

وبالتالي تم رفض الفرضية الأولى، وعليه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تحفظ المصرف في تقاريره المالية وتطبيقه لقواعد الحاكمية المؤسسية.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Caskey & Laux, 2015) حيث بينت أن التحفظ في السياسات المحاسبية بشكل كبير يمنع التلاعب من خلال الحاكمية المؤسسية الفعالة ، كما اتفقت النتيجة مع دراسة (Callen et al., 2014) والتي أظهرت أن التحفظ المحاسبي المشروط يزيد وبدرجة جوهرية بعد إصدار اللوائح والقوانين المنظمة للحاكمية لحماية المستثمرين، كما اتفقت مع دراسة (Leventis et al., 2013) التي بينت بأن المصارف التي تمارس الحاكمية لها دلالة بوجود مستويات مرتفعة من التحفظ المشروط عند إعداد التقارير المالية، كما اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الملك، 2012) أن الحاكمية المؤسسية تؤثر على درجة التحفظ المحاسبي، حيث أن الحاكمية المؤسسية تمنع التقارير المالية الاحتمالية من خلال التحفظ المحاسبي، وأن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي، وأيضاً اتفقت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شاهين، 2011) التي بينت أن الحاكمية المؤسسية تلعب دوراً محدوداً في زيادة الطلب على تطبيق الأساليب المحاسبية المتحفظة على القوائم المالية، ولم تثبت وجود علاقة إلا في حالة استخدام نموذج السلاسل الزمنية للتغيرات في العوائد، أما في حالة النموذجين الآخرين (نموذج العوائد- الأرباح، النموذج التراكمي) فلم تثبت وجود هذه العلاقة بين المتغيرات المختلفة للحاكمية ودرجة التحفظ في القوائم المالية، واختلفت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (حمدان، 2011) حيث أظهرت عدم وجود دور للحاكمية المؤسسية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى ضعف التزام الشركات المدرجة بمعايير الحاكمية المؤسسية وعدم استخدام مؤشرات لقياس التحفظ.

### 5.3.2.2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على ما يلي: (لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين).

لاختبار هذه الفرضية، تم توظيف مقياسين للتحفظ في السياسات المحاسبية هما: نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC)، بحيث تم فحص أثر هذين المقياسين على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ولأغراض إيضاح هذا الأثر تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى فرضيتين فرعيتين كما يلي:

5.3.2.2.1 الفرضية الفرعية الأولى: لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إدخال البيانات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وأجري عليها تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (19)، وتشير إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار كانت (1.443)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.236) أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود أثر واضح لنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (19):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 1.447 + -0.418 BTM_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.030	0.173	1.443	0.236
حيث BTM: نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية.			
DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (17.3%)، مما يعني أن نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في نموذج الانحدار تقدر (17.3%) من جودة الإفصاح، وهي نسبة ضعيفة، ومما سبق يستنتج أن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM) لا تؤثر في جودة الإفصاح عن البيانات المالية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

5.3.2.2.2 الفرضية الفرعية الثانية: لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول رقم (20) نتائج تحليل الانحدار البسيط لفحص أثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) على جودة الإفصاح للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تفترضها الدراسة بالأثر العكسي، فيتضح من الجدول أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (3.561) وبمستوى دلالة (0.065)، وهو أعلى من (0.05)، إلا أنه أقل من مستوى (0.01)، وهو مستوى دلالة مقبول في

العلوم الاجتماعية، وبالتالي يمكن القول أنه يوجد أثر دال إحصائياً لتأثير مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) على جودة الإفصاح لدى المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين عند (0.1).

### جدول رقم (20):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 98.66 - 123.189 TACC_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.265	0.07	3.561	0.065
حيث TACC: نسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

إلا أنه يتضح من الجدول أن القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة حيث بلغت (7%)، أي أن أثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) لا تفسر إلا جزءاً بسيطاً من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

ومن خلال نتائج الفرضيتين الفرعيتين لا يمكن رفض الفرضية الرئيسة الثانية، وعليه لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد اتفقت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الأورفلي، 2012) إلى عدم وجود تأثير واضح للتحفظ المحاسبي على جودة الإفصاح، كما اتفقت النتيجة مع دراسة (Martin & Clarkson, 2011) أن هناك تأثير محدود للتحفظ المحاسبي على جودة الإفصاح، كما اتفقت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عوض، 2010) حيث لم تظهر الدراسة أي تأثير للتحفظ المحاسبي على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية. واختلفت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Artiach & Clarkson, 2014) حيث بينت أن التحفظ له دور إيجابي في المبادئ والممارسات المحاسبية على جودة الإفصاح، كما اختلفت النتيجة مع دراسة (أبو بكر، 2011) حيث بينت أن هناك علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف التزام الشركات المدرجة بتعليمات إفصاح صادرة عن الجهات المنظمة للهيئات والشركات العاملة، كذلك عدم استخدام مؤشرات لقياس التحفظ المحاسبي في تلك الشركات.

### 5.3.2.3 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على ما يلي: (لا يؤثر مستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين).

لاختبار هذه الفرضية، تم توظيف عدد من المؤشرات للحاكمة المؤسسية، بحيث تم فحص أثر هذه المؤشرات على جودة الإفصاح للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ولأغراض إيضاح هذا الأثر تم تجزئة الفرضية الرئيسية إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

#### 5.3.2.3.1 الفرضية الفرعية الأولى: لا تؤثر نسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إدخال البيانات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وأجري عليها تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (21)، وتشير إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار كانت (2.896)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.095) أكبر من (0.05)، إلا أنه أقل من مستوى (0.1)، مما يدل على وجود أثر واضح لنسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### جدول رقم (21):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 0.525 + 0.348 CGI_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.241	0.058	2.896	0.095
حيث CGI: أثر نسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (5.8%)، مما يعني أن تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (5.8%) من جودة الإفصاح للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة جيدة لهذا المؤشر منفرداً، ومما سبق يستنتج أن نسبة تطابق أنظمة التدقيق المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية تؤثر في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

### 5.3.2.3.2 الفرضية الفرعية الثانية: لا تؤثر نسبة تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول رقم (22) نتائج تحليل الانحدار البسيط لفحص أثر نسبة تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، فيتضح من الجدول أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (2.386)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.129) أكبر من (0.1)، مما يدل على عدم وجود أثر واضح لنسبة تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### جدول رقم (22):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 0.57 + 0.128 CG2_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.22	0.048	2.386	0.129
حيث CG2: أثر نسبة تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (4.8%)، مما يعني أن تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (4.8%) من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة ضعيفة لهذا المؤشر منفرداً، ومما سبق يستنتج أن تطابق مستوى صلاحيات مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية لا تؤثر منفردة في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

### 5.3.2.3.3 الفرضية الفرعية الثالثة: لا تؤثر نسبة تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول رقم (23) نتائج تحليل الانحدار البسيط لفحص أثر تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، فيتضح من الجدول أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (0.142)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.708) أكبر من (0.1)، مما يدل على عدم وجود أثر واضح لنسبة

تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

### جدول رقم (23):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 0.650 + 0.072 CG3_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.055	0.003	0.142	0.708
حيث CG3: أثر نسبة تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (0.3%)، مما يعني أن تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (0.03%) من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة ضعيفة جداً لهذا المؤشر، ومما سبق يستنتج أن تطابق اللوائح والقوانين الداخلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية لا تؤثر منفردة في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### 5.3.2.3.4 الفرضية الفرعية الرابعة: لا تؤثر نسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إدخال البيانات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وأجري عليها تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (24)، وتشير إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار كانت (13.216)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.001) أقل من (0.05)، مما يدل على وجود أثر واضح لنسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.



جدول رقم (24):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = -0.594 + 1.613 CG4_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.488	0.219	13.216	0.001
حيث CG4: أثر نسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (21.9%)، مما يعني أن تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (21.9%) من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة مرتفعة لهذا المؤشر منفرداً، ومما سبق يستنتج أن نسبة تطابق مستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية تؤثر في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### 5.3.2.3.5 الفرضية الفرعية الخامسة: لا تؤثر نسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إدخال البيانات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وأجري عليها تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (25) وتشير إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار كانت (19.059)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.000) أقل من (0.05)، مما يدل على وجود أثر واضح لنسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

### جدول رقم (25):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = -0.080 + 0.703 CG5_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.537	0.289	19.059	0.000
حيث CG5: أثر نسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (28.9%)، مما يعني أن تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (28.9%) من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة مرتفعة لهذا المؤشر منفرداً، ومما سبق يستنتج أن نسبة تطابق المكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين مع قواعد الحاكمية المؤسسية تؤثر في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### 5.3.2.3.6 الفرضية الفرعية السادسة: لا تؤثر نسبة تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

يبين الجدول رقم (26) نتائج تحليل الانحدار البسيط لفحص أثر تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، فيتضح من الجدول أن قيمة (F) المحسوبة تساوي (1.699)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (1.99) أكبر من (0.1)، مما يدل على عدم وجود أثر واضح لنسبة تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (26):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 0.301 + 0.358 CG6_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.187	0.035	1.699	1.99
حيث CG6: أثر نسبة تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (3.5%)، مما يعني أن تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (3.5%) من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة متوسطة لهذا المؤشر منفرداً، ومما سبق يستنتج أن تطابق توزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية لا تؤثر منفردة في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

5.3.2.3.7 الفرضية الفرعية السابعة: لا تؤثر تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إدخال البيانات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وأجري عليها تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (27)، وتشير إلى أن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار كانت (6.368)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.015) أقل من (0.05)، مما يدل على وجود أثر واضح لنسبة تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول رقم (27):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 0.017 + 0.526 CG7_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
0.345	0.119	6.368	0.015
حيث CG7: أثر نسبة تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية. DQ: جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (11.9%)، مما يعني أن تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (11.9%) من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة مرتفعة لهذا المؤشر منفرداً، ومما سبق يستنتج أن نسبة تطابق السياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية تؤثر في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### 5.3.2.3.8 الفرضية الفرعية الثامنة: لا تؤثر تطابق المؤشرات الكلية للشركة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

تم إدخال البيانات إلى برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وأجري عليها تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (28)، وتشير إلى أن قيمة ( $F$ ) المحسوبة لنموذج الانحدار كانت (16.010)، وأن مستوى الدلالة ( $\alpha$ ) والبالغ (0.000) أقل من (0.05)، مما يدل على وجود أثر واضح لنسبة تطابق المؤشرات الكلية للشركة مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

#### جدول رقم (28):

نتائج تحليل الانحدار لقياس أثر نسبة تطابق المؤشرات الكلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

$DQ_{it} = 0.350 + 0.332 CG_{it} + e_{it}$			
معامل الارتباط	معامل التحديد $R^2$	قيمة $F$ المحسوبة	مستوى دلالة $F$
0.504	0.254	16.010	0.000
حيث $CG$ : أثر نسبة تطابق المؤشرات الكلية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين مع قواعد الحاكمية المؤسسية.			
$DQ$ : جودة الإفصاح عن البيانات المالية.			

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بمعامل التحديد ( $R^2$ ) تساوي (25.4%)، مما يعني أن تطابق المؤشرات الكلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية في نموذج الانحدار تفسر (25.4%) من جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وهي نسبة عالية، ونستنتج مما سبق أن نسبة تطابق المؤشرات الكلية للشركة مع قواعد الحاكمية المؤسسية تؤثر في جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

ومن خلال نتائج الفرضيات الفرعية يمكن رفض الفرضية الرئيسية الثالثة، وعليه يؤثر مستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

واتفقت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، 2014) حيث توصلت إلى أن التطبيق الفعال للحاكمية المؤسسية والتحديد الدقيق لدور آلياتها يسهم إيجابياً في تحسين مستوى الإفصاح، كما اتفقت النتيجة مع دراسة (عسيري، 2013) التي كشفت أن أغلب الشركات أفصحت عن متطلبات الحاكمية المشمولة في الدراسة بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح.

واختلفت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Giovanni, 2015) حيث بينت أن ملكية المستثمرين في المؤسسات ووجود استقلالية المدراء التنفيذيين ليس لها علاقة بجودة الإفصاح، كما اختلفت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Almaryani, 2014) حيث بينت أن توافر المتطلبات المادية من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية للشركات المدرجة في إطار المبادئ الدولية لحوكمة الشركات في سوق الأوراق المالية العراق كان ضعيفاً، كما اختلفت الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (Khiari, 2013) حيث أظهرت أن الشركات ذات جودة إفصاح جيدة ولكنها لا تتمتع بالحاكمية المؤسسية بشكل جيد، واختلف أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة (كيجلي وكروش، 2013) حيث بينت أنه لم يتمكن مستوى الحوكمة المعمول به في مؤسسات مجتمع الدراسة من توفير مقومات فعالة للإفصاح المحاسبي، وقد يرجع ذلك إلى ضعف التزام الشركات المدرجة بمعايير الحاكمية المؤسسية وعدم إتباع تعليمات وإلزام الشركات بمستوى مقبول من الإفصاح في التقارير المالية.

## **الفصل السادس: نتائج وتوصيات الدراسة**

- 6.1 نتائج الدراسة**
- 6.2 توصيات الدراسة**
- 6.3 الدراسات المقترحة**

## 6.1 نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على مستوى جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة ما بين (2008-2014). وعليه فقد تم وضع مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي تهدف إلى تحقيق أهداف الدراسة، ومن ثم الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

### 6.1.1 نتائج الدراسة النظرية:

- 1- لا يوجد توافق بين المحاسبين بشأن كيفية قياس التحفظ المحاسبي حيث يعد أحد الجوانب الأكثر جدلاً في البحوث المحاسبية لتعدد النماذج المستخدمة لقياس التحفظ المحاسبي من ناحية، والافتقار إلى الاتساق بين هذه المقاييس من ناحية أخرى.
- 2- الشركات التي تعمل في الدول التي تتطلب مستويات إفصاح مرتفعة مع هيئات رقابة قوية ونظام قانوني فعال أكثر تحفظاً عند إعداد التقارير المالي.
- 3- وجود زيادة ملحوظة في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في أعقاب صدور قانون (Sarbanes-Oxley) نتيجة لمقابلة المتطلبات التي أعلنتها (SEC).
- 4- يعد التحفظ المحاسبي آلية لتخفيض مشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين من ناحية، وبين المساهمين والدائنين من ناحية أخرى، كما أن استخدام الشركة للتحفظ المحاسبي في اختيار السياسات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض تكلفة الأموال وبالتبعية حماية حقوق المساهمين.
- 5- تمنع الحاكمية المؤسسية التقارير المالية الاحتمالية من خلال التحفظ في السياسات المحاسبية.
- 6- تعمل بعض المنظمات والجهات المهتمة بتطبيق الحاكمية وجودة الإفصاح على أقصى جهد لتطبيق قواعد ومبادئ الحاكمية المؤسسية في المصارف المدرجة في بورصة فلسطين مثل سلطة النقد الفلسطينية التي أصدرت دليلاً متكاملًا عن القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، وكذلك بورصة فلسطين التي أصدرت تعليمات نظام الإفصاح والمصادق عليه من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني.

### 6.1.2 نتائج الدراسة العملية:

- 1- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مستوى تحفظ المصارف المحلية الفلسطينية في تقاريرها المالية وتطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية.
- 2- لا يؤثر مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك باستخدام نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)، ونسبة المستحقات (TACC).

3- يؤثر مستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

4- يوجد أثر واضح لأنظمة التدقيق المتبعة، ومستوى التعليم لأعضاء مجلس الإدارة، والمكافآت المقدمة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، والسياسات المستقبلية مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، بينما لا يوجد أثر واضح لمستوى صلاحيات مجلس الإدارة، واللوائح والقوانين الداخلية، وتوزيع ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

## 6.2 توصيات الدراسة:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

1- تطبيق إجراءات رقابية أكثر صرامة على القطاع المصرفي في فلسطين لإلزام شركاته بمستوى أعلى من التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، فهو أكثر القطاعات الاقتصادية حيوية، وله من التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى ما يستدعي العمل على ضمان شفافية قوائمه المالية ومصداقيتها عبر تقيده بالتحفظ المحاسبي، حفاظاً على المساهمين من التغيرات غير المبررة في السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى التوافق على آلية معينة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي.

2- أن تلزم بورصة فلسطين الشركات على تطبيق التحفظ المحاسبي، وجعله شرطاً من شروط الإدراج في البورصة، وذلك لتعزيز التزام المصارف بالتحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية لضمان مستوى أعلى من التحفظ، وبما يساهم في تعزيز جودة الإفصاح في القوائم المالية.

3- إلزام المدراء التنفيذيين والمديرين باعتماد القوائم المالية وفق قانون (Sarbanes- Oxley) لجعل إعداد التقارير المالية أكثر تحفظاً، ولتخفيض مشكلة الوكالة بين المديرين والمساهمين، وبين المساهمين والدائنين.

4- ضرورة فهم وإدراك أهمية سياسة التحفظ المحاسبي من قبل إدارات المصارف الفلسطينية، لما تحقق هذه السياسة من منافع في تعزيز قدرة المصارف بالمفاوضات التعاقدية وتخفيض تكلفة المعلومات.

5- تشكيل جهة مختصة في سلطة النقد الفلسطينية وبورصة فلسطين تعنى بإصدار نشرة دورية عن مستوى وجودة الإفصاح في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.



- 6- تشجيع المصارف على مزيد من الإفصاح في تقاريرها المنشورة، ووضع حوافز أو تسهيلات معينة للمصارف التي تلبى ذلك، وفرض عقوبات أو أي غرامات على المصارف في حال عدم التزامها بالإفصاح، مع إصدار تصنيف من قبل سلطة النقد الفلسطينية وبورصة فلسطين.
- 7- أن تقوم بورصة فلسطين بتوفير قاعدة بيانات تاريخية سنوية عن مبادئ وقواعد الحاكمية المؤسسية المطبقة فعلياً في المصارف الفلسطينية لتسهل على الباحثين جمع البيانات الفعلية غير المتحيزة اللازمة لإجراء الدراسات ذات الصلة، واعتماد نماذج لقياس التحفظ وجودة الإفصاح يكونا مؤشراً للمستثمرين والمتعاملين، لما لها من مصداقية وتساعد في توجيه الاستثمارات إلى المكان الأمثل اقتداءً بتجارب الدول المتقدمة.
- 8- أن تعيد الشركات النظر في برامجها وأنظمتها الداخلية، وأن تعمل على تحسين ممارساتها المهنية وتقويتها، خصوصاً في مجال إدارة الأخطار، والسيولة، ومكافآت مجالس الإدارة، والإدارات التنفيذية، بهدف توفير مزيد من الطمأنينة للمساهمين وأصحاب المصالح وفقاً لإطار تشريعي ورقابي ومؤسسي يتفق عليه، وأن لا يكون رهناً لأزمات مالية.
- 9- إلزام المصارف بأن يتضمن تقريرها السنوي ملحقاً منفصلاً يتناول تحديد مستوى تطبيق الحاكمية لديها، أو أن يتناول تقرير مدقق الحسابات مدى التزام المصارف بمبادئ الحاكمية.
- 10- ضرورة أن تقوم الجامعات والمعاهد الفلسطينية وجمعية المحاسبين والمدققين الفلسطينية بتطوير البرامج التعليمية والدورات التدريبية المختلفة لتشمل التطورات الاقتصادية العالمية، وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع التحفظ المحاسبي، الحاكمية المؤسسية، وجودة الإفصاح بهدف إعداد وعرض القوائم المالية وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية.

### 6.3 الدراسات المقترحة:

- 1- القيام بمثل هذه الدراسة في قطاعات اقتصادية أخرى ضمن البيئة الفلسطينية بغرض إجراء المقارنة للوقوف على مدى التشابه والاختلاف بين هذه القطاعات وأثرها على جودة الإفصاح.
- 2- إعادة الدراسة باستخدام مقاييس أخرى للتحفظ، كمقياس (C-Score) أو مقياس العلاقة بين عوائد الأسهم وأرباحها والمعروف باسم مقياس (Basu)، والذين سبقت الإشارة إليهما عند الحديث عن مقاييس التحفظ في الدراسة، وكذلك استخدام مقاييس أخرى للحاكمية المؤسسية.
- 3- إجراء مزيد من الدراسات لقياس مستويات التحفظ المحاسبي من خلال دور الحاكمية المؤسسية، ولجان التدقيق، وجودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.
- 4- أثر التحفظ في السياسات المحاسبية على إدارة الأرباح في ظل الحاكمية المؤسسية.
- 5- اختبار التأثير الخاصة بعمليات التقاضي على العلاقة بين الحاكمية والتحفظ المحاسبي.
- 6- الربط بين مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ومواضيع أخرى كالعولمة، والرفع المالي، والسيولة، وإدارة الأرباح، وكفاءة القرارات الاستثمارية.
- 7- استخدمت الدراسة الحالية بيانات التقارير المالية السنوية في قياس مستوى التحفظ المحاسبي، ومن المحتمل أن تختلف النتائج إذا تم قياس هذا المستوى باستخدام بيانات التقارير المالية ربع السنوية.
- 8- قياس مدى تحقيق الشفافية والإفصاح في ضوء المعايير المحاسبية الدولية وتوقعات المستثمرين.

# المراجع

أولاً: المراجع العربية

ثانياً: المراجع الأجنبية

ثالثاً: المواقع الالكترونية

## المراجع:

### أولاً المراجع العربية:

1. إبراهيم، محمد عبد الفتاح محمد (2006): إطار محاسبي مقترح لدور حوكمة الشركات في تنشيط سوق الأوراق المالية، مدخل تحليلي لتفعيل اقتصاد المعرفة، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، 19-23 نوفمبر، القاهرة، مصر.
2. إبراهيم، محمود والظاهر، عبد الستار (2011): أثر الإفصاح المحاسبي على اتجاهات وسلوك المستثمرين، دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية، مجلة تنمية الرافدين، مج33، ع104، العراق.
3. أبو الخير، مدثر طه (2008): المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع1، مصر.
4. أبو بكر، زمزم أحمد (2011): سياسات التحفظ المحاسبي في الفكر المحاسبي المعاصر ومدى تأثيرها على جودة التقارير المحاسبية وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.
5. أبو خزانة، إيهاب محمد (2011): أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
6. أبو شلوع، هديل توفيق (2013): محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة، دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
7. أبو عمشة، محمد كمال (2013): تعزيز وتدعيم قواعد حوكمة الشركات وآثارها الاقتصادية المختلفة في دولة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، س39، ع149، الكويت.
8. اتحاد المصارف العربية (2003): الحكم المؤسسي في القطاع المصرفي العربي ومتطلبات تطوير ممارساته وفق المعايير الدولية، ط1، بيروت، لبنان.
9. أحمد، زغدار ومحمد، سفير (2010): خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، مجلة الباحث، ع7، الجزائر.
10. أحمد، سامح محمد رضا رياض (2011-أ): التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية، المجلة العربية للإدارة، الجامعة الأهلية، مج31، ع2، البحرين.
11. أحمد، سامح محمد رضا رياض (2011-ب): دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على شركة الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، مج7، ع1، الأردن.
12. أحمد، وفاء يوسف (2005): إطار محاسبي مقترح للرقابة الفورية على المخاطر في البنوك التجارية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

13. الأرضي، محمد رواد (2008): تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع3، مصر.
14. إسماعيل، علي عبد الجابر الحاج علي (2010): العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاع المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
15. إقبال، عمر والقضاة، مأمون (2014): أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث- العلوم الإنسانية، مج28، ع4، الأردن.
16. آل غزوي، حسين عبد الجليل (2010): حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
17. الأورفلي، أسماء قحطان محمد نشأت (2012): محددات التحفظ المحاسبي وأثره على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر.
18. البري، محمد حر حسن (2011): أثر جودة الإفصاح المحاسبي على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن.
19. بلال، شيخي (2012): متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، مجلة دراسات اقتصادية، ع20.
20. بورصة فلسطين (2007): نظام الإفصاح، جلسة رقم (20) المنعقدة بتاريخ 2006/12/18، قرار رقم 20/5، والتعديلات التي قامت بها هيئة سوق رأس المال على المواد (14، 20، 33) بالتعميم رقم (2012/01)، فلسطين.
21. تلاحمة، خالد إبراهيم (2012): حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين، النظرية والتطبيق، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج4، ع3، الأردن.
22. التميمي، عباس حميد (2007): آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، هيئة النزاهة، بغداد، العراق.
23. جابر، خالد فتحي (2012): إطار مقترح لقياس مستوى التحفظ المحاسبي لصناديق الاستثمار: دراسة تطبيقية على البورصة المصرية، الفكر المحاسبي، مصر، مج16، ع2، مصر.
24. الجارحي، هاني عبده خليل حسانين (2013): دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، مجلة المدير الناجح، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة بالسويس، جامعة السويس، مصر.

25. الجعبري، مجدي أحمد (2011): الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، ملخص رسالة دكتوراه مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ع9، السعودية.
26. الجعدي، عمر عيد مسلم (2007): مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات، دراسة تطبيقية لنموذج (Credit Lyonnais Securities Asia) على الشركات المدرجة في بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
27. جمعية البنوك في فلسطين (2015): مقارنة بيانات وحصص البنوك العاملة في فلسطين، مجلة دورية متخصصة تصدر عن جمعية البنوك في فلسطين، ع62، حزيران، فلسطين.
28. جنيدي، محمد سعيد محمد (2004): أثر الدور التعاقدية للمعلومات المحاسبية على درجة التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على إدارة الأرباح- دراسة تحليلية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع2، مصر.
29. حامد، مهند (2008): حوكمة الشركات يترأسها قطاع البنوك، مجلة البنوك في فلسطين، إصدار جمعية البنوك، فلسطين.
30. حجازي، مها محمود رمزي (2008): الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج24، ع1، سوريا.
31. حسانين، أحمد (2006): تطوير الإفصاح المحاسبي لدعم المقدرة التفسيرية للمعلومات المالية في سوق الأوراق المالية السعودية، مركز بحوث طلبة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية.
32. الحسين، بسام عبد الكريم (2010): قدرة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على زيادة أعمال البنوك بالتطبيق على البنوك الخاصة في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
33. حماد، طارق عبد العال (2005): حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، والمتطلبات- تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
34. حماد، طارق عبد العال (2007): حوكمة الشركات (شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.
35. حمادة، رشا (2014): قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج10، ع4، الأردن.
36. حمدان، علام محمد موسى (2011): تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة جامعة الملك سعود (العلوم الإدارية)، مج23، ع2.
37. حمدان، علام محمد موسى (2014): العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وتوزيعات الأرباح وتأثرها بصعوبات التمويل الخارجي، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج10، ع1، الأردن.

38. حمدان، علام محمد موسى وأبو عجيلة، عماد محمد علي والجعيدي، عمر عيد مسلم (2012): هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج19، ع59-60.
39. الحمود، نهاية نواف (2011): الحاكمية وأثرها في أداء الشركات الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
40. الحميدي، محمد صبحي عبد الله (2011): أثر الحاكمية المؤسسية على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، السعودية.
41. خشارمة، حسين علي (2003): مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، مج17، ع1، فلسطين.
42. الخطيب، حازم والقشي، ظاهر (2006): الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اريد للبحوث العلمية، مج10، ع1.
43. خليل، عطا الله (2005): دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية، دراسة تحليلية، جامعة الزيتونة، الأردن.
44. الداعور، جبر إبراهيم وعابد، محمد نواف (2013): مدى التزام المصارف العاملة في فلسطين بمتطلبات الحوكمة المتقدمة، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، مج15، ع1، فلسطين.
45. الدقة، جمال (2006): الحاكمية المؤسسية والتوافق مع القوانين، مجلة البنوك في الأردن، مج25، عمان، الأردن.
46. الدهراوي، كمال الدين مصطفى وسرايا، محمد السيد (2001): دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، مصر.
47. دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف (2003): تحسين وتطوير الحاكمية المؤسسية في البنوك، مجلة البنوك في الأردن، مج22، ع10، عمان، الأردن.
48. الذبية، زياد عبد الحليم، والجعيدي، عمر عيد مسلم، والإيرباني، معمر محمد عبد الله (2010): مدى تطبيق المبادئ العامة لحوكمة الشركات في المصارف التجارية اليمنية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مج10، ع1، الأردن.
49. راشد، محمد إبراهيم محمد (2010): دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض - دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.

50. رزق، إسلام شعبان علي (2008): قياس أثر التحفظ المحاسبي على جودة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي في سوق الأوراق المالية- دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.
51. الرشيد، ممدوح صادق محمد (2011): تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم- دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مج25، ع2، مصر.
52. زيود، لطيف والعثمان، محمد وعلي، ريم (2011): مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج33، ع3، سوريا.
53. السرطاوي، عبد المطلب محمد وحمدان، علام محمد موسى (2012): أثر الحاكمية المؤسسية على أداء المصارف الخليجية- دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العالمية للتسويق الإسلامي، مج1، ع2.
54. سفير، محمد (2011): حوكمة الشركات سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، مجلة معارف، العلوم الاقتصادية والقانونية، مج6، ع11.
55. سلامة، صلاح حسن علي (2012): نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة- دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، جامعة عين شمس، مج12، ع4، مصر.
56. سلطة النقد الفلسطينية (2014): دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة الشركات المصارف في فلسطين، رام الله، فلسطين.
57. سلطة النقد الفلسطينية (2015): التقرير السنوي لعام 2014، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، حزيران، رام الله، فلسطين.
58. سليمان، أحمد محمد مصطفى موسى (2012): دراسة اختبارية لفاعلية نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي لأرباح منظمات الأعمال في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، ع2، مصر.
59. سليمان، محمد مصطفى (2006): حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإدارية- دراسة تطبيقية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
60. السناوي، عبد الرؤوف محمد ودراغمة، زهران "محمد علي" وجرار، صهيب توفيق (2015): مدى توفر مقومات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بتدقيق الحسابات وإدارة الشركة، دراسة ميدانية من واقع الشركات المساهمة العاملة في فلسطين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج11، ع2، الأردن.
61. شاهين، محمد أحمد (2011): دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة: بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع4، مصر.



62. شتيوي، أيمن أحمد (2010): تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب بالتطبيق على سوق الأسهم المصري، مجلة الإدارة العامة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مج50، ع4، السعودية.
63. شحاته، محمد عبد الشكور أحمد (2013): إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS 7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية، دراسة تطبيقية على بنك الرياض، مجلة البحوث المحاسبية، مج12، ع2.
64. الشراوي، منى حسن أبو المعاطي (2012): إطار مقترح لتفعيل دور مراقبي الحسابات في مجال التحفظ المحاسبي في ضوء معايير التقارير الدولية IFRS: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، ع1، مصر.
65. الشريف، إقبال وأبو عجيبة، عماد (2009): العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، بحث مقدم في المؤتمر السابع بعنوان: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال- التحديات، الفرص، الآفاق، 10-11 نوفمبر، عمان، الأردن.
66. شطناوي، أحمد "محمد جمعة" أمين (2013): العوامل المؤثرة على درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.
67. الشعلان، صالح بن إبراهيم (2008): مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، السعودية.
68. الشيخ، سهيل وعنقه، علاء (2012): دراسة مدى تأثير كفاية الإفصاح عن المخاطر المصرفية على إمكانية الرقابة على هذه المخاطر، مجلة تنمية الرافدين، مج34، ع106، العراق.
69. صابر، محمد محمود (2011): دعم التشغيل الذهني للإطار الفكري للمحاسبة والمراجعة لتفعيل آليات حوكمة الشركات، المؤتمر الضريبي السابع عشر: تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، مج3، مصر.
70. الصالح، أحمد علي (2006): بناء محافظ رأس المال الفكري من الأنماط المعرفية ومدى ملاءمتها لحاكمية الشركات في القطاع الصناعي المختلط في بغداد، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
71. صحيفة الحياة الجديدة (2015): هيئة سوق رأس المال تستعد لإنهاء المرحلة التجريبية من تطبيق نموذج قياس حوكمة الشركات، حياة وسوق: ملحق اقتصادي أسبوعي، ع188، 8-14 فبراير.
72. الصياد، هادي أحمد محمد (2008): متطلبات الإفصاح المحاسبي لأغراض التحليل المالي، مجلة شؤون العصر، مج12، ع31.
73. الطرمان، أنس محمود (2009): دور النظم والمعايير المحاسبية في تحقيق شروط ومتطلبات الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

74. عبابنة، محمود (2012): مدى كفاية نصوص قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته في تحقيق حوكمة الشركات المساهمة العامة في الأردن في ضوء مبادئ الحوكمة الدولية، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، مج39، ع1، الأردن.
75. عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحيى (2013): دور الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الإفصاح والتقرير عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع1.
76. عبد الفتاح، عفيفي هلال (2008): العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية، دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مج30، ع1، مصر.
77. عبد المجيد، حميده محمد (2013): قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة، اتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، ع2، مصر.
78. عبد الملك، أحمد رجب (2012): أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري - دراسة نظرية وتطبيقية، الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج15، ع1، مصر.
79. عبد الوهاب، نصر علي وشحاتة، السيد شحاتة (2007): مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر.
80. العبدلي، محمد عبد الله حامد (2012): أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
81. العجمي، محمد فهمد نادر (2006): دور الإفصاح المحاسبي في تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
82. العرود، شاهر فلاح (2012): أثر الحاكمية المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الأردني، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مج16، ع46، مصر.
83. عسيري، عبد الله علي (2013): إفصاح شركات المساهمة السعودية عن التزامها بلائحة حوكمة الشركات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والتجارة، مج27، ع1، السعودية.
84. العطوط، سامح (2014): دور هيئة سوق رأس المال في تعزيز مفاهيم الحوكمة في فلسطين، معهد الحوكمة الفلسطيني، ع4، أكتوبر، فلسطين.
85. عنقه، علاء (2011): الإفصاح المحاسبي عن المخاطر المصرفية ودوره في الرقابة عليها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.

86. عوض، أمال محمد محمد (2010): دراسة واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ع2، مصر.
87. العيباني، محمد نايف صنت (2010): مدى التزام المصارف الكويتية بتطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
88. العيسى، ياسين أحمد (2012): مدى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع: الأدوات المالية: الإفصاحات، دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مج8، ع1، الأردن.
89. الغملاس، محمد بن عبد الله (2013): دور هيئة السوق المالية في تحسين الإفصاح والشفافية للشركات المدرجة السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، مج12، ع1.
90. غياط، شريف ورجال، فيروز (2012): حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، ع11.
91. فاتح، دبله وعيشي، بن بشر (2008): حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.
92. قباجة، عدنان عبد المجيد (2008): أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
93. القضاة، غسان مصطفى (2013): الإدارة الرشيدة ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي في الأردن في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة جامعة ابن رشد في هولندا، ع8.
94. القطاونة، أيمن سليمان (2011): مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، مج38، ع1، الجامعة الأردنية، الأردن.
95. الكراسنة، إبراهيم (2006): أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، مارس، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
96. كساب، ياسر السيد (2011): العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع2، مصر.
97. كحلي، عائشة وكروش، راضية (2013): أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.
98. كيرزان، فانتن حنا (2013): مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة، دراسة مقارنة، المنارة، مج19، ع4، سوريا.

99. كيسو، دونالد وويجانت، جيرى (2009): المحاسبة المتوسطة- الجزء الأول، تعريب د. أحمد حامد حجاج، ط2، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.
100. اللجنة الوطنية للحوكمة في فلسطين (2009): مدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين: لنستثمر الحوكمة في بناء مؤسساتنا، رام الله، فلسطين.
101. محفوظ، أحمد علي محمد (2009): نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية على قيمة الشركة في ضوء التجارب العالمية وواقع بورصة عمان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
102. محمد، مصطفى قايد (2014): دور حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة، دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.
103. محمد، موفق عبد الحسين (2012): مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية، دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، مج7، ع18، العراق.
104. مخلوف، أحمد (2009): الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
105. مركز المشروعات الدولية الخاصة (2003): حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
106. المشهداني، بشرى نجم عبد الله وحמיד، أنمار محسن (2014): قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مج20، ع78.
107. المطارنة، غسان فلاح (2006): تدقيق الحسابات المعاصر، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
108. المطيري، منصور فيحان (2011): مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
109. النجار، جميل حسن (2012): التوسع في الإفصاح داخل القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة وأثره على النشاط الاستثماري، دراسة تحليلية للشركات المساهمة العامة في فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ع2، فلسطين.
110. نجم، بان توفيق (2013): الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي، دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية، مجلة الاقتصادي الخليجي، ع24.

111. النقرش، عبد الكريم سالم (2010): الأهمية النسبية لبنود الإفصاح في اتخاذ قرارات الاستثمار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمان، الأردن.
112. الهنيني، إيمان أحمد (2005): تطوير نظام للحاكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
113. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (2007): دليل قواعد سلوك وآداب المهنة، المملكة العربية السعودية.
114. هيئة سوق رأس المال الفلسطينية (2012): الملامح الرئيسية لحوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، الإدارة العامة للدراسات والتطوير، فلسطين.
115. يوسف، علي (2012): أثر محددات هيكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية- دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مج28، ع1، دمشق، سوريا.
116. يوسف، محمد طارق (2007): الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مايو، مصر.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Ahmed, A. S. & Morton, R. M. & Schaefer, T. F. (2000): **Accounting conservatism and the valuation of accounting numbers: Evidence of the Feltham-Ohlson 1996 model**, Journal of accounting, Auditing and finance, Vol.15, No.3.
2. Alamgir, M. (2007): **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: **Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development**, A Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7-8, Cairo, Egypt.
3. AlMamun, S. & Badir Y. (2013): **The impact of board of directors on value addition efficiency of corporate resources in emerging economies**, International journal of corporate governance, Vol.4, No.4.
4. Almaryani, M. (2014): **Testing the requirements availability for disclosure and transparency in financial reporting for corporate governance in emerging market economies: The case of Iraqi listed firms**, Dirasat, Administrative Sciences, Vol.41, No.1.
5. Artiach, T. & Clarkson, P. (2014): **Conservatism, Disclosure and the cost of equity capital**, Australian journal of management, Vol.39, No.2.
6. Ball, R. & Shivakumar, L. (2006): **The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition**, Journal of accounting research, Vol.44, No.2.
7. Ball, R. et al., (2000): **The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings**, Journal of accounting and economics, Vol.29.
8. Ball, R., Kothari, S. P. & Nikolaev, V. (2013): **On estimating conditional conservatism**, The accounting review, Vol.88, No.3.

9. Ball, R., Roben, A. & Sadka, G. (2008): **Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism**, Review of accounting studies, Vol.13.
10. Bangnoli, M. & Watts, S. G. (2005): **Conservative accounting choices**, Management science, Vol.61, No.5.
11. Basel Committee on Banking Supervision (2006): **Enhancing corporate governance for banking organization**, Bank for international settlements, February.
12. Basu, S. (1997): **The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings**, Journal of accounting and economics, Vol.24, No.1.
13. Beatty, A. et al., (2008): **Conservatism and Debt**, Journal of accounting and economics, Vol.45, Issus2-3.
14. Beaver, W. H. & Ryan, S. G. (2005): **Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling**, Review of accounting studies, Vol.10, No.3.
15. Beaver, W. H. & Ryan, S. G. (2000): **Biases and lags in book value and their effects on the ability of the Book-to-Market ratio to predict book return on equity**, Journal of accounting research, Vol.38, No.1.
16. Bedard, J. C. & Graham, L. E. (2002): **The effects of risk decision aid orientation, client risk, and repeat client experience on risk factor identification and audit test planning**, Journal of practice and theory, September.
17. Beja, A. & Weiss, D. (2006): **Some informational aspects of conservatism**, European accounting review, Vol.15.
18. Belkaoui, Ahmed (2004): **Accounting theory**, Fifth edition, Thomson learning, London.
19. Blunck, R. & Rego, S. (2007): **Evidence on the contracting explanation of conservatism**, working paper, Social science research network, www.ssrn.com, November.
20. Brown, L. & Caylor, M. (2004): **Corporate governance and firm performance**, Georgia State University, Institutional Shareholder Services.
21. Bushman, R. & Piotroski, J. (2006): **Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institution**, Journal of accounting and economics, Vol.42.
22. Callen, J., Guan, Y. & Qiu, J. (2014): **The market for corporate control and accounting conservatism**, Social science research network, www.ssrn.com, March.
23. Caskey, J. & Laux, V. (2015): **Corporate governance, accounting conservatism and manipulation**, University of California at Los Angeles, Anderson school of management and university of Texas at Austin, Department of accounting.
24. Catherine, L. Kuchta-Helblin & Sullivan, John D. (2003): **Afforesting the corporate governance in the development and rising and transitional**, CIPE, www.cipe.orgtopic/governance.
25. Cattrysse, J. (2005): **Reflection on corporate governance and the role of internal auditor**, Social science research network, www.ssrn.com.
26. Chambers, A. (1995): **An accounting thesaurus, 500 years of accounting**, Elsevier science.
27. Cheung, Y., Jiang, P. & Tan, W. (2010): **A transparency disclosure index measuring disclosures: Chinese listed companies**, Journal of accounting public policy, Vol.29, No.3.

28. Collins, D. & Hribar, P. (1999): **Errors in estimating accruals: Implications for empirical research**, Henry B. Tippie College of Business, University of Iowa.
29. Farber, D. (2004): **Restoring trust after fraud: Does corporate governance matter?**, Accounting review, April, Vol.80, No.2.
30. Fawzy, S. (2003): **Assessment of corporate governance in Egypt**, Working paper No.82, The Egyptian center for economic studies, Egypt.
31. Feltham, G. & Ohlson, J. (1996): **Uncertainty resolution and the theory of deprecation measurement**, Journal of accounting research, Vol.34, Autumn.
32. Felthman, Gerald A. & Ohlson, James A. (1995): **Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activates**, Contemporary accounting research, Spring.
33. Financial Accounting Standard Board (FASB) (1980): **Statement of financial accounting concepts No.2: Qualitative characteristics of accounting information**.
34. Gigler, F., Kanodia, C., Sapiro, H & Venugoplan, R. (2009): **Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts**, Journal of accounting research, Vol.44.
35. Giovanni, S., Francesco, P., Giorgia, P. & Lara, P. (2015): **Corporate governance and the quality of voluntary disclosure: Evidence from medium-sized listed firms**, International journal of disclosure and governance, Vol.12, No.2.
36. Givoly, D. & Hayn, C. (2000): **The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative**, Journal of accounting and economics, Vol.29, No.3.
37. Hamdan, A., Abzakh, M. & Alataibi, M. (2011): **Factors influencing the level of accounting conservatism in the financial statement**, International business research, Vol.4, No.3.
38. Hellman, N. (2007): **Accounting conservatism under IFRS**, working paper, Social science research network, www.ssrn.com.
39. Hirtle, B. (2007): **Public disclosure, risk and performance of bank holding companies**, Federal reserve bank of New York staff, Report No.293.
40. Hope, O. (2003): **Disclosure practices, enforcement of accounting standards and analysts' forecast accuracy: An international study**, Journal of accounting research, Vol.41, No.2.
41. Hope, O., Wayne B. & Dushyantkumar V. (2013): **Financial reporting quality of U.S. private and public firms**, The accounting review, Forthcoming; Rotman school of management, Working paper, No.2213831.
42. Huang, R. (2006): **Bank disclosure index: Global assessment of bank disclosure practices**, www.ssrn.com.
43. Hutaibat, K., Larissa, A. & Alhtyabat K. (2011): **The extent of listed manufacturing companies' compliance with mandatory requirements: Evidence of IAS- Lite from Jordan**, Jordan journal of business administration, Vol.7, No.4.
44. Institute of Internal Auditor (IIA) (2003): **Standard for the professional practices of internal auditing: Altamonte spring Florida**, www.theiia.org.com.
45. International Accounting Standards Committee (IASC) (1989): **Framework for the preparation and presentation of financial statement**, London, UK.

46. Jain, P. & Rezaee, Z. (2004): **The Sarbanes-Oxley act of 2002 and accounting conservatism**, Unpublished working paper, Fogelman College of Business and Economics, The university of Memphis.
47. Khan, M. & Watts, R. L. (2009): **Estimation and empirical properties of a firm year measure of accounting conservatism**, Journal of accounting and economics, Vol.48, No.3.
48. Khiari, Wided (2013): **Corporate governance and disclosure quality: Taxonomy of Tunisian listed firms using the decision tree method based approach**, Emerging markets journal, Vol.3, No.2.
49. Kwon, S. et al., (2006): **The effect of differential accounting conservatism on the over-Valuation of High-Tech firms relative to Low-Tech firms**, Review of quantitative finance and accounting, Vol.27.
50. Labelle, Real (2002): **The Statement of Corporate Governance Practices (SCGP), A Voluntary Disclosure and Corporate Governance Perspective**, Montréal, Canada.
51. Labo, G. & Zhou, J. (2006): **Did conservatism in financial reporting increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial evidence**, Accounting Horizons, Vol.20, No.1.
52. Lafond, R. & Watts, R. L. (2008): **The information role of conservatism**, The accounting efficiency review, Vol.83, No.2.
53. Lafond, Rayan & Roychowdhury, Sugata (2008): **Managerial ownership and accounting conservatism**, Journal of accounting research, Vol.46, March.
54. Lara, J. M. & Osama B. G. & Penalva, F. (2009): **Accounting conservatism and corporate governance**, Review of accounting studies, Vol.14.
55. Lawrence, A., Sloan, R. & Sun, Y. (2013): **Non-discretionary conservatism: Evidence and implications**, Journal of accounting and economics, Vol.56, No.2.
56. Leal, R., Carvalhal, A. & Iervolino, A. (2015): **One decade of evolution of corporate governance practices in Brazil**, University of Federal do Rio de Janeiro (UFRJ), School of Business and Brazilian Institute of Corporate Governance.
57. Lee, Jimmy (2010): **The role of accounting conservatism in Firms' financial decisions**, social science research network, November.
58. Leventis, S., Dimitropoulos, P. & Owusu-Ansah, S. (2013): **Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry**, Corporate governance: An international review, Vol.21, No.3.
59. Li, Xi (2015): **Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis**, Temple university, Fox school of business and management, Journal of business finance & accounting, Forthcoming.
60. Martin, T. & Clarkson, P. (2011): **Disclosure, conservatism and the cost of equity capital: A review of the foundation literature**, Accounting and finance, Vol.51, No.1.
61. National Association Young and Ernest (2002): **Effective entrepreneurial Boards of corporate directors**, www.nacdonline.org.
62. Ndubizu, G. & Sanchez, M. (2006): **The valuation properties of earning and book value prepared under US GAAP in Chile and IAS in Peru**, Journal of Accounting and public policy, Vol.25, No.2.
63. Obeidat, M. (2003): **The effect of conservatism on the relevance and reliability of accounting information**, A doctor degree thesis, Amman Arab University.



64. Organization for Economic Co-Operation and Development (2004): **OECD Principle of Corporate governance**, www.oecd.org.
65. Oxford (1982): **The concise oxford dictionary or current English** , Oxford university press.
66. Paprocki, C., & Stone, M. (2004): **Is the quality of critical accounting policy disclosures lower for companies with high information asymmetry**, College of Commerce & Business Administration, University of Alabama.
67. Penman, S. H. & Zhang, J. (2002): **Accounting conservatism, the quality of earnings and stock returns**, The accounting review, Vol.77, No.2.
68. Qiang, X. (2007): **The effects of contracting, litigation, regulation and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-Sectional evidence at the firm level**, The accounting review, Vol.82, January.
69. Reilly, F. & Brown, K. (2003): **Investment analysis and portfolio management**, 7th ed., Thomson South Western, Cincinnati, OH.
70. Roychowdhury, S. & Martin X. (2013): **Understanding discretion in conservatism: An alternative viewpoint**, Journal of accounting and economics, Vol.56, No.3.
71. Ruch, G. W. & Taylor, G. (2014): **The effects of accounting conservatism on financial statement and financial statement users: A review of the literature**, Working paper, University of Alabama, Social science research network, www.ssrn.com.
72. Srivastava, A. & Tse, S. (2007): **What Drives changes in Accounting conservatism? The effect on the promptness of recognizing anticipated gains versus losses on conservatism**, working paper, Social science research network, www.ssrn.com, September.
73. Tarawneh, K. & Aldahiyat, M. (2011): **The quality of accounting disclosure system in Jordan: A comparison with advanced disclosure systems**, Mu'tah Lil-Buhuth wad-Dirasat, Humanities and social sciences series, Vol.26, No.4.
74. Tomar, Shorouq & Bino, Adel (2012): **Corporate governance and bank performance: Evidence from Jordanian banking industry**, Jordan journal of business administration, Vol.8, No.2.
75. Tsang, A. (2007): **Congressional lobbying activity and accounting conservatism**, working paper, Social science research network, www.ssrn.com, November.
76. Wang, Cong, Xie, Fei & Xin Xiangang (2010): **Managerial ownership of debt and accounting conservatism**, social science research network, October.
77. Watts, Ross L. (2003): **Conservatism in accounting, Part I: Explanations and implications**, Accounting Horizons, Vol.17, No.3.
78. Xia, Donglin & Zhu, Song (2009): **Corporate governance and accounting conservatism in China**, China journal of accounting research, Vol.2, Issue 2.

### ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- 1- بنك الاستثمار الفلسطيني [www.pinvbank.com](http://www.pinvbank.com)
- 2- البنك الإسلامي العربي [www.aibnk.com](http://www.aibnk.com)
- 3- البنك الإسلامي الفلسطيني [www.islamicbank.ps](http://www.islamicbank.ps)
- 4- البنك التجاري الفلسطيني [www.pcb.ps](http://www.pcb.ps)
- 5- بنك القدس [www.qudsbank.ps](http://www.qudsbank.ps)
- 6- البنك الوطني [www.tnb.ps](http://www.tnb.ps)
- 7- بنك فلسطين [www.bankofpalestine.com](http://www.bankofpalestine.com)
- 8- بورصة فلسطين [www.pex.ps](http://www.pex.ps)

الملاحق

ملحق رقم (1):

المصارف المحلية في فلسطين كما في نهاية عام 2014م

عدد الفروع والمكاتب	الرمز	Bank's Name	المصرف	سنة التأسيس	م.
12	AIB	Arab Islamic Bank	البنك الإسلامي العربي	1996	X1
54	BOP	Bank of Palestine	بنك فلسطين	1960	X2
19	ISBK	Palestine Islamic Bank	البنك الإسلامي الفلسطيني	1997	X3
7	PCB	Palestine Commercial Bank	البنك التجاري الفلسطيني	1994	X4
14	PIBC	Palestine Investment Bank	بنك الاستثمار الفلسطيني	1995	X5
27	QUDS	Quds Bank	بنك القدس	1995	X6
9	TNB	The National Bank	البنك الوطني	2006	X7

المصدر: (سلطة النقد الفلسطينية، 2015:III).

ملحق رقم (2):

البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

كما في 31 ديسمبر 2014 (جميع المبالغ بعملة الدولار الأمريكي)

عدد الموظفين	صافي الربح (الخسارة)	حقوق الملكية	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة	ودائع العملاء	صافي الموجودات	المصرف	م.
314	4,129,844	67,729,769	**247,125,470	*425,823,500	561,908,064	البنك الإسلامي العربي	1.
1,280	40,222,506	280,106,578	1,151,825,644	2,062,524,075	2,424,773,961	بنك فلسطين	2.
461	7,537,607	67,539,672	**352,961,215	*455,926,491	595,259,913	البنك الإسلامي الفلسطيني	3.
170	1,198,637	36,314,006	128,793,403	169,566,911	279,352,043	البنك التجاري الفلسطيني	4.
235	2,829,494	68,610,388	102,149,259	199,141,992	320,813,772	بنك الاستثمار الفلسطيني	5.
561	7,232,904	70,547,283	336,171,649	516,980,571	669,362,172	بنك القدس	6.
293	4,438,380	80,010,532	298,630,985	413,995,155	679,908,084	البنك الوطني	7.

\* تشمل أيضاً حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة.

\*\* صافي التمويلات المباشرة.

المصدر: (جمعية البنوك في فلسطين، 2015:36).

ملحق رقم (3):

التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة

القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)

التحفظ المحاسبي	البيانات					السنة	البنك
	سعر الإغلاق للسهم	القيمة الدفترية	المتوسط المرجح لعدد الأسهم	الأسهم الممتازة	مجموع حقوق الملكية		
113.1%	1.10	1.24	38,393,339	0	47,768,326	2008	X1
106.8%	1.15	1.23	40,696,939	0	49,980,388	2009	
131.1%	0.90	1.18	40,696,939	0	48,036,063	2010	
147.2%	0.82	1.21	47,091,143	0	56,853,438	2011	
131.4%	0.92	1.21	47,672,484	0	57,632,968	2012	
113.6%	1.15	1.31	47,698,303	0	62,321,764	2013	
122.5%	1.11	1.36	49,824,601	0	67,729,769	2014	
54.0%	2.80	1.51	81,404,137	0	123,169,873	2008	X2
40.2%	3.75	1.51	100,000,000	0	150,879,817	2009	
48.2%	3.40	1.64	100,000,000	0	163,884,250	2010	
55.9%	2.90	1.62	120,000,000	0	194,399,762	2011	
55.2%	2.99	1.65	134,000,000	0	220,973,909	2012	
52.5%	3.20	1.68	150,000,000	0	252,018,974	2013	
62.5%	2.80	1.75	160,000,000	0	280,106,578	2014	
144.6%	0.70	1.00	21,554,378	0	21,613,890	2008	X3
144.6%	0.70	1.01	35,941,087	0	36,371,337	2009	
153.5%	0.80	1.23	39,124,909	0	48,046,357	2010	
131.4%	0.84	1.10	47,172,207	0	52,080,504	2011	
120.3%	1.02	1.23	47,172,207	0	57,906,492	2012	
82.4%	1.54	1.27	50,000,000	0	63,463,651	2013	
111.6%	1.21	1.35	50,000,000	0	67,539,672	2014	
90.2%	0.78	0.70	35,000,000	0	24,628,289	2008	X4
96.9%	0.80	0.78	35,000,000	0	27,130,576	2009	
113.8%	0.70	0.80	35,000,000	0	27,877,228	2010	
128.0%	0.73	0.93	30,026,056	0	28,066,455	2011	
123.0%	0.76	0.93	30,026,056	0	28,068,650	2012	
137.2%	0.69	0.95	30,026,056	0	28,425,815	2013	
143.4%	0.73	1.05	34,683,590	0	36,314,006	2014	

التحفظ المحاسبي	البيانات					السنة	البنك
	سعر الإغلاق للسهم	القيمة الدفترية	المتوسط المرجح لعدد الأسهم	الأسهل الممتازة	مجموع حقوق الملكية		
79.4%	1.94	1.54	40,000,000	0	61,638,163	2008	X5
80.4%	1.90	1.53	40,000,000	0	61,081,333	2009	
123.5%	1.00	1.24	50,000,000	0	61,757,782	2010	
125.3%	0.97	1.22	53,000,000	0	64,405,029	2011	
136.7%	0.91	1.24	53,000,000	0	65,934,527	2012	
145.7%	0.88	1.28	53,000,000	0	67,943,137	2013	
124.7%	1.00	1.25	55,000,000	0	68,610,388	2014	
88.8%	0.99	0.88	50,000,000	0	43,955,427	2008	X6
77.3%	1.21	0.94	50,000,000	0	46,759,478	2009	
84.8%	1.19	1.01	50,000,000	0	50,433,196	2010	
107.0%	1.02	1.09	50,000,000	0	54,578,746	2011	
128.9%	0.90	1.16	50,000,000	0	57,985,686	2012	
131.3%	0.99	1.30	50,000,000	0	64,991,920	2013	
145.5%	0.97	1.41	50,000,000	0	70,547,283	2014	
129.9%	0.68	0.88	30,000,000	0	26,490,267	2008	X7
131.9%	0.73	0.96	29,871,624	0	28,761,776	2009	
135.5%	0.71	0.96	29,871,624	0	28,732,777	2010	
127.2%	0.77	0.98	29,871,624	0	29,259,567	2011	
114.3%	0.90	1.03	49,875,642	0	51,321,193	2012	
94.2%	1.17	1.10	49,881,953	0	54,966,018	2013	
115.3%	1.29	1.49	53,789,229	0	80,010,532	2014	

ملحق رقم (4):

التحفظ في السياسات المحاسبية مقاساً بنسبة المستحقات إلى الأرباح

قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC)

النسبة	مجموع المستحقات	التدفق النقدي من العملية التشغيلية	الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة	إيرادات أخرى	صافي الربح التشغيلي	السنة	البنك
TACC/ EBXT	TACC	OCF	EBXT	Other Revenue	NI		
2.791289	14,045,787	-9,013,780	5,032,007	62,268	5,094,275	2008	X1
-59.963	-42,254,260	42,958,932	704,672	297,378	1,002,050	2009	
7.363248	-19,447,132	16,806,024	-2,641,108	370,901	-2,270,207	2010	
91.18084	57,861,264	-57,226,687	634,577	252,481	887,058	2011	
103.1144	27,946,486	-27,675,462	271,024	377,489	648,513	2012	
5.895992	18,600,339	-15,445,596	3,154,743	345,720	3,500,463	2013	
5.597443	20,769,708	-17,059,137	3,710,571	419,273	4,129,844	2014	
-6.01367	-121,686,651	141,921,670	20,235,019	3,375,937	23,610,956	2008	X2
-4.62989	-111,423,237	135,489,301	24,066,064	4,305,864	28,371,928	2009	
-1.2108	-29,053,673	53,049,147	23,995,474	6,123,995	30,119,469	2010	
3.621742	104,150,882	-75,393,762	28,757,120	5,223,553	33,980,673	2011	
0.044506	1,439,708	30,909,281	32,348,989	5,998,408	38,347,397	2012	
-2.12817	-71,289,021	104,786,771	33,497,750	6,941,081	40,438,831	2013	
-6.7393	-198,964,355	228,487,336	29,522,981	10,699,525	40,222,506	2014	
-26.3157	66,220,196	-68,736,575	-2,516,379	8,492	-2,507,887	2008	X3
41.73187	9,965,904	-9,727,096	238,808	131,930	370,738	2009	
58.78319	31,173,551	-30,643,237	530,314	1,064,139	1,594,453	2010	
0.950352	3,645,786	190,462	3,836,248	197,899	4,034,147	2011	
-2.78503	-14,954,812	20,324,532	5,369,720	456,268	5,825,988	2012	
4.877893	31,189,707	-24,795,613	6,394,094	132,768	6,526,862	2013	
4.925894	35,607,300	-28,378,704	7,228,596	299,011	7,527,607	2014	
-93.2927	-10,943,230	11,060,530	117,300	99,738	217,038	2008	X4
3.618118	5,030,258	-3,639,961	1,390,297	611,670	2,001,967	2009	

النسبة	مجموع المستحقات	التدفق النقدي من العملية التشغيلية	الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة	إيرادات أخرى	صافي الربح التشغيلي	السنة	البنك
TACC/ EBXT	TACC	OCF	EBXT	Other Revenue	NI		
1.916369	2,397,943	-1,146,648	1,251,295	542,727	1,794,022	2010	
-318.175	-5,257,206	5,273,729	16,523	572,604	589,127	2011	
-52.13	20,794,499	-21,193,396	-398,897	461,064	62,167	2012	
61.02587	-16,419,865	16,150,801	-269,064	383,746	114,682	2013	
128.0352	12,490,086	-12,392,534	97,552	1,101,085	1,198,637	2014	
-32.0568	-34,270,084	35,339,125	1,069,041	1,880,270	2,949,311	2008	
13.48118	16,382,545	-15,167,329	1,215,216	1,713,124	2,928,340	2009	
-14.0948	-7,589,685	8,128,160	538,475	251,207	789,682	2010	
1.799477	4,262,573	-1,893,788	2,368,785	184,199	2,552,984	2011	X5
-0.98661	-1,380,327	2,779,382	1,399,055	427,222	1,826,277	2012	
-10.7797	-18,502,187	20,218,575	1,716,388	242,186	1,958,574	2013	
-6.07528	-15,987,804	18,619,422	2,631,618	197,876	2,829,494	2014	
-6.89535	42,278,608	-48,410,074	-6,131,466	159,618	-5,971,848	2008	
-29.4185	-64,412,015	66,601,520	2,189,505	487,748	2,677,253	2009	
1.461438	5,948,254	-1,878,117	4,070,137	334,018	4,404,155	2010	
10.73466	43,179,687	-39,157,232	4,022,455	559,339	4,581,794	2011	X6
-4.32758	-11,245,013	13,843,466	2,598,453	669,472	3,267,925	2012	
-15.6909	-62,516,014	66,500,223	3,984,209	755,440	4,739,649	2013	
-6.34052	-37,984,151	43,974,854	5,990,703	1,242,201	7,232,904	2014	
3.203662	-10,413,401	7,162,933	-3,250,468	0	-3,250,468	2008	
-12.969	-23,817,180	25,653,657	1,836,477	17,500	1,853,977	2009	
-7.64576	-1,305,552	1,476,307	170,755	40,332	211,087	2010	
-26.8196	-14,694,937	15,242,854	547,917	20,345	568,262	2011	X7
-8.24064	-16,655,160	18,676,260	2,021,100	0	2,021,100	2012	
-1.90123	-6,813,126	10,396,669	3,583,543	16,700	3,600,243	2013	
-10.8437	-47,730,905	52,132,640	4,401,735	36,645	4,438,380	2014	





ملحق رقم (6):

مؤشر مجلس الإدارة مع قواعد الحاكمية المؤسسية

X7								X6								X5								X4								X3								X2								X1								عناصر الحاكمية المؤسسية	م.					
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008			2014	2013	2012	2011	2010
																																																								ب.	مجلس الإدارة:					
																																																								5.	يستجيب مجلس الإدارة لطروحات المساهمين بعد انعقاد الاجتماع السنوي.					
																																																								6.	يتراوح حجم مجلس الإدارة بين 7 و13 عضو.					
																																																								7.	لا يقل عمر عضو مجلس الإدارة عن خمسة وعشرين عاماً عند ترشحه لعضوية المجلس.					
																																																								8.	لا يشغل المدير التنفيذي عضوية مجلس إدارة شركات أخرى بعد أقصى شركتين.					
																																																								9.	يحضر أعضاء مجلس الإدارة على الأقل 75% من اجتماعات المجلس أو يكون لديهم عذر مقبول لعدم الحضور.					
																																																								10.	يوجد فصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.					
																																																								11.	مجلس الإدارة يضم في عضويته ممثلاً عن صغار المساهمين.					
																																																								12.	لا يشغل أي مدير تنفيذي سابق عضوية مجلس الإدارة في المصرف.					
																																																								13.	يقوم مجلس الإدارة بإرفاق جدول الأعمال مصحوباً بالبيانات المالية المبسطة لتساعد المساهمين على التصويت واتخاذ قراراتهم بوضوح في اجتماعهم السنوي.					
																																																								14.	يضم مجلس الإدارة في عضويته ما لا يقل عن 25% من الأعضاء مستقلين استقلالاً تاماً عن المصرف.					

م.	عناصر الحوكمة المؤسسية	X7								X6							X5							X4								X3							X2							X1									
		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010
.15	تتألف لجنة التعويضات من مدراء خارجيين مستقلين فقط.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0												
.16	لا يرأس رئيس مجلس الإدارة أياً من اللجان الدائمة أو المؤقتة المنبثقة عنه، باستثناء لجنة الحوكمة.	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	1													
.17	يحق للمساهمين التصويت لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1												
.18	يحق للمساهمين التصويت لاختيار المدراء التنفيذيين لملئ الشواغر.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0												
.19	تُعقد اجتماعات مجلس الإدارة من قبل الأعضاء على أن لا تقل عن مرة واحدة كل شهرين.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1												
.20	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة كل أربع سنوات بعد أقصى بناء على موافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1												
.21	يصادق المساهمون على إجراء أي تعديل في حجم مجلس الإدارة.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1												
.22	تتألف لجنة التعيينات من المدراء الخارجيين المستقلين.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0												
.23	تجتمع لجنة الحوكمة المؤسسية مرة واحدة على الأقل خلال السنة.	1	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0													
.24	يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان التي تضمن تسيير أعمال المصرف بشكل آمن وسليم وفعال، ومنها لجنة المراجعة، لجنة المخاطر، لجنة الاستثمار... الخ.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0													
	المجموع	13	12	11	11	11	11	15	15	15	15	15	14	14	15	15	14	15	15	14	15	15	14	13	13	13	13	13	13	13	13	13	16	15	15	15	15	12	12	15	13	13	13	13	13	11	17	15	14	14	14	14	12	12	
	عدد الفقرات	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20	20				
	(المجموع/ عدد الفقرات) * 100	65.00	60.00	55.00	55.00	55.00	55.00	75.00	75.00	75.00	75.00	75.00	70.00	70.00	75.00	75.00	70.00	75.00	75.00	70.00	75.00	75.00	65.00	65.00	65.00	65.00	65.00	65.00	65.00	65.00	80.00	75.00	75.00	75.00	60.00	60.00	75.00	65.00	65.00	65.00	65.00	65.00	55.00	85.00	75.00	70.00	70.00	70.00	60.00	60.00					

ملحق رقم (7):

مؤشر اللوائح والقوانين الداخلية المتبعة مع قواعد الحاكمية المؤسسية

X7								X6								X5								X4								X3								X2								X1								عناصر الحاكمية المؤسسية	م.									
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009			2008								
																																																								ت.	اللوائح والقوانين الداخلية:									
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	25.	يتطلب الاندماج أغلبية الثلثين للموافقة عليها وفقاً للممارسات الدولية الفضلى.
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	26.	توجه الدعوة إلى اجتماعات الهيئة العامة العادية وغير العادية من قبل مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مدقق الحسابات.								
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	27.	يطلب تصويت أغلبية المساهمين لتعديل أي لوائح أو قوانين، أو يمكن لمجلس الإدارة التعديل في ظروف محددة.								
0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	28.	تحاول الشركة جعل أسهمها أقل أو أكثر جاذبية للتقليل من عملية الاستحواذ.								
0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	29.	يسمح للمساهمين في المصرف بالدعوة لعقد اجتماعات غير دورية وفق القوانين واللوائح المعمول بها.								
1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	30.	المصرف غير مصرح له إصدار أي أسهم ممتازة.									
4	4	4	4	4	4	4	4	6	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	4	6	6	6	4	4	3	3	3	3	3	3	2	2	2	5	5	5	5	5	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	المجموع															
6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6	عدد الفقرات																
66.67	66.67	66.67	66.67	66.67	66.67	66.67	66.67	100.00	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	66.67	66.67	66.67	66.67	66.67	66.67	66.67	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	83.33	(المجموع/ عدد الفقرات) * 100																		





ملحق رقم (10):

مؤشر ملكية الأسهم مع قواعد الحاكمية المؤسسية

م.	عناصر الحاكمية المؤسسية							X1							X2							X3							X4							X5							X6							X7						
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ح.	<b>ملكية الأسهم:</b>																																																							
39.	يملك المدراء أسهماً بعد تعيينهم أكثر من عام.																																																							
40.	يملك المدراء أسهماً بحد أدنى 1% وحد أقصى 30% من الأسهم المكتتب بها.																																																							
41.	نسبة الأسهم المملوكة من قبل أكبر ثلاثة مساهمين لا تفوق (50%) من عدد الأسهم المكتتب بها.																																																							
42.	نسبة الأسهم المملوكة من قبل أكبر مساهم سواء شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة المصالح المرتبطة والمشاركة والعائلة لا تزيد المساهمة عن 10% من أسهم المصرف.																																																							
43.	يخضع أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون لمبادئ وقوانين ملكية الأسهم.																																																							
المجموع																																																								
عدد الفقرات																																																								
(المجموع/ عدد الفقرات) * 100																																																								
60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	
60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	
80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	
100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	
60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	60.00	
40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	
80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	80.00	
40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	
40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	
40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	40.00	





ملحق رقم (12):

تقييم مدى الإفصاح عن بالمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

طبقاً لتعليمات نظام الإفصاح الصادر عن بورصة فلسطين والمصادق عليه من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

م.	تعليمات نظام الإفصاح								X1								X2								X3								X4								X5								X6								X7							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2008								
1.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1									
2.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0									
3.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1																	
4.	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1																	
5.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1																	
6.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1																	
7.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0																	

م	X7							X6							X5							X4							X3							X2							X1							تعليمات نظام الإفصاح					
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008		2014	2013	2012	2011	2010
.8	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف والمملوكة من قبل أي من أعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية وأقاربهم، والشركات المسيطر عليها من قبل أي منهم، كل ذلك مقارنة مع السنة السابقة.					
.9	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا ذوو السلطة التنفيذية خلال السنة المالية بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها، والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل الدولة وخارجها.					
.10	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيان وجود أو عدم وجود أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة حدث خلال السنة المالية، ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للمصرف.					
.11	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	السلسلة الزمنية للأرباح أو الخسائر المحققة والأرباح الموزعة وصافي حقوق المساهمين وأسعار الأوراق المالية المصدرة من قبل المصرف، وتمثيلها بيانياً ما أمكن ذلك.						
.12	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	يتضمن التقرير السنوي تاريخ عقد الاجتماع السنوي للجمعية العمومية، والمسائل التي تم مناقشتها.						
.13	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يتم الإفصاح عن قائمة الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، والتغير في حقوق المساهمين، والإيضاحات حول البيانات المالية وفقاً للنظام الموحد للتقارير المالية والملاحق المرفقة به.						
.14	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	تحليل المركز المالي للمصرف ونتائج أعماله خلال السنة المالية.						
.15	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يتضمن التقرير السنوي إدارة وتطوير رأس المال للمصرف وحقوق الملكية فيها لسنتين سابقتين.						

م	X7								X6					X5					X4					X3					X2					X1					تعليمات نظام الإفصاح																	
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013		2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008					
.16	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	إظهار نشاط تداول السهم للمصرف لسنتين سابقتين موضحاً فيه (عدد المساهمين، عدد وقيمة الأسهم المتداولة، أعلى وأقل سعر للتداول، وسعر الإغلاق).					
.17	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يتم إعداد القوائم المالية للمصرف وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.			
.18	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، وتظهر أسس إعداد توحيد القوائم المالية الموحدة وشركائه التابعة إن وجدت، كما يظهر أي تغييرات في السياسات المحاسبية.		
.19	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيان بأعمال ومنتجات وخدمات أي من الشركات الخليفة أو التابعة للمصرف، والتغير الذي يطرأ بوجه عام على أعمال المصرف والمبيعات والدخل لسنتين مائيتين سابقتين.		
.20	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	الزيادة أو النقص في سعر صرف العملة التي تم استخدامها في البيانات المالية في مقابل الدولار الأمريكي أو الدينار الأردني، مع بيان قيمة الزيادة في سعر صرف العملة وأثرها على قائمة الدخل وحقوق الملكية.
.21	1	1	1	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	مساهمة المصرف في حماية البيئة والمجتمع المحلي من منطلق المسؤولية المجتمعية.	
.22	1	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	يتضمن التقرير السنوي بيان لإتباع تعليمات الحوكمة في المصرف موضحاً فيه (حوكمة مجلس الإدارة، إجراءات الرقابة الإدارية).
.23	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	التطورات المستقبلية الهامة بما في ذلك أي توسعات أو مشروعات جديدة، والخطة المستقبلية للمصرف لسنة قائمة على الأقل وتوقعات مجلس الإدارة لنتائج أعمال المصرف.

م	تعليمات نظام الإفصاح	X7								X6								X5								X4								X3								X2								X1							
		2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008
.24	بيان بالتبرعات والمنح التي دفعها المصرف خلال السنة المالية مفصلة حسب الجهات التي دفعت لها.	0	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0							
.25	إقرار من مجلس إدارة المصرف بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية المصرف خلال السنة المالية التالية.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1							
.26	إقرار من مجلس الإدارة بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية ودقة المعلومات والبيانات الواردة، وتوفير نظام رقابة فعال في المصرف.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1							
.27	مقدار أتعاب التدقيق للمصرف والشركات التابعة، ومقدار أي أتعاب عن خدمات أخرى تلقاها المدقق و/أو مستحقة له.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1							
.28	وصف للمخاطر التي يتعرض المصرف لها وعملية الرقابة عليه.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1							
.29	بيان لأي قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل المصرف أو منتجاته أو قدرته التنافسية، والإفصاح عن تطبيق المصرف لمعايير الجودة الدولية.	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0							
.30	يتضمن التقرير السنوي الإشارة إلى الشكل والآلية التي من خلالها يقوم المصرف بتزويد المساهمين بالمعلومات، مع تحديد المكان أو العنوان الذي يمكن الحصول منه على المعلومات الخاصة بالبنك، سواء كان موقعاً إلكترونياً على الشبكة العالمية أو إحدى مكاتب الشركة الذي يحوي مواد مطبوعة أو غير ذلك.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1								
25	المجموع	25	24	25	22	22	21	19	24	23	23	23	21	23	21	24	25	24	24	23	21	17	29	29	29	29	29	29	18	29	27	27	27	27	29	29	19	30	30	30	29	30	30	25	29	29	28	23	22	19	22						
30	عدد الفقرات	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30							
83.33	(المجموع/ عدد الفقرات) * 100	83.33	80.00	83.33	73.33	73.33	70.00	63.33	80.00	76.67	76.67	76.67	70.00	76.67	70.00	80.00	83.33	80.00	80.00	76.67	70.00	56.67	96.67	96.67	96.67	96.67	96.67	60.00	96.67	90.00	90.00	90.00	90.00	96.67	100.00	100.00	100.00	96.67	100.00	100.00	83.33	96.67	96.67	93.33	76.67	73.33	63.33	73.33									